المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

الصراع السعودي – العماني

على النفوذ والسيطرة بمحافظة المهرة اليمنية

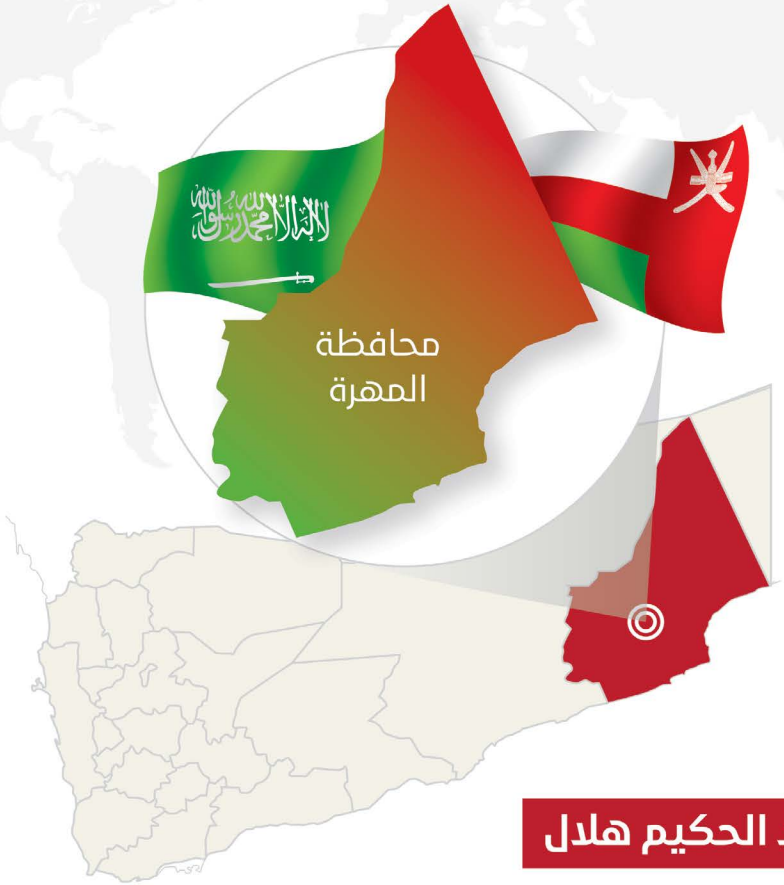

عبد الحكيم هلال

2021

الصراع السعودي – العماني

على النفوذ والسيطرة بمحافظة المهرة اليمنية

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

الصراع السعودي – العماني

على النفوذ والسيطرة بمحافظة المهرة اليمنية

عبد الحكيم هلال

2021

الفهرس

الفصل الأول: المهرة.. الموقع والأهمية الجغرافية والاستراتيجية

الموقع الجغرافي..... 18

المساحة..... 18

السكان..... 19

الأهمية البرية..... 19

الأهمية البحرية..... 20

أهيمة المهرة كأسباب للصراع الخارجي..... 23

الفصل الثاني: الطريق الى الصراع في المهرة

المرحلة الأولى: من الثورة إلى الحرب إلى العاصفة..... 32

المرحلة الثانية: تحولات وانحرافات التحالف..... 36

المرحلة الثالثة: التحول إلى المهرة..... 41

التواجد الإماراتي في المهرة..... 41

السعودية في غرفة الإمارات أخيراً..... 43

إرهاصات التواجد السعودي..... 45

فرضيات التواجد السعودي إحلال أم سيطرة..... 48

المرحلة الرابعة: السيطرة والتوسع والانتشار السعودي:..... 63

ا) آلية السيطرة والتوسع السعودي..... 63

ب) حجم وجغرافية ونوعية التواجد السعودي..... 67

ج) ''مكافحة التهريب'' كحُجَّة للتواجد السعودي. 70

المرحلة الخامسة: مرحلة بروز الصراع السعودي العماني: 76

أ) الاعتصامات المناهضة للتواجد السعودي..... 76

ب) استقطابات وشروخ اجتماعية..... 79
ج) خارطة توزيع الولاءات القبلية بين السعودية وعمان..... 84
د) تحليل الخارطة، شبه توازن يخل بالتركيبة القديمة..... 88

الفصل الثالث: أهداف ومخاوف المتصارعين

أ) أهداف و مخاوف السعودية 96
1) حُجَّة ''مكافحة التهريب'' كهدف سعودي معلن..... 96
2) ''أنبوب النفط'' كهدف سعودي غير معلن..... 107
جذور المشروع السعودي..... 111
أولا: مطالب ومواصفات الجانب السعودي..... 114
ثانيا: مطالب ومواصفات الجانب اليمني..... 115
الحرب تجدد آمال السعودية..... 116
الأهمية الاستراتيجية للمشروع السعودي..... 116
ب) المخاوف العمانية في المهرة..... 119
1) تأثيرات أنبوب النفط السعودي..... 119
2) تشكيلة أخرى من المخاوف العمانية..... 123
3) تعزيز المخاوف العمانية..... 127
تحديات وفرص تنفيذ المشروع السعودي..... 129
أ) الموقف المحلي المهري من المشروع السعودي..... 130
ب) موقف سلطنة عمان من المشروع السعودي..... 131
ج) موقف الحكومة الشرعية من المشروع السعودي..... 134

الفصل الرابع: ميزان الصراع وفقاً لنقاط القوة والضعف

أولا: أبرز نقاط القوة لجانبي الصراع..... 142

أ) بالنسبة لسلطنة عمان..... 142

ب) بالنسبة للمملكة العربية السعودية..... 145

ثانيا: تحديد أبرز نقاط الضعف..... 148

أ) بالنسبة لعمان..... 148

ب) بالنسبة للمملكة العربية السعودية..... 149

ثالثا: اتجاهات الصراع (السيناريوهات المحتملة) 157

1) السيناريو الأول: سيناريو ''الحسم العسكري''..... 157

2) السيناريو الثاني: سيناريو ''كسر العظم''..... 159

3) السيناريو الثالث: سيناريو ''الحسم السياسي''..... 162

4) السيناريو الرابع: سيناريو المجلس الإنتقالي (نموذج: عدن – سقطرى)..... 164

5) زاوية أخرى من السيناريوهات..... 169

6) سيناريو استثنائي..... 175

ملخص عام

''لطالما تبَذَت العنف، وعلى مدى عقود طويلة عُرفَت بكونها المنطقة الأكثر سلمًا وتعايشًا، من بين المحافظات اليمنية، حيث ظلت تنعم بالسلام الدائم بعيداً عن الاضطرابات والحروب الداخلية؛ فهي بعيدة جغرافيا، ولطالما فضلت أن تظل بعيدة سياسيا عن الصراعات''.

هكذا؛ تكاد تجد شبه إجماع بين أبناء محافظة ''المهرة'' – أقصى شرق اليمن– على وصف ما كانت عليه محافظتهم، قبل أن تتحول مؤخراً إلى ساحة صراع محموم، يدار على أرضهم من وراء الكواليس بين قوى خارجية، لكنها فاعلة ومؤثرة في الداخل المهري؛ حيث تعرّضت وحدته الداخلية إلى شروخات كبيرة نتيجة هذا الصراع، الذي يبدو أنه مع استمرار تفاقمه أكثر فأكثر، سيقود المحافظة المسالمة إلى دورة صراعات داخلية، قد تكون هي الأكبر بين بقية المحافظات الأخرى..!

بعيداً عن تفاصيل وتوجهات الحرب الدائرة في اليمن منذ أوائل 2015، تخوض دولتي التحالف العربي الرئيسيتين، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، صراعات ومعارك أخرى في جنوب اليمن؛ يُعتقد أنها ذات طبيعة وأهداف جيوبوليتيكية و''جيواستراتيجية''، لا علاقة لها بالأهداف الرئيسة المعلنة من تدخلها – باسم التحالف العربي بقيادة السعودية– أواخِر مارس 2015، في هذه الحرب، والمتمثلة بـ''إنهاء انقلاب ميليشيات الحوثي المدعومة من جمهورية إيران الإسلامية، واستعادة السلطة الشرعية

في اليمن"[01].

وبدلاً من ذلك؛ بدأت الإمارات أولا، بتدشين مثل تلك "الانحرافات"- حسب ما يطلق عليها على نطاق متعاظم، محليا ودوليا - حين توجهت نحو السيطرة والبسط على مناطق ومحافظات في جنوب البلاد، بعضها لم تصلها الحرب- خصوصاً تلك الواقعة على أمتداد الجنوب الشرقي حتى أقصى شرق البلاد؛ كـ"حضرموت"، و"أرخبيل سوقطره"، و"المهرة"، جاء ذلك بعد نجاحها في فرض سيطرتها على مناطق ومحافظات جنوبية أخرى كان قد تم تحريرها في وقت مبكر من الحرب[02]؛ إضافة إلى مناطق أخرى في الجزء الشمالي من اليمن، شاركت أبوظبي في تحريرها، وبسطت سيطرتها عليها، عبر قوات محلية أنشأتها ودربتها وما زالت تدعمها[03].

ومن الملاحظ أن جميع تلك المحافظات والمناطق التي نحت الإمارات لبسط السيطرة عليها - سواء في الجزء الجنوبي أم الشرقي أم الشمالي من اليمن- كانت جميعها تشترك في كونها تمتلك منافذ وموانئ بحرية هامة واستراتيجية[04]. ما رفع من منسوب الشكوك والريبة لدى الكثير من المراقبين، داخل اليمن وخارجه، بخصوص طبيعة الأهداف التي تسعى

(01) أنظر البيان المشترك الصادر عن دول التحالف العربي بقيادة السعودية بشأن تدخلها في الحرب باليمن فجر الـ26 من مارس/ آذار 2015، ويمكن الحصول عليه من الرابط: https://www.alwatan.com.sa/article/256807

(02) كمحافظات: عدن، ولحج، وشبوة، وأجزاء كبيرة من محافظة الضالع، والتي تقع جميعها أيضاً في الجزء الجنوبي من اليمن، أو ما كان يعرف بـ"جمهورية اليمن اليمن الديمقراطية الشعبية" قبل توحد شطري اليمن الشمالي والجنوبي، في 22 مايو 1990.

(03) في الجزء الشمالي من اليمن سعت الإمارات إلى تحرير مدينة وميناء المخا، ومديرية ذوباب، الساحليتين الواقعتين في محافظة تعز، إلى جانب أجزاء من الشريط الساحلي الغربي لمحافظة الحديدة.

(04) تقع المناطق التي تسيطر عليها الإمارات، على طول أمتداد الشريط الساحلي اليمني المطل على المحيط الهندي؛ من مضيق باب المندب غربا، مرورا بخليج عدن جنوبا وبحر العرب شرقا، حتى نهاية الشريط الساحلي اليمني في محافظة المهرة أقصى الشرق، عند آخر نقطة التقاء مع الحدود البحرية لسلطنة عمان.

أبوظبي لإحرازها من وراء مشاركتها في هذه الحرب.

في البداية، وتحديداً خلال السنتين الأولبين من الحرب، كان ينظر إلى المملكة السعودية بمعزل عن تحركات وأهداف الإمارات ''الخفية''، قبل أن تنحى الرياض، لاحقاً، لسلوك هذا المنحى ''الانحرافي''، وبشكل تدريجي، على ما يبدو ذلك من تسلسل الأحداث، فبعد أن كان يعتقد بأن ملف المناطق الجنوبية في اليمن أوكل– منذ بداية الحرب– إلى أبوظبي، كي تتفرغ الرياض لمعالجة مخاطر وتهديدات الحوثيين (المدعومين من إيران، عدو السعودية التقليدي) في الجزء الشمالي من اليمن، كخطر محدق على حدودها الجنوبية؛ إذْ بالسعودية– وبعد مرور ثلاثة أعوام تقريباً من الحرب– تؤمم وجهتها، هي الأخرى، جنوبا في اليمن، لتشاطر– ولو بجزء من السيطرة والنفوذ هناك– شقيقتها الإمارات.

بدأ هذا التحول الجيوسياسي للمملكة، مع بسط سيطرتها الكاملة على مناطق ومدن وادي حضرموت، والتي جاءت –كما يعتقد– لموازنة الحضور الإماراتي المفروض سلفا على ساحل حضرموت[05]، إلا أن الخطوة الاستراتيجية الأهم للسعودية جاءت أوآخر العام 2017، بدخول قواتها إلى محافظة المهرة، والتموضع فيها قسريًا، نيابة عن القوات الإماراتية، التي كانت سبقتها إليها بسنتين تقريبا، ومع أن هذه الخطوة، نظر إليها البعض على أنها جاءت وفق– أو لم تخرج عن إطار– تفاهمات متبادلة

(05) تعتبر محافظة حضرموت – شرق اليمن– أكبر محافظة يمنية من حيث المساحة (تصل مساحتها إلى نحو 190,000كم مربع– أي بنسبة تصل إلى 36% تقريبا من مساحة اليمن الكلية)، وتقسم المحافظة جغرافيا إلى قسمين: حضرموت الساحل، وعاصمتها المكلا؛ وحضرموت الوادي، وعاصمتها مدينة سيئون– وهو الجزء الذي يرتبط بأكبر حدود برية يمنية مع السعودية.

بين الدولتين؛ إلا أن ثمة آخرون نظروا إليها كجزء من الصراع الخفي القائم بين الحليفين، في إطار سباق السيطرة والنفوذ في اليمن.

وأياً يكن الأمر، إلا أن الأهم هو: أن تلك التحركات السعودية، برغم تأخرها قليلا، ضمنت للمملكة تأمين وضع يدها على أهم محافظة يمنية من حيث تلبية مخططاتها الجيواستراتيجية في اليمن والمنطقة؛ في الوقت الذي لم ينقص فيه ذلك كثيراً، من نصيب الإمارات- فيما يتعلق بمخططاتها الجيواستراتيجية في بسط سيطرتها على كامل الشريط الساحلي الجنوبي لليمن، خصوصاً وأنه- كما يُعتقد- تم تعويضها عن سواحل المهرة الاستراتيجية، بمحافظة أرخبيل سوقطره المجاورة- وهي الجزيرة التي تمثل أهمية استراتيجية كبرى في المنطقة البحرية الواقعة على الامتداد الشمالي للمحيط الهندي.

لكن، ومع أن دخولها "المهرة" كان بمثابة تحول استراتيجي هام للسعودية في معركتها الجيوسياسية في المنطقة، إلا أن هذا التحول- على ما يبدو- مازال غير مكتمل كليا، حتى الآن على الأقل، حيث إن المملكة لم تزل تعاني من عدم القدرة على بسط سيطرتها الكاملة على المحافظة، من أجل تحقيق أحد أهم وأكبر مصالحها الاقتصادية القديمة، المتجددة، والمتمثل بمشروع إنشاء أنبوب نفطي سعودي يمتد من أراضيها عبر محافظة المهرة، حتى بحر العرب، لتجنب التهديدات الإيرانية المتكررة بإغلاق مضيق هرمز، الممر البحري الذي تمر عبره 80 في المئة من المشتقات النفطية الخليجية، و30 في المئة من الإنتاج النفطي العالمي.

فمنذ دخولها محافظة المهرة، أوآخر العام 2017، تواجه المملكة رفضاً شعبياً مستعصياً؛ يُعتقد أنه يحظى بدعم كبير من شقيقتها الخليجية الأخرى: ''سلطنة عمان'' التي تعتبر هذه المحافظة اليمنية امتدادا حيويا لأمنها القومي، بحكم ارتباطها معها بحدود برية، تمتد بطول 288 كيلومتر على خاصرتها الغربية (الصحراوية)، وصولا إلى حدودها الجنوبية الغربية (البحرية).

وبإعتبار المملكة السعودية هي الدولة الأكبر والأقوى في المنطقة العربية عموماً، إلى جانب كونها– بشكل خاص، وبحكم الأمر الواقع– بمثابة الأخ الأكبر (Big Brother) في مجلس التعاون الخليجي؛ تنظر الرياض إلى ''مسقط'' كعاصمة خليجية متمردة عليها؛ حيث إنها غالبا ما تنحو بعيدا عن سياساتها وتوجهاتها الخليجية والعربية والأقليمية، وهي نظرة تستند على ما تظهره السلطنة كثيرا في مواقفها المستقلة، المتعارضة غالبا مع المملكة إزاء الكثير من القرارات والتوجهات، كان آخرها– حتى الآن– موقفها من الأزمة الخليجية الأخيرة (مايو/ آيار 2019) المعروفة بـ''أزمة حصار قطر''.

ولعل هذين العاملين الرئيسيين: تنازع المصالح الحيوية والجيوسياسية بين السعودية وسلطنة عمان، في المهرة؛ ومحاولات ''مسقط'' فرض استقلاليتها السياسية بمعزل عن القرارات والتوجهات الخليجية/ السعودية؛ قد ساعدا على رفع منسوب التنازع المحتدم بين الدولتين، على النفوذ والسيطرة في هذه المحافظة اليمنية، ذات الموقع الاستراتيجي الحيوي

بالنسبة لكليهما، مع اختلاف الأهداف والأجندات السياسية والجيوسياسية بالطبع.

وكما هو الحال في طبيعة معظم الصراعات الجيوبوليتيكية؛ بين دول قوية، تتنافس على السيطرة والتأثير في دول ضعيفة، أو عاجزة، أو فاشلة، أو في دول تمر بمرحلة حروب داخلية؛ فإن شكل الصراع بين السعودية وسلطنة عمان، في المهرة، مازال – حتى الآن على الأقل- يأخذ شكل "حرب الوكالة" بين أطراف محلية (يمنية – يمنية)، تعمل كل منها لمصلحة طرف من الأطراف الخارجية المتنازعة على السيطرة والنفوذ، في إطار ما يعتقده كل طرف محلي، من سعيه بذلك إلى تحقيق أهدافه الخاصة بإستخدام قوة ودعم حليفه الخارجي.

وتستهدف خلاصة هذه الدراسة، فكفكة تفاصيل هذا الصراع على أساس المصالح والأهداف المرجوة، أو المخاوف والتهديدات، لكل دولة من الدولتين المتصارعتين على أرض يمنية، تستخدم فيها أطراف/ أو شخصيات قبلية وسياسية يمنية، تسعى كل منها- هي الأخرى- لتحقيق مصالحها من خلال تحالفاتها/ أو توزيع ولاءاتها، مع/ أو ضد، دول خارجية متنافسة، تمتلك كل منها القوة والإمكانيات- وإن بشكل متفاوت- بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأقوى أقليميا وعالميا، والتي هي الأخرى ترجو تحقيق مصالحها الجيوبوليتيكة في المنطقة.

ويزيد من دراماتيكية المشهد التصارعي، أن حدة هذا الصراع التنافسي المدمر، لا يخلو أيضاً من خلفية تاريخية من الخلافات الحدودية والسياسية والجيوسياسية بين الدول الحدودية الأربع، الواقعة جنوب، وأقصى جنوب، شبه الجزيرة العربية: (السعودية، الإمارات، عمان، واليمن)؛ إلى جانب ما تفرضه التحالفات المحلية والعربية والإقليمية والدولية، فيما بين هذه الدول، ومع محيطها الخارجي القريب والبعيد، الأمر الذي يجعل من ديناميكية هذا الصراع أكثر تعقيدا على مستوياته الجغرافية الأربعة: محليا، عربيا، إقليميا، ودوليا.

الفصل الأول: المهرة.. الموقع والأهمية الجغرافية والاستراتيجية

- الموقع الجغرافي
- المساحة
- السكان
- الأهمية البرية
- الأهمية البحرية
- أهيمة المهرة كأسباب للصراع الخارجي

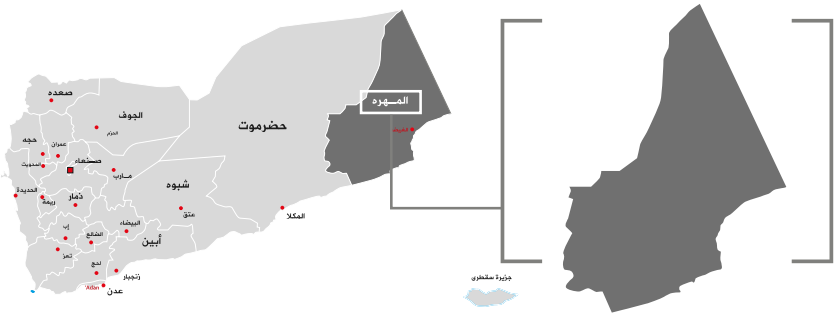

الموقع الجغرافي: تقع محافظة المهرة في الجزء الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية، بين خطي عرض (15-20)، وخطي طول (45-51) إلى الشرق من خط غرينتش، فهي في النهاية الشرقية لليمن، وتلامس الحدود الغربية لسلطنة عمان (أقصى الحدود الشرقية اليمنية)، وتحدها من الغرب محافظة حضرموت، ومن الشمال تتصل محافظة المهرة بصحراء الربع الخالي، ومن الجنوب بالبحر العربي[06].

المساحة: تعتبر محافظة المهرة ثاني أكبر محافظة يمنية من حيث المساحة الجغرافية، بعد محافظة حضرموت، حيث تبلغ مساحتها حوالي (67,300) كيلو متر مربع، موزعة على تسع مديريات، أكبرها مديرية ''حات'' بمساحة تبلغ (19,303) كيلو متر مربع، بينما مديرية ''حوف'' هي المديرية الأصغر في المحافظة بمساحة تبلغ (1,531)

(06) المركز الوطني للمعلومات/ نبذة تعريفية عن محافظة المهرة/ على الرابط:
https://yemen-nic.info/gover/almahraa/brife/

كيلو متر مربع[07]، (في العام 2005، أعلنت الحكومة اليمنية مديرية حوف كمحمية طبيعية، نظرا لجمالها الطبيعي، وتنوعها البيئي، حيث تكتسي المديرية بغابة كثيفة من الأشجار، وتوجد فيها أنواع مختلفة من النباتات والحيوانات والطيور، بعضها نادرة).

السكان: برغم مساحتها الكبيرة تلك، إلا أن محافظة المهرة تعد من المحافظات الأقل كثافة سكانية؛ فوفقا لنتائج آخر تعداد سكاني في الجمهورية اليمنية، أجري عام 2004، بلغ عدد سكان المحافظة (88,594)نسمة[08].

الأهمية البرية: من خلال موقعها الجغرافي، تعد المهرة بمثابة ''البوابة الشرقية لليمن''، كما هي- من الجهة الأخرى- تعتبر ''البوابة الغربية لسلطنة عُمان''، وقد فتح هذا التحادّ الجغرافي، والتشارك الحدودي، آفاقا اقتصادية واسعة بين البِلدين، من خلال عمليات التبادل التجاري بينهما عبر المنفذين البريين: منفذ ''شحن'' في المهرة، والذي يربط مدينة ''صلالة'' العمانية بمديرية ''شحن'' بالمهرة (يعرف هذا المنفذ بمنفذ ''المزيونة'' من جهة عمان)؛ ومنفذ ''صرفيت''، والذي يربط مديرية ''حوف'' بالمهرة، بمدينة ''ظفار'' العمانية (وتتخذ هذه التسمية ''منفذ صرفيت'' من الجانبين العماني واليمني).

(07) المرجع السابق/ مع التنويه إلى أننا وجدنا بعض التباينات في تحديد المساحة الكلية لمحافظة المهرة؛ فمثلا حدد أطلس بيانات العالم مساحة المهرة بـ''82,405'' كيلو متر مربع. ويمكن الوصول إليه من الرابط:
Al-Mahrah/86%85%d9%8a%d9%84%d9%https://ar.knoema.com/atlas/%d8%a7%d9

(08) المرجع السابق/ برقم [6].
- (تنويه من الباحث: من خلال إجراء عملية اسقاط حسابية، فمن المتوقع أن يصل عدد سكان المهرة في الوقت الحالي إلى 150 ألف نسمة، تقريبا- على أساس احتساب معدل النمو السكاني في البلاد عند معدل: 3.5 % سنويا).

ويشكِّل المنفذان أهمية أقتصادية كبيرة للدولتين، لاسيما بعد أن افتتحت سلطنة عمان ''المنطقة الحرة بالمزيونة'' عام 1999، والتي تقع مباشرة بعد المنفذ الحدودي اليمني بمديرية ''شحن'' بالمهرة، وزادت أهمية هذين المنفذين أكثر، بعد إندلا ع الحرب الداخلية في اليمن، عام 2015، والتي تسببت بنوبات إغلاق، ظلت تحدث من حين إلى آخر، بشكل شبه كلي للمنافذ الجوية والبحرية اليمنية، من قبل دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، (وسنتطرق إلى أهمية هذه المنافذ البرية بشكل أكثر تفصيلا في سياقات مختلفة ضمن هذه الدراسة).

الأهمية البحرية: تمتاز محافظة المهرة، بشريط ساحلي طويل- يعتبر هو الأطول من بين كافة المحافظات اليمنية الأخرى المطلة على البحر، حيث يبلغ طول الشريط الساحلي لمحافظة المهرة (375 كم)، ويمتد من حدود المحافظة الغربية مع محافظة حضرموت، حتى حدود سلطنة عمان شرقا[09]، وتكمن أهمية هذا الشريط الساحلي – أيضاً – كونه يمر عبر ست مديريات، من مجموع المديريات التسع التي تتشكل منها المحافظة، ما يجعلها ميزة أخرى تنفرد بها المهرة عن بقية المحافظات اليمنية الأخرى المطلة على البحر.

(09) المرجع السابق/ برقم [6].

ومن بين المديريات الست في المحافظة المطلة على بحر العرب، تقتطع مديرية ''الغيضة''- عاصمة محافظة المهرة- المساحة الأطول من الشريط الساحل، وفيها يقع ميناء ''نشطون'' الذي يعتبر أهم منفذ بحري، والوحيد، بالمحافظة، ومركز جمركي هام تدخل منه مختلف البضائع التجارية، وتأتي أهمية هذا الميناء -أيضاً- بكونه يمتاز بقربه من سلطنة عمان؛ وهو أيضاً أقرب ميناء يمني لدول شرق أسيا؛ وأول ميناء يمني -أيضاً- يمكنه استقبال أي سفن تجارية، أو سياحية، أوغيرها من السفن القادمة من الدول المطلة على الخليج العربي، الغنية نفطيا. (أنظر الخريطة المرفقة).

الأهمية الإقتصادية والمستقبلية: ومن جهة أخرى، تعد محافظة المهرة من المحافظات الواعدة باستخراج النفط والغاز، كما دلت على ذلك دراسات مسحية سابقة قامت بها عدة شركات بترولية بينها شركة ''أبان أمريكا'' في العام 1965، ثم شركة ''النمر'' في العام 1992، وأكدت

تلك المسوحات على وجود النفط والغاز بوادي سعف ومحيفيف والغيضة والفيدمي ووادي شحن[10].

وهو ما أكدته أيضاً دراسة أحدث لوزير النفط اليمني الأسبق، الدكتور رشيد صالح بارباع[11]، جاء فيها: ''دلت الدراسات الجيولوجية في كثير من الأحواض على إن هناك إمكانات واسعة للمزيد من الاكتشافات النفطية سواءً في الأحواض المنتجة أو غير المنتجة، فحوض خليج القمر في محافظة المهرة، على سبيل المثال، تم مؤخرا اكتشاف غاز تحت ضغط مرتفع في أحد أجزائه، وهذا الاكتشاف يشكل دليلاً حقيقياً على وجود تلك الامكانات البترولية في منطقة لم يظهر فيها النفط منذ زمن طويل، ولم نعرف الكثير عن نظامها البترولي، ويفتح آفاقاً واسعة وآمالا كبيرة وميدانا للتنافس في أعمال البحث والتنقيب من قبل الشركات، وهي في نفس الوقت فرصة مواتية تستطيع الوزارة أن تعمل على تشجيع الشركات لتكثيف عمليات المسح وحفر الآبار سبيلا لسرعة الوصول إلى اكتشاف مكامن جديدة في أجزاء أخرى من هذا الحوض و بالمثل في أحواض أخرى''[12].

(10) محافظة المهرة/ موسوعة ويكيبيديا باللغة العربية.

(11) تولى الدكتور رشيد بارباع منصب وزير النفط باليمن خلال الفترة: 2001 – 2006.

(12) موقع الإستثمار نت، د. رشيد صالح بارباع، دراسة: ''رؤية استراتيجية لرفع إنتاج النفط في اليمن''، في 2009/10/11، على الرابط: http://www.alestethmar.net/news-5348.html

"وقد تم اكتشاف شواهد غازية / نفطية في المهرة وحضرموت بالقطاعين (13، 71)، وهي قيد الدراسة والتقييم"[13]. وكانت وزارة النفط اليمنية أعلنت في 2013م عن دخول 15 قطاعا نفطيا جديدا – بينها عشرة قطاعات بحرية – للمنافسة والاستثمار أمام الشركات العالمية، وجاء ذلك بناء على طلبات شركات نفطية عالمية مختلفة الجنسيات، وعليه أكد وزير النفط والمعادن اليمني حينها، أحمد عبد الله دارس، أنه "تم إحالة هذا الموضوع إلى لجنة التفاوض المشكلة لدراسة تلك الطلبات"[14]، ومن خلال تتبعنا لأسماء تلك القطاعات، وجدنا أن خمسة منها تقريبا، ضمن أحواض نفطية تمتد إلى محافظة المهرة، إحداها على البحر، إلا أن هذه العملية لم تستكمل إجراءتها، حيث دخلت البلاد بعدها في اضطرابات سياسية، وإرهاصات أفضت إلى الحرب الداخلية منذ 21 سبتمبر/ أيلول 2014، وما زالت حتى اليوم، ما يجعل من احتمالية وجود أطماع خارجية أحد الفرضيات المحتملة في الصراع التنافسي المحتدم حاليا في المهرة.

أهمية المهرة كأسباب للصراع الخارجي

من كل ما سبق يمكن تلخيص جملة الأسباب التي جعلت من محافظة المهرة بؤرة صراع إقليمي، بين المملكة السعودية وسلطنة عمان، والتي تتمثل بشكل كبير في موقع المهرة الجغرافي الاستراتيجي.

(13) موقع الإستثمار نت، تقرير: "إرتفاع قطاعات النفط الإنتاجية والإستكشافية في ظل الوحدة إلى 50 قطاعًا"، في 2011/05/22، على الرابط: http://www.alestethmar.net/news.php?id=7181

(14) موقع الإستثمار نت، خبر: "اليمن يعلن عن 15 قطاعاً نفطياً بحريًا وبريًا جديداً للتنافس"، في 2013/03/23، على الرابط: http://www.alestethmar.net/news.php?id=16660

ولمزيد من التوضيح فإن اليمن – بشكل عام– تعتبر دولة بحرية، لامتلاكها شريطا ساحليا يصل طوله إلى 2,500 كيلو متر، يمتد– ويغطي– كامل حدودها الغربية (على البحر الأحمر)، وكامل حدودها الجنوبية (على طول خليج عدن وبحر العرب، على المحيط الهندي)، بينما يبلغ طول شريطها البري الإجمالي –تقريبا–: 1,788 كيلو متر، يمتد على طول الجبهتين؛ الشمالية مع السعودية، والشرقية مع سلطنة عمان.

لذلك، لا تمتلك اليمن حدودا برية سوى مع هاتين الدولتين الخليجيتين المحيطتين بها على طول حدودها البرية – الشمالية والشرقية– وذلك على النحو التفصيلي التالي: –

مع المملكة العربية السعودية: حيث ترتبط اليمن معها بحدود برية يصل طولها إلى 1,500 كيلو متر تقريبا، وتمتد على كامل طول الجبهة الشمالية لليمن، ومعظم طول الجبهة الجنوبية للمملكة، وتشترك الدولتان – تقريبا– بأربعة منافذ برية؛ أثنان منهما رئيسيان، وهما: منفذ ''حرض'' بمحافظة حجة اليمنية، الواقعة أقصى الشمال الغربي للبلاد؛ ومنفذ ''الوديعة'' بمحافظة حضرموت، ويقع – تحديدا– في وسط الشريط الحدودي الشمالي للبلاد، أما الإثنان الآخران– الفرعيان– فهما: منفذ ''العبر'' بمحافظة صعدة شمالي اليمن؛ ومنفذ ''علب'' بمحافظة الجوف شمال البلاد أيضاً، وكان منفذ ''حرض'' يعتبر المنفذ الرئيسي بين البلدين، قبل أن تأتي الحرب ويتم إغلاقه كليا، ليصبح المنفذ الرئيسي حاليا هو منفذ ''الوديعة''، بينما المنفذان الفرعيان (العبر وعلب) فهما في الوقت الراهن

مغلقان بيد القوات السعودية، وتستخدمهما للعمليات العسكرية فقط.

مع سلطنة عمان: حيث ترتبط اليمن معها بحدود برية يبلغ طولها 288 كيلو متر، تمتد على طول الجبهة الشرقية لليمن، وتغطيها بالكامل محافظة المهرة فقط، التي تعتبر ''البوابة الشرقية لليمن''، و''البوابة الغربية لعمان''، وفيها تشترك الدولتان بمنفذيّن بريين رئيسيين؛ هما: منفذي ''شحن'' و ''صرفيت'' (تم تناولهما بتفصيل أوسع في فقرة سابقة).

لذلك يمكن معرفة أو ما يمكن أعتباره قراءة أولية تقديمية لما تمثله محافظة المهرة من أهمية استراتيجية لكلا الدولتين الخليجيتين المتصارعتين فيها، على النحو التالي: –

- **أولا: بالنسبة لعمان:** تعتبر عمان هي الأخرى دولة بحرية، نظرا لما تتمتع به من شريط ساحلي يمتد على مسافة 3,165 كيلومتر؛ من مضيق هرمز في الشمال وحتى الحدود البحرية مع اليمن في الجنوب؛ وتطل بذلك على بحار ثلاثة هي: بحر العرب، بحر عمان، والخليج العربي، بينما يبلغ طول شريطها الحدودي البري 1,374 كيلومتر تقريبا، تتوزعها على النحو التالي: شريط حدودي بري طوله 676 كيلومتر– غربا – مع المملكة العربية السعودية؛ وشريط حدودي بري طوله 410 كيلومتر من الناحية الشمالية الغربية مع دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وشريط حدودي بري طوله 288 كيلومتر من الناحية الجنوبية الغربية مع اليمن.

ومن حيث الأهمية الحدودية البرية، فالإمارات العربية المتحدة، التي تأتي بالمرتبة الثانية من حيث طول الشريط الحدودي مع سلطنة عمان، تأتي بالمرتبة الأولى في الأهمية كونها ترتبط مع سلطنة عمان بخمسة منافذ حدودية برية، وتعتبر المنفذ الرئيسي والوحيد للعمانيين المسافرين برا إلى دول الخليج، إلا أن منفذ ''حتا'' الإماراتي هو المنفذ التجاري الرئيسي الأهم، وتعتبر بقية المنافذ الأربعة الأخرى فرعية وغير مفعلة، أو شبه معطلة تقريبا.

فيما أن السعودية، على الرغم من أنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث طول الشريط الحدودي مع عمان، إلا أنها ترتبط معها بمنفذ بري واحد فقط، هو ''منفذ الربع الخالي'' (أو ما يعرف سعوديا بـ: طريق البطحاء – شيبة – أم الزمول)، ومع ذلك فالطريق الرسمية الأسفلتية لهذا المنفذ لم يكتمل شقها وتيسييرها بشكل كامل للعابرين حتى الأن، على الرغم من أن هذا المشروع بدأ العمل عليه من جانب السعودية منذ العام 2009 تقريبا، إلا أنه واجه صعوبات كثيرة كونه يقع في صحراء الربع الخالي ذات الكثبان الرملية الكثيفة.

وفيما يتعلق باليمن، فمن الواضح أن محافظة المهرة، بما تمتلكه من موقع استراتيجي حيوي بإعتبارها تمثل ''بوابة عُمان الجنوبية الغربية''، تشكل أهمية جيوسياسية، وأمنية، وتجارية/ اقتصادية، لسلطنة عمان، من خلال تشاركها معها بمنفذين بريين هاميين. وحتى على الرغم من ارتباطها معها بأصغر شريط حدودي مقارنة بجارتيها الخليجيتين، إلا أن السلطنة تعتبر

هذه البوابة أحد أهم البوابات الحدودية من حيث ارتباطها الحيوي بالأمن القومي للسلطنة، خصوصاً مع الأحداث الأخيرة التي ضربت دول الخليج، قبيل انتصاف العام 2017، ووقوف مسقط بكل ثقلها مع دولة قطر في الحصار الذي فرضته عليها دول الخليج الثلاث (السعودية، الإمارات، والبحرين) إلى جانب دولة مصر.

(أنظر الخريطة المرفقة، والتي توضح المنافذ الحدودية البرية العمانية مع الدول المجاورة لها)

المنافذ الحدودية البرية العمانية

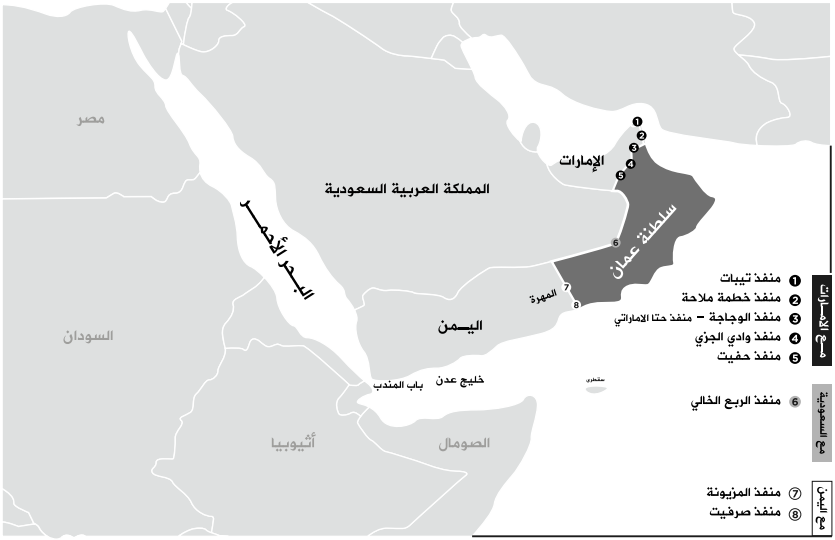

- ثانيا: بالنسبة للسعودية: تمثل محافظة المهرة أهمية استراتيجية كبرى للمملكة السعودية، بامتلاكها أطول شريط ساحلي يمني بطول يبلغ 375 كيلو متر، مطل على بحر العرب، وفيها يقع ميناء ''نشطون'' المهم تجاريا، باعتباره الميناء اليمني الأقرب لدول شرق أسيا، التي

تعتبر أكبر سوق تجاري للمشتقات النفطية القادمة من دول الخليج العربي.

وعلى هذا النحو، فإن تلك الميزات الجغرافية الحيوية المتنوعة، منحت محافظة ''المهرة'' أهمية كبرى لتكون محل اهتمام القوى الخارجية، لا سيما المجاورة لها، وبشكل أكبر جيران اليمن المشتركة مع هذه المحافظة بحدود جغرافية مباشرة كـ''سلطنة عمان؛ أو غير مباشرة كـ''المملكة العربية السعودية'': ترتبط المملكة بأطول حدود جغرافية يمنية مباشرة مع محافظة حضرموت اليمنية، التي ترتبط بدورها بحدود مباشرة مع محافظة المهرة.

ومن المؤكد، أن لهذه العوامل دورا بارزا في الصراع القائم حاليا في محافظة المهرة، بين السعودية وعمان، أبرزها ما يتعلق بشكل خاص بالموقع الجغرافي الحيوي لهذه المحافظة، المرتبطة جغرافيا بحدود برية مع سلطنة عمان، والتي بدورها ترتبط بأطول حدود جغرافية برية مع المملكة العربية السعودية من جهتها الغربية، بينما كلتيهما (المهرة، وسلطنة عمان) تشتركان أيضاً بإطلالة استراتيجية مميزة على بحر العرب، من الجهة الجنوبية.

وبالنظر إلى اجتماع ميزتي: الموقع الجغرافي القريب جدا للحدود الجنوبية الشرقية السعودية؛ والإطلالة البحرية على بحر العرب، فقد شكلت محافظة ''المهرة'' أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للمملكة على نحو أكثر خصوصية، لتنفيذ مشروعها الاستراتيجي الحيوي، المتمثل في مشروع الأنبوب النفطي، الذي سيمتد من نهاية حدودها الجنوبية الشرقية، مرورا

بالجزء الحدودي الصحراوي البسيط المشترك مع محافظة حضرموت، ومنها مباشرة سيمر عبر محافظة المهرة، وصولا إلى بحر العرب، وترغب المملكة في تنفيذ هذا المشروع، بهدف تجاوز مشكلة التهديدات الإيرانية المتكررة بإغلاق ''مضيق هرمز''، حال تعرض طهران لأي تهديدات عسكرية؛ ففي الواقع يشكِّل حدوث ذلك كارثة اقتصادية لدول الخليج- وبشكل خاص السعودية- حيث تمر قرابة 80% من شحناتها النفطية عبر هذا المضيق، نحو دول شرق آسيا.

بيئة تهريب خصبة (أهمية أستثنائية)

لكن، وبالنظر إلى كل تلك الميزات الإيجابية الهامة، برا وبحرا، إلا أنها - في الوقت ذاته- تشكل منظورا سلبيا للمحافظة، بكونها- من زاوية أخرى- تعد منطقة/ بيئة، خصبة للتهريب. وتلك نقطة رئيسية أضفت عليها المزيد من الأهمية، وجعل منها موضع اهتمام وتركيز دول التحالف العربي (السعودية والإمارات) بحجة مكافحة التهريب، (سنتطرق لهذا المسار بتفصيل أشمل في عدة مواضع ضمن سياقات ومسارات هذه الدراسة).

الفصل الثاني: الطريق إلى الصراع في"المهرة"

- المرحلة الأولى: من الثورة إلى الحرب إلى العاصفة
- المرحلة الثانية: تحولات وانحرافات التحالف
- المرحلة الثالثة: التحول إلى "المهرة"
- المرحلة الرابعة: السيطرة والتوسع والانتشار السعودي
- المرحلة الخامسة: مرحلة بروز الصراع السعودي العماني

ظلت محافظة المهرة بعيدة عن الحرب الداخلية اليمنية، التي أندلعت في البلاد مطلع العام 2015، إثر إنقلاب جماعة الحوثي المسلحة على الحكومة الشرعية بصنعاء، لتتوسع بعد ذلك إلى مختلف محافظات الجمهورية، ومع أن أقدام الحوثيين لم تطأها، بسبب بعدها الجغرافي في أقصى شرق البلاد، إلا أن أقدام قوات دولتي الإمارات والسعودية قد وصلتها مبكرا، وهما أهم دولتين رئيسيتين في التحالف العربي، الذي جاء إلى اليمن أساسا لمحاربة وطرد جماعة الحوثي واستعادة الشرعية في اليمن.

ولاحقاً تحول هذا الحضور – خارج العمليات العسكرية الحربية (المفترضة) للتحالف العربي في اليمن– إلى حضور تنافسي يقوم على المصالح الجيوسياسية والجيواقتصادية، في المحافظة التي تمثل أهمية استراتيجية كبرى لهؤلاء المتصارعين الخارجيين.

ولمعرفة كيف حدث هذا التحول، سيتطلب منا ذلك الإحاطة بأبرز إرهاصات وتفاصيل الأحداث التي ضربت اليمن، خلال العقد الأخير، وأدت إلى حدوث كل هذه الفوضى السياسية، والتي بدورها مهدت وسهلت حدوث تلك التصارعات الجانبية على المصالح الخارجية داخل اليمن.

ولتسهيل هذه المهمة، سنقوم بتقسيم أبرز تفاصيل تلك الأحداث إلى مراحل زمنية تراتبية، وصولا إلى ذروة هذا الصراع الخارجي، الذي استقر حاليا في محافظة المهرة، والذي سيحتم علينا مسار هذه الدراسة التركيز على تفاصيله بعناية أكثر، للإحاطة بكافة جوانبه.

المرحلة الأولى: من الثورة إلى الحرب إلى العاصفة[15]

في 11 فبراير/ شباط 2011، اندلعت الثورة الشعبية في اليمن، كواحدة من ثورات ''الربيع العربي'' في المنطقة، وفي أبريل/ نيسان من العام نفسه تدخلت دول الخليج في وساطة لتهدئة الاضطرابات التي نجمت عن تلك الثورة، وقبل نهاية العام، تم توقيع ما عرف باسم ''المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية'' للانتقال السلمي للسلطة تحت إشراف مجلس الأمن الدولي، والتي تم توقيعها في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام بالعاصمة السعودية –الرياض – بين قيادات أحزاب المعارضة من جهة، وبين الرئيس السابق علي عبد الله صالح وقادة الأحزاب الموالية له من جهة أخرى، ونصت على تنازل الأخير عن السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي، خلال 30 يوما من التوقيع، مقابل منح صالح، وأسرته، الحصانة من الملاحقة القضائية.

وبموجب ذلك، أجريت انتخابات رئاسية، في 21 فبراير/ شباط 2012، كان المرشح الوحيد فيها نائب الرئيس هادي، وفقا لما نصت عليه المبادرة الخليجية، وبعد عام – تقريبا – من الانتخابات الرئاسية، دخلت اليمن في ''مؤتمر حوار وطني''، بدأ في 18 مارس/ آذار 2013، واستمر لمدة عشرة أشهر، لينتهي رسميا في 25 يناير/ كانون الثاني 2014، وكان الهدف الرئيس منه هو: التوصل إلى توافق شعبي– عبر ممثلين من مختلف فئات الشعب– حول شكل مستقبل اليمن، وشكل النظام، وصياغة دستور،

(15) كل التفاصيل الواردة تحت هذا العنوان، من بيانات وأرقام وتواريخ، مأخوذة من أرشيف الخاص للباحث، وتم التأكد منها، بمقارنتها بمجموعة من الأخبار والتقارير والدراسات التي تتحدث عن هذه الجزئيات، إلى جانب عدد من المواقع الرسمية المعنية بهذه الجوانب.

كان من المفترض أن ينتهي الأمر- بعد كل ذلك- إلى مرحلة انتقالية تجرى فيها انتخابات رئاسية وبرلمانية.

لكن ذلك لم يحدث، حيث واجهت بعض الاتفاقات الجوهرية التي تم إبرامها في مؤتمر الحوار تحت اسم ''مخرجات الحوار'' خلافات جانبية، كانت جماعة الحوثي طرفا رئيسا فيها، وكان على رأس تلك الخلافات: مشكلة تقسيم اليمن إلى أقاليم، حيث أتفقت مخرجات الحوار على تقسيم البلاد إلى ستة أقاليم حددت جغرافيتها ومسمياتها، إلا أن جماعة الحوثي والحزب الإشتراكي اليمني رفضا الخطة وطالبا بقصر الأقاليم إلى إقليمين فقط: أقليم يضم محافظات اليمن الشمالية، وآخر يضم محافظات اليمن الجنوبية (على نفس التقسيم الجغرافي السابق للدولتين اليمنيتين قبل الوحدة اليمنية، لكن في إطار دولة فدرالية واحدة).

وفي خضم تلك الخلافات، كانت جماعة الحوثي المسلحة تتحرك عسكريا للتوسع، لتفرض سيطرتها على مناطق ومحافظات جديدة، شمال البلاد، بمساعدة من الرئيس السابق (صالح)، وفي 21 سبتمبر/ أيلول 2014، اجتاحت قوات الحوثيين العاصمة اليمنية صنعاء، بدون أي مقاومة تذكر، وبطريقة أثير حولها الكثير من الروايات والتشكيكات، بوجود دعم ومساندة اقليمية (بينها دعم دول خليجية رئيسة، مع دول غربية كبرى متحالفة معها)، بهدف فرض واقع جديد في العاصمة صنعاء، يغير من موازين القوى الرئيسة فيها، ولاحقا ثبت تآمر الرئيس السابق (صالح) ودعمه جماعة الحوثي بالسلاح والجنود والمشايخ القبليين التابعين والموالين له،

(أكد ذلك حقيقة تلك التحذيرات التي سبق تناولها أثناء توقيع المبادرة الخليجية، بخصوص خطأ منح صالح الحصانة من القضاء).

أنتهت الإرهاصات السياسية والعسكرية التي تلت تلك العملية إلى ما عرف بالانقلاب الكلي على السلطة الشرعية، والتي بدأت مع مطلع العام 2015، باستكمال تحالف الحوثي – صالح (المعلن عنه بشكل رسمي آنذاك) السيطرة على كامل تفاصيل العاصمة صنعاء، من معسكرات ومنشاءات حكومية، ثم التوسع إلى بقية المحافظات الشمالية الأخرى، وصولا إلى العاصمة الإقتصادية (عدن)، التي فر إليها الرئيس هادي في فبراير/ شباط من العام نفسه، بعد أسابيع من فرض الحوثيين حصارا عليه في منزله بالعاصمة صنعاء، وبعد وصوله عدن أعلنها كعاصمة ''مؤقتة'' للبلاد، كما أعلن بطلان كل القرارات السابقة التي أصدرتها جماعة الحوثي خلال الفترة الماضية.

حينها كان تحالف الحوثي – صالح، قد تمكن من السيطرة على 90% تقريبا من محافظات البلاد الشمالية، ماعدى أجزاء من أربع محافظات، هي: مأرب، الجوف، تعز، والبيضاء، وفي 25 مارس/ آذار – من العام نفسه – تمكن تحالف الانقلابيين (الحوثي – صالح) من دخول محافظة عدن، جنوب اليمن، بعد استكمال سيطرتهم على محافظة لحج المجاورة، وأجزاء كبيرة من محافظة تعز، المحادة لمحافظة لحج، وفي هذا اليوم نفسه تمكن الرئيس هادي من الفرار سرا من قصره في عدن، متوجهاً إلى

محافظة المهرة (أقصى شرق البلاد)، ومنها إلى سلطنة عمان المجاورة للمهرة.

في اليوم التالي، مباشرة، (أي في 26 مارس/ آذار)، أعلنت السعودية إطلاق عملية عسكرية في اليمن تحت إسم ''عاصفة الحزم'' لدحر الإنقلاب الحوثي واستعادة الشرعية من يد الانقلابيين الحوثيين المتحالفين مع الرئيس السابق والمواليين لإيران، حيث قام الطيران العسكري السعودي بتنفيذ ضربات جوية على مواقع عسكرية رئيسية في العاصمة صنعاء، على رأسها مرابض الطيران العسكري.

مع بداية الاعلان عن انطلاق تلك العمليات العسكرية كان الأمر يقتصر فقط على خمس دول خليجية، تشكل مجموع دول مجلس التعاون الخليجي، عدى سلطنة عمان، التي رفضت المشاركة، وكانت الأردن هي الدولة (العربية) الوحيدة المشاركة، مع دول الخليج الخمس، في الحملة منذ بداية انطلاقها؛ بعدها مباشرة أعلنت دول عربية وإسلامية انظمامها إلى الحملة، بينها: المغرب وباكستان والسودان، حتى وصل مجموعها إلى عشر دول، أطلق عليها لاحقا اسم دول ''التحالف العربي'' لدعم الشرعية في اليمن، تحت قيادة المملكة العربية السعودية.

المرحلة الثانية: تحولات وانحرافات التحالف

مع انتصاف شهر يوليو/ تموز2015، قادت الإمارات والسعودية عملية عسكرية برية في جنوب اليمن تحت اسم ''السهم الذهبي''، استمرت قرابة شهر كامل (حتى منتصف أغسطس/ آب)، تمكنت خلالها من تحرير عدد من المحافظات الجنوبية، هي: عدن، لحج، أبين، وأجزاء واسعة من محافظة الضالع، عبر قوات يمنية دربتها الإمارات، وبمشاركة قوات سعودية وإماراتية.

وبعد أكثر من عام على مشاركته في الحرب اليمنية بدأ التحالف العربي في تحويل جزء من اهتماماته القتالية في اليمن؛ من محاربة الحوثيين فقط – كمهمة رئيسية جاء لأجلها – إلى محاربة التنظيمات الإرهابية في اليمن، ففي محافظة حضرموت (جنوب شرق اليمن)، التي لم تصلها الحرب الأهلية، نظمت السعودية والإمارات حملة عسكرية – بمشاركة الطيران الأمريكي – ضد تنظيم القاعدة، حيث تمكنت قوات حكومية – مدعومة بقوات سعودية وإماراتية – من طرد عناصر التنظيم الإرهابي المسيطر على مدينة المكلا – عاصمة حضرموت – في 24 أبريل/ نيسان 2016، أي بعد عام تقريبا من سيطرة القاعدة عليها مطلع أبريل/ نيسان 2015.

وبحسب وكالة ''رويترز'' الإخبارية العالمية، فإن ''هذا التقدم الخاطف، يمثل تحولا في استراتيجية التحالف الذي تقوده السعودية، والتي تركز

منذ عام على الحوثيين المدعومين من إيران''[16]، ومع ذلك، فقد اتضح لاحقا أن هذه العملية عززت التحول الاستراتيجي لدولة ''الإمارات''- بشكل خاص- في إطار مخططها الخاص من التدخل في اليمن، فقد استخدمت الإمارات في هذه المعركة مقاتلين يمنيين دربتهم تحت إسم ''النخبة الحضرمية''، وفرضت من خلالهم - منذ ذلك الحين - سيطرتها على ''المكلا'' وميناء ''الضبة'' الحيوي الهام، الذي يعتبر من أهم الموانئ المتخصصة في تصدير شحنات النفط اليمني الخام، كما حولت مطار ''الريان'' المدني بالمكلا إلى قاعدة عسكرية لها، وأنشأت بداخله سجنا خاصا، أُتهمت باستخدامه كمعتقل لتعذيب المعارضين لسياساتها في اليمن.

في الواقع؛ لم يكن هذا الانحراف - في الاستراتيجية الإماراتية العامة في اليمن، بهدف السيطرة على السواحل والموانئ اليمنية - هي الأولى منذ تدخلها؛ فقد سبق وأن بدأت بذلك بالفعل في محافظة عدن، التي استقرت فيها كقوة عسكرية وإدارية حاكمة بمجرد تحريرها في أوآخر يوليو/ تموز 2015، وأسست فيها قوات ما يسمى ''الحزام الأمني'' المدعوم من قبلها، وفرضت سيطرتها على المنطقة الحرة وميناء ''البريقة'' ومطار عدن الدولي، كما أنشأت لها سجونا سرية خاصة، تستخدمها في تغييب

(16) وكالة رويترز/ ''قوات التحالف تسيطر على مرفأ نفطي يمني من تنظيم القاعدة''/ في 25 أبريل 2016/ على الرابط: https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0XM0F3

وتعذيب المعارضين لسياساتها وتوجهاتها ومصالحها الخاصة[17].

كما سبق أيضاً، وأن فرضت الإمارات سيطرتها على جزيرة سوقطره (محافظة أرخبيل سوقطره) – جنوبي شرق اليمن– ذات الموقع الاستراتيجي والحيوي الهام، التي دخلتها في وقت مبكر من اندلاع الحرب اليمنية، رغم بعدها عن لهيب المعارك، متحججة بالجانب الإنساني، مستغلة تعرض الجزيرة للدمار بفعل إعصاري ''تاشابلا'' و''ميج'' في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. ومنذ ذلك الحين استقرت فيها ولم تخرج منها، وحولتها لاحقا إلى قاعدة عسكرية لها، أفتتحتها في مايو/ آيار 2017.

وفي السياق ذاته؛ وصلت ما تسمى ''قوات النخبة الشبوانية''، مع بداية شهر أغسطس/آب 2017، إلى محافظة شبوة، جنوبي شرق اليمن، بعد تلقيها تدريبات على يد الإماراتين في محافظة حضرموت، لتتولى شئون حراسة وتأمين ميناء ''بلحاف'' بشبوة، والمتخصص بتصدير الغاز اليمني المسال، كما حولت جزءا من المنشأة إلى معسكر تدريبي لقوات النخبة والأحزمة الأمنية في بقية المحافظات التي تسيطر عليها، أو تلك التي ما زالت تسعى للسيطرة عليها.

ولم يقتصر ولَع الإماراتيين بالسواحل والموانئ على المحافظات الجنوبية (التي تعتبرها بيئة استراتيجية خصبة وسهلة لتحقيق مصالحها الخاصة)؛

(17) بحسب تقارير دولية ومحلية متنوعة، بينها تقرير لمنظمة العفو الدولية، في 12 يوليو/ تموز 2018، على الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/07/-disappearances-and-torture-in-southern-yemen-detention-facilities-must-be-investigated-as-war-crimes/
وتحقيق استقصائي لوكالة ''اسوشيتد برس'' الأمريكية، نشر موقع الجزيرة نت ترجمة ملخصة له في 2017/6/22، على الرابط:
https://bit.ly/3nu1AKa

بل تعدى ذلك إلى مواقع استراتيجية هامة خارج الحدود الجنوبية، لكونها تشكل امتداداً طبيعياً لتأمين مصالحها الجيواستراتيجية في السواحل والموانئ اليمنية عامة، ففي يناير/كانون الثاني 2017؛ أحكمت الامارات مع قوات يمنية مدعومة منها، السيطرة على مديرية ''ذو باب'' الساحلية ومضيق باب المندب الاستراتيجي، ومدينة المخأ الساحلية، غربي محافظة تعز، وبعدها بأشهر قليلة، في إبريل/ نيسان 2017؛ افتتحت الإمارات قاعدة عسكرية في جزيرة ميون المحاذية لباب المندب.

وعلى هذا المنوال، يؤكد مركز ستراتفور الدولي للدراسات الجيوسياسية (مقره بأمريكا)، على أن الإماراتيين ''ركزوا جهودهم في السيطرة على المدن الساحلية الجنوبية في اليمن، مع دعم المقاتلين الانفصاليين في المنطقة لكسب الدعم المحلي''[18].

ولعل هذه ''الانعطافة الخطيرة'' في الاستراتيجية الإماراتية في اليمنلا تكمن خطورتها فقط من التحول بعيدا عن المعركة الرئيسية (المتمثلة في تحرير المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين الحوثيين)، وتركيزها فقط على تلك المناطق الأخرى التي لم تصلها الحرب، بهدف جعلها تحت سيطرتها؛ بل لكونها أعتمدت- في تحقيق استراتيجيتها التحولية تلك- على تأسيس وإنشاء قوات خاصة بها (أحزمة أمنية، وقوات نخبة)، شكلتها ومولتها ودعمتها ودربتها، لتفرض من خلالها السيطرة الميدانية على كامل

(18) ''The UAE›s Ulterior Motives in Yemen'', stratfor, Nov 28, 2017, on the link: https://worldview.stratfor.com/article/uaes-ulterior-motives-yemen

المحافظات الجنوبية، وبدلا من تعزيز حضور القوات الحكومية اليمنية– كما كان يفترض، وفقا للهدف الرئيس المعلن الذي جاءت لأجله– فإنها تخلق بذلك صراعات جانبية أخرى بين اليمنيين أنفسهم (قوات حكومية، وقوات يمنية موالية لأبوظبي).

المرحلة الثالثة: التحول إلى المهرة

أ. التواجد الإماراتي في المهرة

وهكذا؛ واصلت الإمارات نهجها التوسعي، حتى وصلت قواتها إلى أقصى شرق اليمن، في محافظة المهرة، البوابة الشرقية لليمن، التي مع أنها كانت بمنأى عن الحرب، إلا أنها هي الأخرى لم تسلم من التدخلات الخارجية، مثلها مثل محافظتي حضرموت وسوقطره.

وتفيد تقارير صحفية – تم تأكيدها لنا بشكل خاص من مصادر موثوقة بالمحافظة– أن بداية التواجد الإماراتي في المهرة يعود أساسًا إلى العام 2015، وتحديدا في شهر مايو/ آيار– أي عقب أقل من شهرين تقريبا من نشوب الحرب اليمنية الداخلية، وكان هذا الحضور، حينها، قد بدأ بغطاء إنساني عبر جمعية "الهلال الأحمر الإماراتي"– (كما حصل مع جزيرة سوقطره تماما)– ليتحول تدريجيا إلى حضور وتدخل أمني وعسكري، من خلال قيام الإمارات بدعم عمليات تجنيد دُفَع من أبناء المهرة تحت مسمى "الأمن"، ثم لاحقا تحت إسم "قوات النخبة المهرية"، وأشار تحقيق صحفي بهذا الخصوص، إلى أن الإمارات نجحت في تدريب وتخريج أربع دفع من قوات الأمن بمحافظة المهرة، قوام كل دفعة تصل إلى 500 جندي.[19]

(19) "تحقيق حصري للموقع بوست يكشف قصة وصول السعودية إلى المهرة وتحويلها مطار الغيضة إلى قاعدة عسكرية – إنفوجرافيك (1-2)"، 3 أبريل 2019، على الرابط:
https://almawqeapost.net/reports/39490

وتشير مؤسسة جيمس تاون الأمريكية للأبحاث والتحليلات الدولية، إلى أن محافظة المهرة كانت "منذ العام 2015 وحتى أواخر عام 2017 تخضع بالأساس لسيطرة اللوائيّن 123 و 137 ميكانيك، التابعين للجيش الوطني في اليمن"[20] . وفي الواقع، كان هذان اللواءان محسوبان أساسا على الرئيس السابق (صالح)، إلا أنهما– مع بداية الحرب وتوسع قوات تحالف (الحوثي – صالح) من العاصمة صنعاء نحو بقية المحافظات– أعلنا ولائهما للشرعية بقيادة الرئيس الشرعي المعترف به دوليا عبدر ربه منصور هادي، ويقال إنه كان لهما (اللواءان العسكريان) دورا بارزا في إعاقة محاولات الإمارات فرض سيطرتها على المحافظة، بداية، كما واصلا لاحقا الوقوف ضد التواجد السعودي بالمهرة، في بدايته أيضاً، (قبل أن يتحولا لاحقا إلى مجرد هياكل منسية، بعد أن تم تغيير قياداتيهما الرئيسية، لتعمل السعودية – لاحقا– على إحتوائهما من خلال التكفل بتسليم رواتب المنتسبين إليهما، في الوقت الذي عمدت فيه – عمليا– إلى تهميشهما عبر تشكيل ودعم قوات عسكرية أخرى موازية اعتمدت عليها في إدارة وحماية المحافظة – أمنيا وعسكريا– تحت إدارتها المباشرة).

(20) Saudi Arabia and the UAE in al-Mahra: Securing Interests, Disrupting Local Order, and Shaping a Southern Military", Brian M. Perkins, March 1, 2019, on the link:
https://jamestown.org/program/saudi-arabia-and-the-uae-in-al-mahra-securing-interests-disrupting-local-order-and-shaping-a-southern-military/

ب. السعودية في غرفة الإمارات أخيراً

بشكل عام، ولثلاثة أعوام تقريبا، ظلت الإمارات تتوسع وتتوغل في جنوب اليمن تحت سمع وبصر المملكة السعودية، التي أعتبرها بعض المراقبين أنها كانت مجبرة على غض الطرف حفاظا على تحالفها مع الإمارات، خصوصاً وأن الأخيرة كانت الدولة الوحيدة الأقوى التي ظلت تشارك إلى جانبها بفاعلية كبيرة، من بين الدول العشر المنضوية في "التحالف العربي"[21].

غير أن المهرة، على ما يبدو، كانت أحد – إن لم يكن أول– الإستثناءات التحولية الهامة في تلك القاعدة، ففي الواقع، يؤكد تسلسل الأحداث؛ ما بين بداية التواجد الإماراتي في المهرة، وبين الإحلال السعودي، أن صراعا "خفيا" على فرض السيطرة دار بين الشريكين في هذه المحافظة، بدأ منذ منتصف العام 2017، لينتهي مع مطلع العام 2018، لمصلحة تعزيز الحضور السعودي، على حساب التواجد الإماراتي.

وتحديداً، "منذ منتصف نوفمبر 2017 فصاعدًا، بدأت المملكة العربية السعودية في زيادة حضورها في المحافظة، حيث سيطرت على مرافق المحافظة، وميناء نشطون، ومعابر صرفيت، وشحن الحدودية، ومطار الغيظة، في حين أنشأت مراكز عسكرية (معسكرات) حول البنية التحتية

(21) بعد مرور عامين ونصف تقريبا من الحرب، لم يتبق من العشر الدول المشاركة في إطار التحالف العربي، سوى دولتي السعودية والإمارات، بعد انسحاب بقية الدول الأخرى، سواء بالإعلان رسميا عن ذلك، كما فعلت المغرب، أو بالانسحاب الصامت كما كان حال عدد من الدول، بينها الأردن، فيما ظلت دول أخرى كالبحرين أقل حضورا واشتراكا في الحرب، وقصرت باكستان مشاركتها على تدريب القوات السعودية، وظلت السودان هي الإستثناء الوحيد من خلال تواجد قواتها على الأرض في عدد من المناطق، لا سيما على الحدود الجنوبية السعودية.

الرئيسية والمناطق الساحلية"[22].

وذلك يعني، بحسب مركز ستراتفور الأمريكي، أنه وبعد سنوات قليلة من الشراكة العسكرية في اليمن "بدى أن المملكة العربية السعودية تتحول تدريجيا نحو طريقة تفكير الإمارات العربية المتحدة"[23]، إذ ما كان للسعودية أن تواصل الصمت طويلا على توسع النفوذ والهيمنة الإماراتية في جنوب اليمن، على ذلك النحو النهم، غير المدرك للعواقب، وخصوصاً حين يصل الأمر إلى المساس بتلك المناطق التي تمثل أهمية استراتيجية كبرى للمملكة، كـ"محافظة المهرة".

وهو ما أكده تقرير لمركز "إل إس إي" (Lse) البريطاني – وهو مدونة بريطانية مختصة بدراسات وتحليلات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– بقوله: "في جنوب اليمن، نما النفوذ الإماراتي يومًا بعد آخر، مدفوعًا بالرعاية العابرة للحدود للميليشيات القبلية اليمنية المدعومة من الإمارات (خاصة في شبوة وحضرموت) والمساعدات الإنسانية، ومن هنا، يجب النظر إلى النشاط السعودي في المهرة أيضًا، على أنه محاولة لاستعادة النفوذ في الجنوب في مواجهة الإماراتيين"[24].

وعلى ما يبدو، أيضاً، فقد خططت السعودية بشكل هادئ وذكي لإحلال

(22) مرجع سابق، برقم [20]

(23) مرجع سابق، برقم [18]

(24) Emiratis, Omanis, Saudis: the rising competition for Yemen's Al Mahra", by" Eleonora Ardemagni, lse, in December 28th, 2017, link: https://blogs.lse.ac.uk/emiratis-omanis-saudis-the-rising-competition-for-yemens-al-/28/12/mec/2017/mahra

قواتها في المهرة، نيابة عن شريكتها المستحوذة على كامل أراضي وسواحل وموانئ المحافظات الواقعة جنوب اليمن، وبحسب المعلومات، فقد بدأ التخطيط السعودي مع منتصف العام 2017 تقريبا، حين قررت المملكة تدريب نخبة من الشباب المهري في قاعدة الملك فهد العسكرية في الطائف، وبعد ثلاثة أشهر من التدريبات المكثفة في مختلف الجوانب القتالية، العسكرية والأمنية، تخرج المتدربون كضباط برتبة ملازم ثان.

وبحلول منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، واستكمالا لمخططها، قررت السعودية إعادتهم إلى المهرة رفقة قوة عسكرية سعودية معززة بأسلحة نوعية وأليات عسكرية مختلفة، لتبدأ بعد ذلك بفرض سيطرتها، تدريجيا، على المواقع الأهم في المحافظة، كان أولها مطار الغيظة، ثم ميناء نشطون، وصولا إلى المنافذ البرية المهرية مع سلطنة عمان، وبقية المؤسسات الحيوية الأخرى، كالجمارك والاستخبارات وغيرها، كما أنشأت معسكرات خاصة وفرضت نقاط عسكرية في مختلف المدن والمديريات.

ج. إرهاصات التواجد السعودي

"في البداية حاول اللواء 137 ميكانيك منع القوات السعودية من السيطرة على مطار الغيظة، الأمر الذي أحدث توترا عسكريا بين الطرفين، السعودي واليمني، قبل أن تجتمع اللجنة الأمنية بالمحافظة، (برئاسة المحافظ "محمد كده")، وتقرر – مع زعماء القبائل– السماح للقوات السعودية

من الوصول إلى المطار، شريطة عدم استخدامه كقاعدة عسكرية لشن الهجمات".[25]

إجتماع لمشايخ قبائل المهرة مع اللجنة الأمنية بالمحافظة لتدارس قرار دخول القوات السعودية إلى مطار الغيظة في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017

ويؤكد مشايخ في المهرة، من الذين أعترضوا على دخول القوات السعودية إلى المطار، أن مذكرة وصلتهم من نائب رئيس الجمهورية، الفريق علي محسن الأحمر، تضمنت توجيهات بتمكين القوات السعودية من المطار، وهو ما تم بالفعل[26].

ولإستكمال ترتيبات السيطرة السعودية بنجاح، ودون أي منغصات مستقبلية، لاسيما بعد تلك الأحداث غير المتوقعة، فقد تلى ذلك بأيام صدور قرارات من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، بتغييرات عسكرية وإدارية، يعتقد

(25) Saudi-coalition takes over Yemen's Al-Mahrah ports", MEMO, November 17, 2017, link: https://www.middleeastmonitor.com/20171117-saudi-coalition-takes-over-yemens-al-mahrah-ports/

(26) مقابلات مباشرة أجراها الباحث مع عدد من المشايخ والناشطين في لجنة الإعتصام السلمية لأبناء المهرة.

أنها جاءت بطلب – ولمصلحة– الرياض، بما في ذلك تعيين محافظ جديد، ''فبعد فترة وجيزة، أقال الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قادة عسكريين وحكوميين، واستبدلهم بقادة أخرين متحالفين مع المملكة السعودية وبشكل خاص، قام هادي في 27 نوفمبر 2017، بتعيين راجح سعيد باكريت [الذي كان متواجدا في الرياض حينها]، محافظا للمهرة نيابة عن المحافظ السابق محمد عبد الله كده، بعد اعتراضه على النفوذ السعودي''[27] [28].

وفي السياق ذاته، تشير المعلومات – بحسب صحيفة المونيتور الأمريكية– إلى أن ''نفوذ المملكة العربية السعودية المتنامي في المهرة، جاء في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني (2017)، عندما أقال الرئيس هادي محافظ المحافظة (السابق)، وعين بدلا عنه راجح سعيد باكريت، المقرب من الرياض، والذي لديه خبرة في عمليات مكافحة التهريب، ومنذ ذلك الحين، تواصل السعودية عمل الهلال الأحمر الإماراتي من خلال توفير الطعام، والحافلات، وسيارات الإسعاف، وعربات النظافة، وإضاءة الشوارع، ورصف الطرقات عن طريق مركز الملك سلمان للإغاثة والعمل الإنساني''.[29]

وسيكون لنا وقفات خاصة نتطرق فيها إلى أشكال هذا التواجد وحجمه

(27) مرجع سابق، برقم [20]

(28) عُين ''محمد عبد الله كده'' محافظا للمهرة في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015م، خلفا للمحافظ ''محمد عبد الله ياسر''، الذي أعيد تعيينه مجددا مؤخرا في 2020 خلفا للمحافظ المغضوب عليه ''راجح سعيد باكريت'' الذي جاءت به السعودية محافظ للمهرة بدلا عن المحافظ ''كده''، بعد إقالته في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 بسبب وقفه إلى صف القبائل المعترضة على تواجد القوات السعودية بمحافظتهم، وعملت على منع الضباط والجنود السعوديين من دخول مطار الغيظة لدى وصولهم في اليوم الأول.

(29) ''Saudi, UAE involvement in eastern Yemen unsettles Oman'', Giorgio Cafiero, in Feb 1, 2018, link: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/01/saudi-uae-involvement-eastern-yemen-oman-border.html#ixzz6V7xd5iu7

وأهدافه، وذلك ضمن مواضع مختلفة في هذه الدراسة، بحسب ما يفرضه ويقتضيه ترتيب السياق.

د. فرضيات التواجد السعودي.. إحلال أم سيطرة؟

وقبل الخوض في تفاصيل الصراع الذي استقر أخيراً بين المملكة السعودية وسلطنة عمان في محافظة المهرة، ربما سيكون من المهم التوقف قليلاً عند بعض التفاصيل، بشأن ما سبق هذا الصراع – بداية– من إرهاصات تتعلق بمسألة فرض السيطرة السعودية على هذه المحافظة اليمنية، وما إذا كان هناك صراعاً حقيقياً قد حدث بالفعل – ولو خفيا– بين الشقيقتين (السعودية والإمارات) المتحالفتين في حرب اليمن؟ أم أنها مجرد تكهنات لا أساس لها، وبالتالي فإن ما حدث من إحلال للقوات السعودية بدلا عن الإماراتية في المهرة، ليس إلا '' تبادلًا للأدوار'' بين الشريكين الأكبر، كما يحلو للبعض تفسير ذلك.!!

وفي هذه المساحة، سنتناول التفسيرين الافتراضيين أعلاه، ومسوغات كل منهما، بما يتوافر لدينا من معلومات وارتباطات منهجية وتحليلية، على النحو التالي: –

أولا/ فرضية الإحلال لا التنازع: دعونا هنا نبدأ أولا بتناول هذه الفرضية التفسيرية، القائمة على مبدأ الشك، وتفسير ما حدث على أنه ''تبادل أدوار'' متفق عليها بين الشقيقتين المتحالفتين، وهو أفتراض يعتقد به كبار

مشايخ ورؤوس المهرة المناهضين للتواجد الإماراتي والسعودي – على حد سواء– في محافظتهم؛ على رأسهم الشيخ علي سالم الحريزي– أكبر وأقوى المشايخ المهريين المناهضين لـ''الإحتلال السعودي للمهرة''– كما يحب أن يطلق عليه دائماً[30].

يقول الشيخ الحريزي، موضحاً كيف بدأ التواجد السعودي في المهرة: ''بعد أن فشل الإماراتيون في تشكيل قوات نخبة مهرية تدين لهم بالولاء – كما حدث في بقية المحافظات الجنوبية– استنجدوا بالسعوديين، وقالوا لهم هؤلاء المهريون بحاجة إلى قوة أكبر، فأقبل السعوديون وأرادوا أن يدخلوا قواتهم إلى مطار الغيضة بالقوة، تمهيدا لاحتلال المحافظة، لكنا رفضنا ذلك، ووقفنا في وجوههم سلميا، من خلال الاعتصامات الشعبية، وسنظل نرفض هذا التواجد غير الشرعي والإحتلال، حتى يرحلوا من المحافظة بالكامل''.[31]

ولا يخرج عن هذا السياق نفسه، رئيس لجنة الإعتصام السلمي بالمهرة عامر كلشات[32] ، الذي غالبا ما يفضل التحدث عن احتلال المحافظة من قبل التحالف ''السعودي الإماراتي'' على حد سواء، دون تفريق بينهما، عندما يتحدث عما يجري في المحافظة.

(30) كان الشيخ الحريزي في السابق يتولى منصب وكيل محافظة المهرة لشئون الصحراء، وقدم استقالته ليتفرغ لمناهضة التواجد السعودي في المحافظة، وحاليا يتولى منصب نائب رئيس لجنة الإعتصامات السلمية في المهرة، ويوصف بأنه رجل عُمان الأقوى في المهرة.

(31) تحدث الشيخ الحريزي إلى الباحث في مقابلة صحفية خاصة مسجلة، أجريت معه بشكل مباشر، في مطلع سبتمبر/ أيلول 2019، في منزله بـ''الغيضة'' عاصمة المهرة.

(32) عامر كلشات: هو سياسي من قيادات المهرة، ويتولى منصب رئيس فرع حزب المؤتمر الشعبي العام بالمحافظة، وأختير ليكون رئيسا للجنة المنظمة للإعتصامات السلمية بالمهرة (المناهضة للتواجد السعودي).

وفي معرض توضيحه لما حدث من تكاتف شعبي عبر الاعتصامات الرافضة للتواجد والنفوذ السعودي الأخير، وفشل التحالف في استخدام المهريين الذين جندهم تحت إسم ''قوات النخبة المهرية''، يقول كلشات: إن ''معظم المجندين الذين جندهم التحالف من أبناء المهرة تحّولوا إلى صفنا''، مضيفا: ''وعندما طُلب منهم التحالف فضّ الاعتصامات وهي في بدايتها، رفض هؤلاء المجندون ذلك، وقالوا للتحالف: لن نكون معكم ضد المهرة، لأن هؤلاء المعتصمين من أبناء المهرة هم مع الشرعية، ويدعمون الشرعية، ونحن جيش الشرعية ولن نقف معكم لضرب الشرعية''. وأستدرك: ''لقد تحولوا معنا، كانوا معتمدين عليهم لمداهمتنا وضربنا، لكن الأفراد في القوات التي هي مع التحالف وتدعم الشرعية، رفضوا ووقفوا إلى جانبنا''.(33)

من خلال ما سبق، يمكن ملاحظة أن الحديث يصب – في نهاية المطاف– إلى تعزيز فكرة أو فرضية وجود تخادم مصالحي بين الحليفيين السعودي والإماراتي في المهرة، فالأول (الشيخ الحريزي) يتحدث عن أن الحضور السعودي جاء بدعوة من الإمارات بعد فشلها في تدجين وإخضاع أبناء المهرة؛ بينما يتحدث الثاني (كلشات) عن فشل الحليفيين (السعودي والإماراتي) في سياق واحد دون تفريق بينهما.

ومع ذلك، تجدر الإشارة هنا، إلى أن هذا التفسير لا يجد له الكثير من الإسناد والدعم في تقارير دولية إلا النادر منها، والتي تفترض بعضها أن

(33) تحدث إلى الباحث في مقابلة خاصة مسجلة، أجريت معه في مطلع سبتمبر/ أيلول 2019، في منزله بـ''الغيضة'' عاصمة المهرة.

الإمارات لا يمكنها أن تتحرك في اليمن من دون إذن أو معرفة سعودية مسبقة، ومن بين تلك التقارير، على سبيل المثال، تقرير لمعهد كارنيجي الشهير (مقره في أمريكا)، يعتمد فكرة التقاسم التكتيكي بين السعودية والإمارات للمهام في اليمن: ''خلال التدخل العسكري المستمر منذ بضعة أعوام بقيادة السعودية، اعتمدت الرياض وأبو ظبي تقاسماً تكتيكياً للمهام في اليمن''[34].

ثانيا/ فرضية السيطرة، لا الإحلال: ربما وجدنا – من خلال الاستشهادات في معظم التقارير الدولية – أن كفة الميزان تميل أكثر نحو التفسير القائل بأن الحضور السعودي في المهرة إنما جاء على حساب حليفتها الإمارات، وفي سياق التسابق التنافسي على بسط النفوذ.

خصوصاً مع التأكيدات العملية في أرض الواقع على التحولات (الانحرافات) الواضحة في استراتيجية الإمارات في اليمن بعيدا عن مصالح الرياض، كما أشار إلى ذلك مركز ستراتفور الأمريكي بقوله: إن ''الإمارات العربية المتحدة – الشريك العسكري الأكثر نشاطا للمملكة العربية السعودية– كشفت أيضاً عن أولويات استراتيجية في اليمن غالبا ما تختلف عن أولويات الرياض نفسها.''[35].

وعلى نحو أكثر تخصيصاً، يوضح المركز نفسه الأولويات الرئيسية لكل

(34) مركز كارنيجي للشرق الأوسط (صدى)، ''تشابُك المصالح الأمنية والاقتصادية للإمارات في اليمن''، الكاتبة إليونورا أردماني، في 19 تموز/يوليو 2018، على الرابط: https://carnegie-mec.org/sada/76877

(35) مرجع سابق، برقم [18]

طرف من الطرفين في حرب اليمن: ''فبينما ترغب المملكة العربية السعودية في استعادة الوضع السياسي الراهن الذي شهدته اليمن قبل احتلال الحوثيين لصنعاء، فإن الإمارات العربية المتحدة تهدف إلى تغيير المشهد السياسي للبلاد لصالحها.''(36)

وإذا كان ما سبق، يتحدث عن التباينات والخلافات الجوهرية في التوجهات، بشكل عام، بين الرياض وأبوظبي في اليمن ككل، فإن مركز (LSE) البريطاني كان أكثر تخصيصا بالحديث عن الصراع السعودي الإماراتي في المهرة تحديدا، حيث أشار في أحد تقاريره إلى أنه؛ ورداً على تزايد الحضور الإماراتي في المهرة: ''قرر السعوديون إرسال مساعدات ووعاظ ورجال دين سلفيين وجنود (في ديسمبر 2017) لموازنة الطموحات الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة''.(37)

وعدى ما أكدته الكثير من التقارير والدراسات الغربية الأخرى في هذا الجانب (تناولنا أيضاً فقرات منها سابقا تحت عنوان: ''تحولات وانحرافات التحالف'')، فإنه يمكن تعزيز هذا التوجه أيضاً، من خلال عدد من الحقائق والمؤشرات ذات الأبعاد الجيوسياسية والجيواستراتيجية.

وعلى سبيل التمثيل لا الحصر، سنختار أهم ما يمكن أعتبارها: نقاط تباين و/ أو تنازع، في التوجهات المصالحية بين الحليفين الخليجيين، في اليمن عموماً، والمهرة خصوصاً، وبما يعزز سببية التنافس والتنازع حول هذه

(36) المرجع السابق نفسه.

(37) ''Vying for Paradise? What Socotra Means for the UAE and Saudi Arabia''/ LSE/ By Eleonora Ardemagni/June 11th, 2018, On link: https://blogs.lse.ac.uk/mec/201811/06//vying-for-paradise-what-socotra-means-for-the-uae-and-saudi-arabia/

المحافظة بالذات؛ وذلك من خلال تحديد مصالح كل دولة من الدولتين على حده.

أ. بالنسبة للإمارات:

- **مصالح تجارية (بريّة)**: تعتبر أبوظبي أن السيطرة على المهرة بموقعها الاستراتيجي وارتباطها بمنفذين بريين (هاميّن) مع سلطنة عمان، هدفا استراتيجيا يندرج في إطار الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، حيث أن الإمارات ترتبط بخمسة منافذ برية مع سلطنة عمان تتوزع على شريط حدودي بري معها يصل طوله إلى 410 كيلو متر، ما يجعل الإمارات تتربع قائمة الدول الأكثر تبادلا تجاريا مع السلطنة، حيث بلغت نسبة الواردات العمانية من الإمارات 41.8 % في العام 2017 [38].

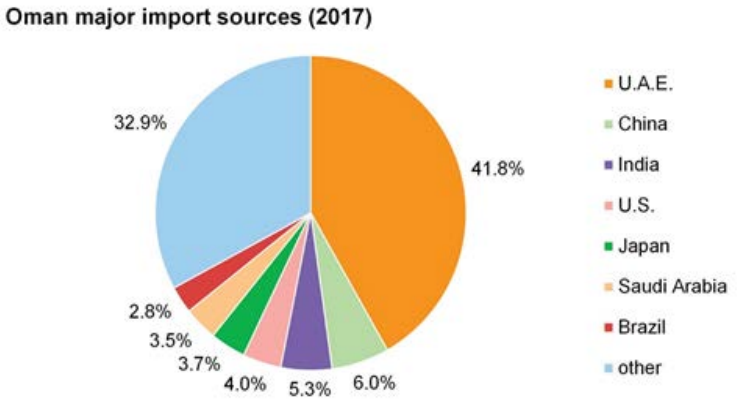

(38) "Oman", Britannica, By Jill Ann Crystal, Last Updated: Sep 11, 2020, Link: https://www.britannica.com/place/Oman/Trade

ولعل هذا أحد الأسباب التي حتّمت على الإمارات السعي لفرض سيطرتها على المهرة، للتضييق على شقيقتها العمانية تجاريا مع اليمن، حتى تظل تحت رحمتها، حفاظا على مصالحها وامتيازاتها التجارية الكبيرة معها، ولتعزيز هذا المسار أكثر يجدر التوضيح بأن التجارة البينية بين عمان واليمن، عبر المنفذين البريين المشتركين بين السلطنة ومحافظة المهرة، منح عمان أفضلية تجارية مع اليمن خصوصاً في ظل الحرب الأخيرة التي فرضت إغلاق كافة المنافذ اليمنية، فيما ظل المنفذان البريان في المهرة مفتوحان، الأمر الذي رفع من منسوب التجارة البينية بين اليمن والسلطنة (تفيد بعض الإحصائيات، مثلا، أن عدد السيارات الداخلة عبر عمان إلى اليمن ارتفع إلى 18,000 سيارة خلال الفترة : يناير– أغسطس 2020، مقارنة بـ7,000 سيارة فقط خلال الفترة نفسها من العام السابق 2019).

- **مصالح استراتيجية (بحرية)**: وفي مسألة السيطرة البحرية، وهي الأهم، تعد المهرة – بساحلها الأكبر من بين المحافظات اليمنية الأخرى– بمثابة الجزء المكمل لمخطط الإمارات في السيطرة على كامل الشريط الساحلي الجنوبي لليمن، المطل على المحيط الهندي، والممتد من خليج عدن غربا، حتى بحر العرب شرقا (عند التقاء الحدود البحرية العمانية — اليمنية)، ومن دون هذا الجزء التكميلي الاستراتيجي الهام، ستظل دائرة السيطرة الإماراتية على خط الملاحة البحرية، التجارية، على المحيط الهندي، غير مكتملة.

- **ومن جهة أخرى**، فإن خروج سواحل المهرة عموماً، وميناء نشطون

التجاري فيها خصوصاً، عن السيطرة الإماراتية، قد يضعف احترازات أبوظبي، الحمائية، في مواجهة مشروع طريق ''خط الحَرّيّر'' الصيني التجاري البحري، الذي سيشكل فيه ميناء ''الدُّقْم'' العماني، موقعا استراتيجيا هاما له في هذه المنطقة؛ في الوقت الذي يُعتقد فيه أيضاً أن هذا الميناء العماني قد يمثل تهديدا مستقبليا، على حركة ميناء ''جبل علي'' في إمارة دبي، ويمثل ميناء ''نشطون'' في المهرة النقطة البحرية التجارية الأقرب لميناء الدُّقْم العماني، ما يجعله ذو أهمية كبرى للمخطط الإماراتي في فرض السيطرة البحرية، وبهذا الخصوص تشير دراسة لمركز الجزيرة للدراسات، إلى أن أحد دوافع الإمارات في السيطرة على المهرة يتمثل في: أن ''تتمكن الإمارات بفضل سيطرتها على الموانئ الجنوبية لليمن من الإحاطة بعُمان، فتضعف موانئها التجارية، وتخصم من أهميتها السياسية في سياق التنافس بينهما.''[39].

ب. بالنسبة للسعودية:

وفي المقابل، فإن المهرة – دون غيرها من المحافظات اليمنية كافة– تعتبر أحد أهم محاور ارتكاز المصالح الجيواستراتيجية للرياض في اليمن، والتي طالما ثابرت في السعي إلى تحقيقها حتى من قبل الحرب بسنوات، وهو هدفها المتمثل هنا في مد أنبوب نفطي عبر هذه المحافظة وصولا إلى بحر العرب، لحل مشكلتها مع تهديدات إيران المتكررة، قديما وحديثا،

(39) ''دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره''، مركز الجزيرة للدراسات، د. علي الذهب، في 10 يوليو/تموز 2017، على الرابط:
html.170710081445847/07/https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017

بإغلاق مضيق هرمز، في حالة نشوب حرب ضد طهران.

وتمر أكثر من 80 في المئة، تقريبا، من الصادرات النفطية السعودية عبر مضيق هرمز، ما يجعل مشروع مد الأنبوب النفطي السعودي عبر محافظة المهرة، خيارا استراتيجيا للرياض.

ومع التصعيد المتواصل، مؤخراً، بين الولايات المتحدة وحلفائها بالمنطقة من جهة، وبين إيران وحلفائها من جهة أخرى، وفرض واشنطن سلسلة عقوبات اقتصادية على طهران؛ فإن هدف السعودية هذا، سيبدو أكثر إلحاحا اليوم من أي وقت مضى، خصوصاً وأن اليمن تمر حاليا بظروف حرب شرسة، جعلت قيادتها الشرعية العليا وما دونها لاجئة في حضن السعودية، ما يجعل الفرصة مواتية أكثر للرياض لتحقيق هذا الهدف.

خلاصة واستنتاجات:

ومن خلال هذه المقارنة السريعة، في المصالح الحيوية والجيوسياسية والجيواستراتيجية، للجانبين السعودي والإماراتي في المهرة، ربما سيكون من السهل معرفة أن: الرغبة السعودية – من وجهة نظر جيواستراتيجية سعودية بحتة – هي الأكثر حُجيّةً، لاسيما عند المقارنة بما يمكن أعتباره مجرد ''نزعة'' إماراتية محمومة لتكملة ''القطعة الناقصة'' في لعبة السيطرة على المنافذ البحرية اليمنية.

حتى وإن بدى الأمر ليس كذلك بالنسبة للإمارات، التي من المؤكد أن تنظر إلى مسألة السيطرة البحرية تلك على أنها ليست مجرد ''لعبة''

كما قد تنظر إليها السعودية من زاويتها المصالحية الخاصة، بل تمثل لها هدفا جيواستراتيجياً هاماً في إطار مخططها الجيوبوليتيكي لاستكمال السيطرة على أحد أهم خطوط الملاحة التجارية العالمية: خليج عدن- بحر العرب- المحيط الهندي.

وهو ما تؤكده عدد من التقرير، بينها تقرير لموقع ميدل إيست آي البريطاني، الذي أكد أن "همّ الإمارات الوحيد هو السيطرة على الساحل اليمني البالغ طوله 2000 كم، وهو ركيزة أساسية في خطط أبو ظبي لتكون قوة طاقة عالمية عظمى، وهو الهدف لذي تسعى إليه دون كلل، بدلا من التفاوض على استخدام مشترك للموانئ اليمنية والاستثمار في بنية الطاقة للبلد"[40].

وبناء على ذلك، فإن فكرة وجود صفقة تسوية - ربما إضطرارية (قسرية) بين الطرفيين السعودي والإماراتي - غير مستبعدة في إطار التخادم المصالحي بينهما، تقوم هذه التسوية على القبول بإحلال القوات السعودية في المهرة نيابة عن القوات الإماراتية كأمر واقع، بإعتبار المهرة تمثل أهمية أكثر وأكبر للشقيقة الكبرى والأقوى، في مقابل تعويض أبوظبي في مكان آخر يغنيها عن التواجد في هذا الموقع، بما يلبي طموحاتها في السيطرة البحرية.

وهذا ربما هو ما حدث لاحقا بالفعل، من خلال تمكين الإمارات من استكمال سيطرتها على جزيرة سوقطره اليمنية، الواقعة على المحيط الهندي، في الإتجاه المقابل للمهرة، ما يجعلها بديلا مناسبا للإمارات عن القطعة

(40) "Abu Dhabi's quest for an eighth emirate in Yemen"/ Jakob Reimann / MiddlEeastEye website/ On link: https://www.middleeasteye.net/opinion/abu-dhabis-quest-eighth-emirate-yemen

الناقصة من الشريط الساحلي المهري وميناء نشطون، استكمالا لمخططها بالسيطرة على كمال الشريط الساحلي.

وبالحديث عن محافظة سوقطره، وخلفية التواجد والسيطرة الإماراتية عليها؛ ففي الواقع كانت الإمارات متواجدة في الجزيرة منذ 2015، والذي جاء – كما سبق وأشرنا – تحت غطاء إنساني، عبر جمعية الهلال الأحمر الإماراتي، ثم تطور لاحقا ليتحول إلى حضور سياسي واقتصادي حتى وصل إلى تواجد عسكري وبناء قاعدة عسكرية لها في الجزيرة، لكنها وجدت معارضة قوية من أبناء الجزيرة، كما عملت الحكومة اليمنية على إضعاف هذا الحضور من خلال تعيين المحافظ رمزي محروس في أبريل 2018 [41]، الذي عمل على مناهضة الإمارات بشكل قوي، مستخدما سلطاته الرسمية.

وفي مايو/ آيار 2018، ارسلت الإمارات طائرات عسكرية محملة بضباط وعتاد عسكري إلى مطار سوقطره، أثناء تواجد رئيس الوزراء اليمني السابق الدكتور أحمد عبيد بن دغر مع وفد حكومي هناك لإفتتاح مشاريع تنموية، الأمر الذي أثار توترا كبيرا بين الحكومة اليمنية والجانب الإماراتي، وصل حد التهديد اليمني بإمكانية اللجؤ إلى مجلس الأمن، لينتهى الأمر بتدخل السعودية التي أرسلت قواتها إلى المحافظة لضبط الأمن ومساعدة القوات الحكومية على فرض سيطرتها والسلطة المحلية على إدارة الأرخبيل.

(41) وكالة الأنباء اليمنية الحكومية (سبأ)، "صدور قرار جمهوري بتعيين محافظاً ووكيلًا لسوقطره"، في 2018/4/12، على الرابط: https://www.sabanew.net/viewstory/31699

وفي يونيو/ حزيران 2020، تمكنت قوات مسلحة تتبع المجلس الإنتقالي الجنوبي، المدعوم من الإمارات، من اجتياح الجزيرة بالقوة وفرض سيطرتها عليها.

ولعل هذا الحدث، هو التفسير المنطقي لما ذهبنا إليه من حدوث ''صفقة التسوية'' بين الجانبين السعودي والإماراتي، المشار إليها بخصوص تنازل الإمارات عن المهرة لمصلحة التواجد السعودي نيابة عنها، خصوصاً وأن محافظ سوقطره نفسه ''رمزي محروس''، كان قد اتهم السعودية – في تصريحات صحفية نشرت عقب اجتياح الإنتقالي للجزيرة– بتعمد سحب قواتها التي كانت مسيطرة على الجزيرة، لتفسح بذلك الطريق لقوات الانتقالي، القادمة من خارج الأرخبيل، لاجتياح المحافظة وفرض سيطرتها الكاملة عليها.[42]

ومع ذلك، إلا أنه يجدر التنويه هنا، إلى أن سيطرة الإنتقالي الجنوبي على سوقطره نفسها، تعتبر مثار جدل: حول ما إذا كانت في سياق صفقة تسوية؟ كما ذهب البعض إلى ذلك، بينهم رئيس اللجنة الإعلامية للجنة الإعتصامات المهرية ''سالم بلحاف''[43]، أم أن هذه السيطرة جاءت في سياق التنافس الإماراتي – السعودي؟ كما ذهب الصحفي البريطاني، جوناثان فنتون هارفي، في مقال نشره على موقع ''العربي الجديد اللندنية''

(42) موقع ''يمن شباب نت''، ''محروس: السعودية استخدمت سوقطره ورقة ضغط على الشرعية ومهدت سقوطها بيد ميلشيات الامارات''، في 23 يونيو 2020، على الرابط: https://yemenshabab.net/news/57377

(43) تصريحات خاصة أدلى بها بلحاف للباحث في إتصال تلفوني، مطلع أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

بنسخته الانجليزية[44]، عقب سيطرة الإنتقالي على الأرخبيل.

وقال هارفي في مقاله: "بعد الكثير من التنافس مع السلطات السعودية والمحلية، استطاعت سيطرة المجلس الانتقالي الانفصالي المدعوم من الإمارات على جزيرة سوقطره النائية في اليمن، تأمين أحد أهداف أبو ظبي الرئيسية في البلاد، وذلك في خضم مساعيها لممارسة النفوذ في أماكن أخرى في جنوب اليمن"، وأعتبر أن "هذا التطور يرمز إلى التفوق التدريجي لدولة الإمارات على حساب الرياض كلاعب خارجي مهيمن في اليمن، حيث كانت سابقاً لاعباً محدوداً في البلاد". ولفت إلى أن كلا من الإمارات والسعودية قد تباعدتا بوضوح في اليمن، ويجب اعتبار علاقتهما بالأحرى بمثابة "تنافس داخل تحالف قوي"، فقد تواصلوا دائمًا على نطاق واسع، بما في ذلك عندما انقسمت استراتيجياتهم، وتمكنوا إلى حد كبير من احتواء خلافاتهم".

وإذا كان مثل هذا التفسير، يرجح مسألة "التنافسية" الشديدة بين حليفيي الحرب اليمنية القويين، فإنه لا يستبعد وجود تسوية (إضطرارية)، ولعل هذا ما يدفعنا إلى ترجيح الأمر على النحو التالي: أن التنازل الإماراتي عن المهرة كان قد فُرض عليها بشكل قسري، وأنها حين شعرت بقوة الرغبة السعودية في الحلول نيابة عنها في المهرة، رغما عنها، لما تمثله هذه المحافظة من أهمية كبرى لها (أي السعودية)، فضلت (الإمارات) الإنحناء

(44) The UAE is gradually eclipsing Saudi Arabia in Yemen", By: Jonathan Fenton-Harvey, in 30 June, 2020, link: https://english.alaraby.co.uk/english/amp/comment/2020/6/29/the-uae-is-gradually-eclipsing-saudi-arabia-in-yemen?__twitter_impression=true

أمام هذه العاصفة الصديقة، ولكن ليس من دون مقابل، فحدثت تلك التسوية (سوقطره مقابل المهرة).

ويتعزز هذا الأمر، بالنظر إلى أن تصاعد التوتر بين الشريكين (الإمارات والسعودية)، في المهرة، بدى أكثر قربا من إمكانية بلوغه حد الاشتباك بين وكلائهما المحليين (أي بين قوات المجلس الإنتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا، وبين أفراد القبائل المهرية المدعومة من السعودية، ومعها أيضاً تلك القبائل والمجاميع المؤيدة للحكومة اليمنية، التي تعتبر السعودية أقرب لها من الإمارات).

ولمقاربة المشهد، ومعرفة حجم التوتر والإحتقان بين أذرع ومؤيدي الطرفيين، يمكن الاستشهاد هنا بواقعة بسيطة حدثت قبل أيام قليلة من وصول القوات السعودية إلى المهرة.

ففي أوآخر أكتوبر/ تشرين الأول 2017، حين أجرى رئيس المجلس الإنتقالي الجنوبي، عيدروس الزبيدي (المدعوم من الإمارات) زيارة إلى المهرة لافتتاح مقر للمجلس وتدشين أعماله في المحافظة، أثار ذلك توترا كبيرا بين مشايخ وأبناء المهرة! وأنعكس ذلك بوضوح في الكلمة التي ألقاها السلطان المهري عبدالله بن عيسى آل عفرار – رئيس المجلس العام لأبناء محافظتي المهرة وسوقطره– [45]في المهرجان الذي نظمه المجلس

(45) السلطان عبد الله بن عيسى آل عفرار، هو أحد أكبر الشخصيات القيادية المؤثرة لما يحظي به من إجماع كبير بين أبناء المهرة وسوقطره، كونه يتولى منصب رئيس المجلس العام لأبناء محافظتي المهرة وسوقطره، وكان حينها يعد أحد الأذرع الهامة، الكبيرة والرئيسة، لسلطنة عمان التي يجمل جنسيتها منذ فترة طويلة. لكن يعتقد أن مواقفه تغيرت مؤخرا لتصب في مصلحة السعودية التي يعتقد مناهضوها أنها نجحت في استقطابه منذ أوآخر العام 2019 تقريبا.

الإنتقالي بمدينة الغيظة (عاصمة المهرة)، في 28 من الشهر، حيث أعلن السلطان في كلمته رفضه القاطع للدعوة التي ''اطلقتها قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي لتشكيل قوات نخبة، أو حزام أمني بمحافظة المهرة خارج إطار شرعية الرئيس هادي المعترف به دوليا''[46]، مؤكدا تمسكه بمطلب تأسيس اقليم مستقل للمهرة وسوقطره على حدود 1967 [47].

وجاء في كلمته أيضاً: ''ويمكننا القول بصراحة إن محافظة المهرة وأبنائها الغيورين، ليسو بحاجة إلى أي نجدة من أحد تحت مسمى الحزام الأمني، خارج إطار قيادة الأمن والسلطة المحلية بالمحافظة، تحت أي مبرر كان يسوقه أي طرف من الأطراف، فالمهرة آمنة ومستقرة بأهلها بشهادة القاصي والداني''[48].

(46) عدن الغد، ''بن عفرار يرفض تشكيل قوات حزام امنية بالمهرة ويتمسك بمطالب اقليم مستقل للمهرة وسوقطره، في 10/28/ 2017، على الرابط: http://adengad.net/news/284748/#ixzz6XmlqqHEF

(47) يقصد بأقليم المهرة وسوقطره المستقل على حدود 1967، أي قبل خروج آخر جندي بريطاني من جنوب اليمن في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967، حين كانت المحافظتين تتبعان السلطنة المهرية التي كانت تحكم من سلاطين أسرة آل عفرار.

(48) ''عدن الغد''، المرجع السابق رقم [46].

المرحلة الرابعة: السيطرة والتوسع والإنتشار السعودي

أ. آلية السيطرة والتوسع السعودي:

إذا، كيفما يكون الأمر، فقد تمكنت السعودية – في نهاية المطاف– من خلق موطئ قدم لها في محافظة المهرة، ذات الأهمية الكبرى لها في تحقيق أحد أهم أهدافها الجيواستراتيجية القديمة والمتجددة.

غير أن هذا النجاح لم يكن ليخلو من منغصات، ما زالت قائمة ومتواصلة حتى اليوم، ربما لدرجة أنها قد لا تتيح للسعودية بلوغ كامل أهدافها تلك بسهولة – وإن على المدى القريب على الأقل– مالم تحدث متغيرات مناسبة تساعدها على ذلك، وهي بالفعل – أي السعودية – تمضي بخطى حثيثة لمحاولة تسهيل خلق تلك المتغيرات على الأرض، وإن كانت تحركاتها محكومة – إلى حد كبير– بالبطئ، نظرا لما تواجهه من مقاومة شرسة هناك، على الرغم مما حققته حتى الأن من نجاحات ملحوظة في السيطرة والتوسع داخل المحافظة.

فمنذ اليوم الأول على وصول قواتها إلى المهرة واجه التواجد السعودي المنغصات، بعضها لم تكن في الحسبان، فكما ذكرنا سابقا أنه وبمجرد وصول القوات السعودية إلى عاصمة المحافظة (الغيضة) تداعت القبائل المهرية للمرابطة أمام المطار لمنعها من دخوله.

وفي خضم الجدل الذي دار حينها؛ بين السلطات المحلية بالمحافظة والرموز القبلية المناهضة للتواجد السعودي من جهة، وبين الضباط

السعوديين ومشايخ القبائل المناصرين للمملكة من جهة أخرى، جاءت مذكرة من الرئيس اليمني "هادي" بأخذ الضباط السعوديين، مع دفعة الضباط المهريين المتخرجين حديثا في السعودية، إلى المعسكر 137 ميكا، الذي كان له موقفا مساندا للسلطة المحلية والقبائل المهرية الرافضة لدخول الفريق السعودي إلى المطار، ما أحدث توترا بين الجانبين.

وفي اليوم نفسه، عقدت اللجنة الأمنية بالمحافظة، بقيادة المحافظ السابق "محمد عبد الله كده" لقاءات خاصة مع القوى السياسية بالمهرة لتدارس الوضع، وشملت تلك اللقاءات – إلى جانب القوى السياسية– كل من زعماء القبائل المناهضين للتواجد السعودي بالمحافظة والمؤيدين لهذا التواجد، على حد سواء، وانتهت الاجتماعات إلى الموافقة بالسماح للقوات السعودية من دخول مطار الغيضة شريطة الإبقاء عليه كمطار مدني وعدم تحويله إلى ثكنة أو قاعدة عسكرية.

وبحسب بيان صادر عن السلطة المحلية – عقب تلك اللقاءات– فقد انبثق عن الاجتماع "ورقة ضمانات" قدمتها السلطة المحلية بالمهرة للفريق السعودي، تناولت ست نقاط، شملت أهمها "عدم استخدام مطار الغيضة كقاعدة عسكرية وإبقاء الطاقم الإداري والأمني والعسكري للمطار على ما هو عليه والتنسيق الدائم مع السلطة المحلية وعدم تجاوزها"[49].

وكان البيان قد أكد أن "وصول الفريق السعودي إلى المحافظة، كان بدون

(49) موقع "يمن شباب نت" الأخباري، "سلطة المهرة تضع ستة شروط للتحالف لإعادة تشغيل مطار الغيظة"، في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، على الرابط: https://www.yemenshabab.net/news/29769

تنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظة، أو علمها بذلك، مما ترتب عليه سوء فهم وعدم العلم بطبيعة مهام الفريق وتحركاته، مما أدى إلى اعتراض القبائل للفريق ومنعه من دخول مطار الغيضة''، وأضاف ''بعد أن اتضحت الصورة وطبيعة عمل الفريق ومهامه قامت السلطة المحلية بالترتيبات اللازمة وتأمين الفريق السعودي في قيادة محور الغيضة''[50].

وتفيد المعلومات أن الفريق العسكري السعودي ظل في المعسكر اليمني 137، لمدة ثلاثة أيام، قبل أن تحل مشكلة تمكينهم من دخول المطار بصورة نهائية، وفي اليوم الثالث وصلت مذكرة خطية من نائب الرئيس اليمني الفريق علي محسن الأحمر تضمنت توجيهات بتمكينهم من الوصول إلى مطار الغيضة '' لتقديم الدعم اللوجستي للقوات الحكومية لمكافحة التهريب ''– كما ذكر لنا ذلك مشايخ من المهرة التقينا بهم.

ومنذ ذلك الحين لم تدخر السعودية جهدا في الشروع بترتيب أمورها بشكل تدريجي وسريع، لتتمكن من فرض سيطرة واسعة على مختلف شئون المحافظة، لا سيما مع تغيير المحافظ ''محمد عبد الله كده''، حينها، واستبداله بالمحافظ الموالي للسعودية ''راجح سعيد باكريت'' نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 [51]، الذي ساعد كثيرا في تمكين القوات السعودية من فرض وتوسيع سيطرتها لتشمل – بعد مطار الغيضة– ميناء ''نشطون'' التجاري، والمنافذ البرية مع سلطنة عمان، وبقية المنشئات

(50) المصدر السابق.

(51) للمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر، يمكن العودة إلى المرجع رقم [28]

الحكومية الحساسة[52].

وتدريجيا، تنصلت قيادة القوات السعودية بالمهرة عن التزامها بالشرط الخاص بالإبقاء على ''مدنية'' مطار الغيضة، إذ سرعان ما أوقفت الرحلات المدنية من وإلى المطار، لتقتصر مهامه فقط على استقبال ومغادرة طائراتها العسكرية التي يتهمها مناهضوها باستخدامها في إيصال التعزيزات العسكرية، بما في ذلك الضباط والجنود السعوديين واليمنيين، مع مختلف أنواع الأسلحة، بحسب تأكيدات عدد من أبناء المحافظة الذين التقيناهم، بينهم سياسيون ومسئولون محليون، رداً على معلومات صحفية منشورة بهذا الخصوص.

''وتنقل تلك الطائرات الجنود السعوديين الذين يتناوبون على العمل في المهرة ذهاباً وإياباً، وأتاحت لها تلك السيطرة الكاملة على المطار إلى رفع عدد جنودها في محافظة المهرة، والذين وصل عددهم – وفقا لمعلومات أدلى بها مصدر خاص لـ''الموقع بوست''– إلى أكثر من 500 جندي وضابط، منهم 200 يعملون داخل المطار، بينما يتوزع البقية على المعسكرات التي أنشأتها تلك القوات في أكثر من مكان داخل المهرة، ومن بينهم فريق سعودي يتبع الديوان الملكي في العاصمة السعودية الرياض، وفريق آخر يتبع الاستخبارات السعودية، وفقا لمصادر محلية وثيقة الاطلاع في المهرة''[53].

(52) تفيد المعلومات المنشورة أن القوات السعودية أرسلت أول تعزيزات عسكرية إلى ميناء نشطون في 18 يناير/كانون الأول 2017- أي بعد شهرين فقط من وصولها المحافظة.

(53) مرجع سابق، برقم [19].

ب) حجم وجغرافية ونوعية التواجد السعودي:

وتدريجياً، تمكنت السعودية من تجنيد الآلاف، سواء من أبناء المحافظة أم من خارجها، للعمل معها برواتب مغرية، ووزعتهم على المعسكرات والمنشئآت ونقاط التفتيش الأمنية والمنافذ البرية والبحرية.

وبحسب مصدر مسؤول في المحافظة[54]، شملت عملية التجنيد، أيضاً، الآلاف من أبناء القبائل الموالية للسعودية، عبر السماح لكل شيخ قبيلة موالي بتجنيد 500 فرد من عشيرته، دون أن يفرض عليهم الحضور والتواجد في المعسكرات إلا كل ثلاثة أشهر لاستلام رواتبهم (المعروفة بـ''الإكرامية'')، وهي عملية تندرج في إطار الحفاظ على ولائهم، وصولا إلى استخدامهم في حالات الأحتياجات الطارئة، وفي بعض المناطق القبلية تم افتتاح معسكرات ممولة سعوديا، لتجميع وأحتواء الأفراد المجندين المنتمين لتلك القبائل لتدريبهم وتسليحهم وإبقائهم تحت الاستعداد وقت الطلب.

ويذكر المصدر أن السعودية بدأت بتجنيد أفراد القبائل بشكل رسمي منذ العام 2017، بداية بخمس قبائل معروفة وموالية هي: قبائل ''زعبنوت''، ''صموده''، ''كلشات''، و''بلحاف''، بمعدل مابين 400 و 600 جندي من كل قبيلة، وبالنسبة لبقية القبائل فقد تم فتح المجال لها للتجنيد لاحقا، ومنذ شهري أغسطس/ آب، وسبتمبر/ أيلول الماضيين (2020)، أتاحت لقبائل جديدة الدخول في هذه العملية، بحيث تقدم كل قبيلة مجندين من أفرادها بمعدل 100 جندي للقبيلة الواحدة، وبحسب

(54) تم التواصل مع المصدر من قبل الباحث عبر التلفون، في أوآخر شهر سبتمبر/ أيلول 2020، وتحدث إلينا المصدر تحت شرط عدم الإشارة إلى هويته، خشية أمور كثيرة، بينها الإحترازات الأمنية والوظيفية.

المصدر نفسه فقد وصل عدد الشيوخ المسجلين لديهم تقريبا 60 شيخا، كل شيخ يتسلم راتب كإكرامية كل ثلاثة أشهر بمجموع 60 ألف ريال سعودي، بواقع 20 ألف ريال سعودي شهريا، (أنظر الوثائق المرفقة مع الدراسة (وثيقة رقم "1" بأسماء العشائر المجندة ونوعية القوات العسكرية والأمنية التي تصرف لها السعودية مرتبات شهرية).

وبشكل عام، يقدر المصدر عدد من جندتهم السعودية في المهرة حتى الأن بما لا يقل عن 20 ألف جندي؛ لكنه يعتقد أن 80 في المئة منهم – تقريبا– لا ينتمون للمحافظة، بل جاءوا من محافظات جنوبية أخرى وبعضهم من محافظات شمالية، عبر وسطاء يمنيين متحالفين مع السعودية، وذكر المصدر أن عملية التجنيد ما تزال مستمرة على أشدها، مشيرا إلى أن هناك دفعة تجنيد جديدة ما زالت في طور استكمال إجراءتها خلال هذه الأيام، أو الأيام القليلة القادمة.

وتفيد معلومات متداولة، أن عدد المعسكرات التي أنشأتها السعودية منذ تواجدها أوآخر العام 2017 وحتى الأن، لا تقل عن عشرة معسكرات، موزعة على عدد من المديريات، وتحظى مديرية الغيضة بالنصيب الأقوى والأكبر منها لأهميتها، كونها العاصمة، ويقع المقر الرئيسي للقيادة العسكرية السعودية في مطارها الوحيد، وعلى بعد 40 كيلو متر (تقريبا) من المطار إلى جهة الشرق، إضافة إلى ميناء نشطون التابع للعاصمة – الغيضة– إدارياً.

وبحسب مصادر خاصة بالمحافظة، تتواجد أكبر قوات سعودية في ثلاثة مواقع رئيسية، هي: مطار الغيضة، وميناء نشطون (المنفذ البحري الوحيد للمحافظة)، ومعسكر حات، فيما تتوزع أعداد أقل من القوات السعودية في بقية المعسكرات الأخرى، التي أنشأتها الرياض.

فأكبر تلك القوة السعودية تتواجد مطار الغيضة، حيث مقر القيادة السعودية، ويقدر عددها ما بين 1,000 إلى 1,500 ضابط وجندي مع كامل عتادهم ومعداتهم العسكرية الخفيفة والثقيلة، وأجهزة اتصالات حديثة، وكل ما يلزم لإنشاء قاعدة عسكرية قوية دائمة.

يليه معسكر حات، الواقع في مديرية ''حات'' الصحراوية (تبعد عن العاصمة الغيضة حوالي 180 كيلومتر، وعن مديرية ''شحن'' حوالي 70 كيلومتر)، ويتواجد فيه تقريبا 300 جندي سعودي، ويقع معسكر حات إلى جوار اللواء اليمني 123 مشاة.

ثم يأتي معسكر ميناء ''نشطون'' من حيث القوة العددية للتواجد العسكري السعودي، بعدد يصل ما بين 70 إلى 100 جندي سعودي، بينهم ضباط، ويوجد هذا المعسكر داخل الميناء، ''متسترا باسم خفر السواحل، إلى جانب الكتيبة اليمنية العسكرية العاملة في الميناء'' كما يقول مصدر محلي، نوه أيضاً إلى أن أهمية هذا الميناء تكمن في كونه يمثل أهمية استراتيجية كبرى للمملكة السعودية في مشروعها الجيواستراتيجي المزمع إنشاؤه في المهرة، والمتمثل بمشروع مد أنابيب لنقل النفط من الأراضي

السعودية على امتداد محافظة المهرة، بحيث تنتهي بإنشاء ميناء الزيت السعودي على بحر العرب، المزمع انشاؤه في منطقة اسمها ''خلفوت'' تبعد اثنين كليومتر تقريبا خلف ميناء نشطون.

وإلى جانب ذلك، أنشأت السعودية معسكرات أصغر على سواحل المديريات الساحلية الست (الغيضة – المسيلة – حوف – حصوين – قشن – سيحوت)، بمثابة نقاط رقابة وتفتيش على السواحل، وبعض هذه النقاط الساحلية فشلت ولم تستكمل، وبعضها استكملت وتعمل، وتتواجد فيها قوات يمنية إلى جانب بضعة جنود سعوديين.

وغير ذلك، هناك ما بين 10 إلى 15 من القوات السعودية، تتواجد في كل منفذ من المنفذين البريين الحدوديين مع سلطنة عمان، وهما: منفذ صرفيت اليمني (والذي يقابله منفذ عماني بنفس الإسم)، ومنفذ شحن (الذي يقابله منفذ المزيونة العماني).

جـ) ''مكافحة التهريب'' كحجة للتواجد السعودي:

وحتى مع انكشاف المطامع السعودية الحيوية الجيواستراتيجية في هذه المحافظة، وما يمكن أن يكون قد شكل – افتراضيا وفق ما سبق شرحه– تنازعا محموما مع جارتها الحليفة (الإمارات) واسعة الشهية، للسيطرة على المهرة، إلا أن التواجد السعودي في المحافظة، جاء – في نهاية المطاف– تحت غطاء، وحجة ''محاربة التهريب''.

فبالنظر إلى تاريخ بدء القوات السعودية دخول المهرة (منتصف نوفمبر/

تشرين الثاني 2017)، نجد أنه جاء بعد أيام قليلة من نجاح المتمردين الحوثيين بإطلاق صاروخ باليستي يستهدف العاصمة السعودية (الرياض)، وهو أول صاروخ متوسط المدى، بحيث تمكن من الطيران هذه المرة مسافة أطول من كل الصواريخ الباليستية السابقة التي أطلقتها جماعة الحوثي على السعودية، وقد قدرت مسافته بأكثر من 900 كيلو متر، الأمر الذي قد يشكل خطرا محدقا على الدوام، على المصالح السعودية لإمكانية وصول الصاروخ إلى العاصمة السعودية (الرياض).

ومع أن الدفاعات الجوية السعودية تمكنت من تدمير الصاروخ الحوثي الجديد، وهو ما يزال في الجو، إلا أن الرياض أعتبرت ذلك تطورا خطيرا يهدد مصالح المملكة وأراضيها وأمنها القومي، متهمة إيران بتهريب قطع غيار تلك الصواريخ إلى ذراعها في اليمن (الحوثيين) عبر عمان مرورا بمحافظة المهرة.

أطلق الحوثيون صاروخهم البالستي المذكور نحو مطار الرياض في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، واليوم التالي أعلن التحالف العربي، في بيان رسمي، قرارا بإغلاق مؤقت لكافة المنافذ اليمنية البرية والبحرية والجوية، وجاء في بيان للتحالف، نشرته وكالة الأنباء السعودية: " ومن أجل سد الثغرات الموجودة في إجراءات التفتيش الحالية والتي تسببت في استمرار تهريب تلك الصواريخ والعتاد العسكري إلى الميليشيات الحوثية التابعة لإيران في اليمن، قررت قيادة قوات التحالف الإغلاق المؤقت لكافة المنافذ اليمنية الجوية والبحرية والبرية، مع مراعاة استمرار دخول وخروج

طواقم الإغاثة والمساعدات الإنسانية وفق إجراءات قيادة قوات التحالف المحدثة"[55].

واتهم التحالف إيران بإمداد الحوثيين بالتقنية وقطع الغيار، وقال في بيانه بهذا الخصوص: " ثبت ضلوع النظام الإيراني في إنتاج هذه الصواريخ وتهريبها إلى الميليشيات الحوثية في اليمن، بهدف الاعتداء على المملكة وشعبها ومصالحها الحيوية"[56].

وفي مؤتمر صحفي عقده عقب يوم من صدور ذلك البيان، أشار الناطق بإسم التحالف العربي العقيد تركي المالكي "إلى بعض الطرق لعمليات التهريب البري، مستعرضاً صوراً لإحدى الشاحنات المحملة بأسلحة مهربة التي كانت تحتوي على أربعة وعشرين صاروخاً متنوعة (12 صاروخ كورنيد، و12 صاروخ لو) كانت قادمة من منفذ صرفيت العماني، مستعرضا طرق إخفاء الأسلحة."[57]

وعزز تلك التهم فريق الخبراء الدوليين المعني باليمن، في تقريره الصادر عن العام 2017، حيث جاء فيه: " ويرجح إلى حد بعيد أن مكونات القذيفة بركان – اتش2 قد جلبت عبر الطريق البري الرئيسي المؤدي إلى

(55) وكالة الأنباء السعودية (واس)، "التحالف يعلن الإغلاق المؤقت لكافة المنافذ اليمنية الجوية والبحرية والبرية إضافة أولى وأخيرة"، في 06/11/2017، على الرابط:
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1684681

(56) وكالة الأنباء السعودية (واس)، "التحالف يعلن الإغلاق المؤقت لكافة المنافذ اليمنية الجوية والبحرية والبرية"، في 06/11/2017، على الرابط: https://www.spa.gov.sa/1684680

(57) وكالة الأنباء السعودية (واس)، "المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن : إطلاق الميليشيات الحوثية صاروخًا باليستيًا على الرياض عمل همجي وعبثي إضافة رابعة"، في 06/11/2017، على الرابط:
https://www.spa.gov.sa/1684666

الأراضي التي يسيطر عليها تحالف الحوثيين – صالح، بعد أن نقلت من السفن صوب البر إلى الموانئ الموجودة في منطقة نشطون والغيضة في محافظة المهرة، ولئن كان غير مرجح أن تكون تلك المكونات قد أُخفيت في بضائع السفن التي أفرغت شحناتها في موانئ البحر الأحمر، فإن هذا الاحتمال لا يمكن استبعاده"[58].

ومع أن التحالف أعلن في 12 من الشهر نفسه، في بيان صادر عن البعثة السعودية لدى الأمم المتحدة، أنه بدأ باتخاذ خطوات بإعادة فتح المنافذ مجددا، إلا أن هذه الحادثة، كما يعتقد، منحت السعودية مبررا رسميا للبدء بتواجد قواتها في المهرة، بحجة منع عمليات التهريب.

وإلى جانب منع تهريب الأسلحة وقطع غيارها، تطال الرقابة السعودية على المنافذ الحدودية البرية والبحرية في المهرة، أيضاً، منع دخول كل ما تشمله قائمة الحضر المعلن عنها في أوقات سابقة من قبل التحالف العربي، والتي اعتبرها التحالف تشكل تهديدا لإمكانية استخدامها في العمليات العسكرية أو تطويرها إلى أسلحة؛ كسيارات الدفع الرباعي، وأجهزة الإتصالات، والمواد الكيميائية التي قد تستخدم في صناعة المتفجرات، والأنابيب ذات المقاومة العالية للحرائق، وغيرها.

وهو ما أشار إليه أيضاً تقرير فريق الخبراء الدوليين عن العام 2017: "في

(58) صفحة رقم 35 من التقرير الرابع عن فريق الخبراء الدوليين المعني باليمن، التابع للجنة الجزاءات الدولية المشكلة من مجلس الأمن الدولي بشأن اليمن. قدم التقرير إلى مجلس الأمن بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2018، برقم S/2018/68، ويمكن الحصول عليه بهذا الرقم من الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/2140/panel-of-experts/reports

كانون الثاني/يناير 2017، ضبطت إحدى الدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية شحنة من معدات العمليات الصناعية بالقرب من مأرب، على طريق الإمداد الرئيسي الممتد من محافظة المهرة، وضُبط ضمن الشحنة خزانان للمواد الكيميائية الخطرة يكادان يكونان متطابقين من حيث التصميم والهيكل والحجم مع الخزانات الميدانية للمُؤكسد المستخدم في أكسدة وقود القذائف التي من نوع سكود أو غيرها من نظم القذائف التسيارية القصيرة المدى"[59]

وفي التقرير نفسه، تحت عنوان "زيادة فعالية حظر توريد الأسلحة المحدد الأهداف"، في الفقرة 122، قال التقرير: "إن قيام قوات الحوثيين – صالح بنشر القذائف التسيارية القصيرة المدى المُعدّلة لإطالة مداها، والتي تستخدم تكنولوجيا متقدمة، يدل على أن تدابير التفتيش وإنفاذ القانون المطبقة حاليا تتسم بالضعف في مواجهة الشحنات الجيدة التخطيط التي تحتوي على أسلحة غير متفجرة أو مواد متصلة بالأسلحة، فحكومة اليمن الشرعية والتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية هما وحدهما القادران على تحسين تدابير المنع لإنفاذها على الطريق البري القادم من المهرة"[60].

وبذلك، تمكنت السعودية من التواجد في المهرة، وعملت على فرض سيطرتها على المنفذ البحري الرسمي الوحيد بميناء "نشطون"، والمنفذين

(59) المرجع السابق نفسه، ص 36.

(60) المرجع نفسه، ص 43.

البريين مع سلطنة عمان، وذلك بهدف فرض الرقابة والتفتيش على الأسلحة أو قطع غيارها أو المواد المشكوك في استخدامها عسكريا، التي تدخل إلى اليمن (المهرة) عبر سلطنة عمان.

المرحلة الخامسة: مرحلة بروز الصراع السعودي العماني

ومن هنا، فقد أدى ذلك إلى المزيد من التوتر في المهرة، كما ذكر فريق الخبراء الدوليين – في نفس التقرير: ''تصاعدت حدة التوترات في محافظة المهرة في شرق اليمن، على إثر نشر قوات عسكرية جديدة في المنطقة لمكافحة التهريب''[61].

أ. الاعتصامات المناهضة للتواجد السعودي:

فعلى إثر التواجد السعودي، وتوسعه في المحافظة، انطلقت في شهر مايو/ أيار 2018 اعتصامات سلمية لأبناء المهرة المناهضين لهذا التواجد، تحت إشراف وتنظيم من '' اللجنة التحضيرية للإعتصام السلمي بمحافظة المهرة''، وكان الشيخ علي سالم الحريزي هو من تبنى تشكيل هذا الكيان ودعمه[62]، والذي اعتبر أنه أحد أدوات سلطنة عمان لمواجهة الحضور السعودي المتزايد في ''حديقتها الخلفية''، أو ''بوابتها الغربية'' كما تعرف المهرة بالنسبة للسلطنة.

وعين القيادي السياسي المعروف عامر سعد كلشات[63] رئيسا للجنة التحضيرية للجنة الإعتصامات، واختير الشيخ علي الحريزي نائباً له، وحظيت هذه اللجنة منذ إعلانها بمباركة ودعم وإسناد السلطان عبد الله بن عيسى آل عفرار رئيس المجلس العام لأبناء المهرة وسوقطره، وشارك

(61) المرجع نفسه، ص 15.

(62) تم التعريف بالشيخ علي الحريزي في المرجع رقم [30].

(63) تم التعريف بالقيادي السياسي عامر سعد كلشات في المرجع رقم [32].

في الاعتصامات مشايخ وقبائل وأبناء المهرة المناهضين للتواجد السعودي.

وتهدف هذه الاعتصامات إلى ''تحرير كامل المهرة من الاحتلال السعودي'' كما يؤكد ذلك الشيخ علي الحريزي[64]، وقد حددت قيادة لجنة الاعتصامات ستة مطالب رئيسية باسم المعتصمين، شملت كافة القضايا التي تعاني منها المحافظة، عسكريا وإداريا وتنمويا، وغيرها من القضايا الرئيسية الهامة التي يتطلب من جانب الحكومة الشرعية أو التحالف السعودي تحقيقها.

ويقول رئيس لجنة العتصامات عامر كلشات: '' نحن عندما رأينا السعودية تقوم بكل ذلك، من توسع في إنشاء المعسكرات في المطار وفي الساحل، أنشأوا حوالي 26 معسكراً، وشرعت في مد خط أنابيب ووضع العلامات الأرضية. حينها دعونا إلى الاعتصامات للمطالبة بمطالب حددناها بستة مطالب هي: فتح مطار الغيظة وعدم تحويله إلى ثكنة عسكرية؛ وتمكين أجهزة السلطة المحلية من أداء دورها؛ وتمكين أجهزة الأمن التابعة للمحافظة؛ والابتعاد عن المنافذ البرية مع سلطنة عمان وعدم تحويلها إلى ثكنات عسكرية؛ والابتعاد عن مناطق الاصطياد؛ وعدم تجنيد مليشيات عسكرية وأمنية من خارج أبناء المحافظة.''[65]

(64) لقاء مسجل مع الباحث/ تم الإشارة إليه بمرجع رقم [31] .

(65) لقاء مسجل مع الباحث/ تم الإشارة إليه بمرجع رقم [33].

النقاط الست للمعتصمين:[66]

1. استعادة السيادة اليمنية على أراضيها، بما يؤدي إلى رفع القيود الاستثنائية المفروضة على التجارة والاستيراد في منفذي شحن وصرفيت وميناء نشطون، والتي أثرت بشكل سلبي على الإيرادات التي تحتاجها المحافظة لتطوير الخدمات الأساسية لتسيير حياة المواطنين، وتسليم المنافذ لقوات يمنية تتبع وزارتي الدفاع والداخلية.

2. إلغاء الميليشيات المشكلة خارج إطار الدولة، وقصر عملية التجنيد عبر مؤسسات الدولة الرسمية.

3. العمل على إعادة مطار الغيظة إلى وضعه السابق، كمطار مدني تحت إشراف السلطة المحلية وتسليمه لقوات الأمن التابعة لها.

4. تفعيل دور المجالس المحلية، ومراعاة العمل حيثما أمكن، لتحقيق التكامل بين قيادة المحافظة وأعضاء الهيئة الإدارية للمجلس المحلي ووكلاء المحافظة ومدراء الأجهزة التنفيذية وفقا لقانون السلطة المحلية، بحيث تصب جميع الجهود لصالح خدمة المحافظة وأبنائها.

5. إعطاء الأولوية لتحسين الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه والصحة والتعليم والطرقات وغيرها من الخدمات المرتبطة بحياة الناس.

(66) أخذت هذه النقاط، بالنص، من المسئول الإعلامي للجنة الإعتصام بالمهرة، سالم بلحاف، في سبتمبر/ أيلول 2019. وقد وجدنا من خلال رصدنا للأخبار المنتشرة في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الإجتماعي، وجود بعض الإختلافات في صياغة وعرض هذه النقاط، إلا أنها بشكل عام تدور جميعها حول النقاط الست المذكورة ولا تخرج عنها.

6. إعطاء اهتمام خاص لبناء مؤسسة الشرطة المحلية بناء وطنيا تمهيدا واستعدادا للقيام بمهامها لاحقا في إطار مشروع الأقاليم، وبضمنها إقليم أبناء المهرة وسوقطره.

وبعد قرابة 18 يوماً من بداية الاعتصامات، وتحديداً في شهر أغسطس/ آب 2018، تم توقيع اتفاقيتين بخصوص تنفيذ هذه النقاط (المطالب)؛ الأولى وقعتها قيادة لجنة الاعتصام مع السلطة المحلية بالمحافظة، والثانية وقعتها الأخيرة مع التحالف السعودي للعمل على تنفيذها على أرض الواقع(67).

ب. استقطابات وشروخ اجتماعية:

مع ظهور تلك الاعتصامات يمكن التأكيد على أن الصراع السعودي العماني في المهرة دخل مرحلة جديدة، أبرزت فيها سلطنة عمان – بعد صمت طويل– قوتها بشكل واضح وجلي، حتى إنه يمكن القول بأنها نجحت إلى حد كبير– في البداية– من فرملة سرعة التوجه السعودي نحو السيطرة والتوسع في المحافظة.

وهو ما يؤكده الشيخ علي سالم الحريزي، بالقول: ”صحيح أن الاعتصامات لم تحقق الهدف الرئيس الذي جاءت لأجله، وهو رحيل الاحتلال السعودي، إلا أنها أوقفت الزحف السعودي نحو احتلال محافظة المهرة بالكامل، وأبطأت من سرعتهم كثيرا، وكما كشفت للعالم أن السعودية لم

(67) المسئول الإعلامي للجنة الإعتصامات، سالم بلحاف، في لقاء مع الباحث، في سبتمبر/ أيلول 2019.

تأت لدعم الشرعية، فقد كشفت للسعوديين أيضاً أن الشعب اليمني لن يتركهم يعيشوا ويعبثوا في سيادته وأمنه، لذا أنا أعتبر أن الثورة في المهرة هي نموذج لإزالة الخوف من التحالف''.[68]

لكن هذا المتغير، بحد ذاته، مع أنه شكل تهديداً واضحاً على توجهات السعودية المرجوة في هذه المحافظة، إلا أنه – من زاوية أخرى– فرض على الرياض تحديا كبيراً، ما جعلها تتروى لمزيد من التخطيط بطريقة أفضل، بما في ذلك تكثيف تحركاتها على نحو أوسع وأشمل بين القبائل المهرية، وبشكل أكثر تركيزاً من السابق؛ كما فرض عليها ذلك أيضاً – كما يُعتقد– العمل مع كيانات سياسية أخرى لم تكن تعترف بها من قبل، كـ''المجلس الانتقالي الجنوبي'' المدعوم إماراتيا.. كل ذلك لمواجهة هذا التحدي الجديد، تحت الإصرار على تحقيق أهدافها في المهرة.

وعليه؛ وكما سبق وأن أشرنا إليه في فقرة سابقة/ ''آلية السيطرة والتوسع السعودي''/ نجحت السعودية – بشكل تدريجي خلال الأعوام الثلاثة الماضية من تواجدها في المهرة– من توسيع سيطرتها، وتجنيد أكثر من 20 ألف فرد، وتأسيس وإنشاء ما لا يقل عن عشرة معسكرات خاصة بها، واستقطاب وتسليح عدد من القبائل المهرية القوية إلى جانبها، مستخدمة المال السياسي بسخاء كبير مع زعماء تلك القبائل، كإكراميات شهرية منتظمة[69].

(68) لقاء مسجل مع الباحث/ تمت الإشارة إليه بمرجع رقم [31].

(69) أكد لنا مصدر مطلع، يعمل في مؤسسة هامة بالمهرة، أن السعودية تمنح مبلغ لا يقل عن 20 ألف ريال سعودي شهريا لكل زعيم قبيلة موالي لها، يتم تسليمها لهم كل ثلاثة أشهر تحت إسم ''إكرامية''.

وبالنسبة للعمانيين، فقد تركز معظم الدعم على ضخ المال بدرجة رئيسية، لزعماء ومشايخ القبائل الموالين للسلطنة، والذين استخدموه في دعم وتقوية الاعتصامات المناهضة للسعودية، إلى جانب تشكيل قوات مسلحة خاصة تتبع أولئك المشايخ(70).

ودون ذلك، فقد اشترك الجانبان في استخدام معظم وسائل الاستقطاب والموالاة الأخرى، مثل: التجنيس والإقامة، وتسهيل عمليات الدخول والخروج بين البلدين للموالين؛ إلى جانب دعم المشاريع الإنسانية، ومشاريع التنمية في البنية التحتية بالمحافظة ... الخ، وإن بنسب متفاوتة بسيطة بين الدولتين، يعتقد أنها تميل أكثر في مصلحة الجانب العماني، (وسنتطرق إلى هذه الجوانب بصورة أوسع وأشمل، لاحقا، في سياق الدراسة).

وبشكل خاص بدا وكأن الطرف المحلي اليمني الموالي للسلطنة قد ركز أكثر على تقوية وتعزيز الحضور الإعلامي، ما أظهر تفوقا ملحوظا في هذا المسار على الجانب السعودي والطرف المحلي الموالي له.

أما بشكل عام، فقد أدت عمليات الاستقطاب التصارعي بين الدولتين الجارتين، إلى إحداث شروخات واضحة في النسيج الإجتماعي والسياسي في المحافظة، التي ظلت لفترة طويلة تمتاز بوحدتها الداخلية المتماسكة في وجه كل الأعاصير والمحن التي مرت بها البلاد، وخلال الفترات الحرجة قبل الوحدة وبعدها.

(70) يمتلك الشيخ علي الحريزي موكبا كبيرا من المسلحين، مع ترسانة أسلحة خفيفة ومتوسطة، ضمن حراسته الشخصية سواء في منزله في الغيضة أم الذين يرافقونه في معظم تحركاته، إلى جانب عدد كبير من المسلحين موزعين في العاصمة الغيضة وداخل قبيلته (الحراوز)، وبعضهم ينتشرون في الصحاري وفي مناطق قبلية أخرى موالية، ومحاددة، لعمان.

ويقول رئيس لجنة الاعتصامات عامر سعد كلشات: ''نحن في المهرة ظللنا بعيدين عن مسرح العمليات العسكرية، وعن الصراعات، فعلى مدى الفترة التي مرت وتعاقبت فيها الأحداث في اليمن، سواء قبل الوحدة أم بعدها، كانت تتلاحق الأحداث، ونخرج بسلام وأمان في المهرة، لا نؤثر ولا نتأثر فيها ''وأضاف'': ولأن معظمنا كان يدرك أنه ليس من مصلحتنا الدخول في هذه الصراعات، التي كانت تصفي طرفا على حساب آخر، فقد بقيت المهرة بعيدة عن الصراعات، يسودها الأمن والاستقرار، حتى أنها ظلت طوال الفترة الماضية تُعرف بأنها محافظة كل اليمنيين، ومن كانت تحدث له مصيبة أو مشكلة ويأتي إلى المهرة، يشعر أنها الحضن الدافي والملاذ الأمن لجميع الناس ''وتابع:'' والحمد لله، كما قلت، ظلت المهرة لفترة طويلة من الزمن تتمتع بهذه الميزة والصفة من بين محافظات الجمهورية. حتى جاء التحالف الى اليمن، والذي يبدو أنه سيكون سببا لنقل الفوضى والخلافات والصراعات وربط محافظة المهرة بالأحداث الجارية، شآءوا أم أبوا، بطريقة مباشرة أم غير مباشرة''(71).

وتقول قيادية في جمعية/ لجنة/ المرأة المهرية التابعة للجنة الاعتصامات: إن محافظة المهرة التي كانت في السابق تمتاز بالتماسك الاجتماعي بين مختلف أبنائها وشرائحها، ''أصبحت اليوم، بعد التدخل السعودي الأخير، تعاني تدهورا كبيرا في كافة الجوانب، بما في ذلك الشأن السياسي والاجتماعي أيضاً، حيث يمكن القول أن المواطن المهري حاليا أصبح

(71) لقاء مسجل مع الباحث/ تمت الإشارة إليه بمرجع رقم [33].

مشتتاً بين هذا الطرف وذاك، بعد أن تحول إلى أداة، ولم يعد يمتلك رأيه الخاص...، نتيجة التدخلات الخارجية التي جعلت من الإنسان المهري مهمشا وكأداة لتحقيق مطالب أناس أخرين"[72].

إذاً، هاهي المحافظة، التي ظلت آمنة وهادئة ومسالمة ومتماسكة داخلياً، تنقسم – بقبائلها وكياناتها السياسية– إلى قسمين، هما الأكثر حضوراً وبروزاً وتأثيراً في المشهد الجديد: قسمٌ مع عمان ضد التواجد السعودي، وآخر مع التواجد السعودي ضد عمان.

وثمة طرف ثالث؛ تمثله قوات وأنصار ومؤيدي "المجلس الإنتقالي الجنوبي" المنادي بانفصال جنوب اليمن عن شماله، والمدعوم من قبل دولة الإمارات، ومع أن هذا الكيان لم يكن مؤثرا في هذه المحافظة، منذ بداية الأحداث؛ إلا أنه برز مؤخرا على نحو بدى وكأنه قد أصبح رقما مؤثرا في الصراع الداخلي، حين دعا أنصاره للاحتشاد في عاصمة المحافظة (الغيضة)، في أوآخر يونيو/ حزيران 2020، لتأييد ودعم قراره بإعلان الإدارة الذاتية للمحافظات اليمنية الجنوبية[73].

وقد أثار هذا البروز الأخير للمجلس الإنتقالي في المهرة – لا سيما بعد سيطرته على محافظة أرخبيل سوقطره، في يونيو/ حزيران –2020 الكثير من التساؤلات بشأن احتمالية أن تكون المملكة السعودية قد لجأت إلى

(72) لقاء مسجل للباحث مع القيادية في لجنة المرأة المهرية في لجنة الإعتصامات، في سبتمبر –2019 فضلت عدم كشف هويتها لأسباب خاصة.

(73) أعلن المجلس الإنتقالي الجنوبي الإدارة الذاتية لمحافظات جنوب اليمن في 25 أبريل/ نيسان 2020، وكلّف القوات العسكرية والأمنية التابعة له تنفيذ حالة الطوارئ والإدارة الذاتية. وأتهمته الحكومة اليمنية الشرعية بمواصلة التمرد المسلح على الشرعية، والانقلاب على "اتفاق الرياض" الذي رعته السعودية وتم توقيعه في العاصمة السعودية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019.

الاستعانة به لترجيح كفتها في المحافظة[74]، في سياق ما كنا أشرنا إليه سابقا، من أفتراضية وجود صفقة تخادمية (كتسوية) بين الحليفين:، تمثلت بمنح سوقطره للإمارات، مقابل إحلال القوات السعودية نيابة عن الإماراتية في المهرة.

ولتوضيح حجم الشروخات الداخلية بين أبناء المهرة وقبائلها وسياسيوها، كنتيجة لإفرازات هذا الصراع السعودي – العماني داخل المحافظة، سنخصص المساحة التالية لاستعراض خارطة الولاءات القبلية في المهرة بين الرياض ومسقط.

ج. خارطة توزيع الولاءات القبلية بين السعودية وعمان:

مع أن محافظة المهرة، كبقية المحافظات الجنوبية – قبل الوحدة اليمنية في مايو –1990 حُكمت من قبل الحزب الإشتراكي اليمني، عقب طرد آخر جندي بريطاني من جنوب اليمن في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967، إلا أنها – إلى جانب محافظة شبوة تقريبا– ظلت متمسكة بطابعها القبلي، إلى حد ما، مقارنة ببقية المحافظات الجنوبية الأخرى.[75]

ومع ذلك، فإن الملاحظ أن المجتمع القبلي المهري، في الوقت الراهن، لا

(74) كان الموقف السعودي ثابتا منذ البداية، ضد الإعتراف أو التعامل هذا الكيان المتشكل بدعم إماراتي في مايو/ آيار 2017، غير أن المملكة بدت وكأنها قد غيرت من موقفها من بعد دعوة المجلس وقبوله المشاركة في مباحثات جدة، غير المباشرة، مع الحكومة اليمنية الشرعية، عقب انقلاب المجلس على الحكومة وطردها من عدن في أغسطس/ آب 2019، وأنتهت مباحثات جدة بتوقيع ما عرف بـ"إتفاق الرياض" في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، بالعاصمة السعودية.

(75) وبدلا من ذلك، يمكنك أن تجد النزعة المناطقية بين المحافظات الجنوبية أقوى بكثير من النزعة القبلية، حتى أن أحداث عدن الدامية التي جرت في 13 يناير 1986، اتسمت – في نسبة كبيرة منها– بهذه النزعة المناطقية. كما أنك تجد اليوم هذه النزعة المناطقية أكثر حضورا في حضرموت والضالع ويافع وأبين.

يشبه كثيراً نظيره في المحافظات الشمالية[76]، من حيث العادات والتقاليد القبلية المتأصلة والراسخة، بما في ذلك – بشكل خاص– سيادة وسيطرة زعماء القبيلة على أبناء عشيرته في المواقف والتوجهات– ما يعرف غالبا بالتبعية السياسية.

لذلك، لا يمكنك مثلاً، في المهرة: أن تقرر تبعية قبيلة ما بالكامل، مع مواقف وتوجهات زعيمها الأكبر؛ فهناك قبائل قد يكون ميولها العام مع هذا الطرف، لكن لا يمنع هذا من وجود مشايخ وأفراد فيها يميلون إلى الطرف الأخر وهكذا؛ قد تجد زعيم القبيلة مع السعودية، بينما الرجل الثاني، أو الثالث... الخ، أو حتى بعض أبناء القبيلة وسياسيوها، يوالون – أو يميلون– مع سلطنة عمان، أو العكس.

وعلى سبيل الاستدلال لا الحصر، ستجد أن نسبة كبيرة من ''قبائل كلشات'' الخمس، والتي تعد من كبرى القبائل القوية في المحافظة، محسوبة على السعودية، مع مرجعيتها العليا الشيخ صالح عليان المهري، الذي يتولى أيضاً منصب وكيل محافظة المهرة؛ بينما تجد شخصيات قيادية قبلية وسياسية أخرى في القبيلة نفسها موالية للجانب العماني، ومن بين تلك الشخصيات على سبيل المثال: الشخصية القبلية والقيادي السياسي المعروف عامر سعد كلشات (وهو أيضاً رئيس فرع حزب المؤتمر الشعبي العام بالمحافظة، ورئيس لجنة الاعتصامات في المهرة)؛ ومثله أيضاً وكيل المحافظة لشؤون الشباب بدر كلشات، كما هو الحال أيضاً

(76) وتحديدا في المناطق الشمالية الشرقية، والمرتفعات الشمالية العليا والوسطى، ومناطق شمال الشمال.

مع فؤاد كلشات الذي تولى منصب أمين عام المجلس العام لأبناء المهرة وسوقطره..وغيرهم من المشايخ والقيادات السياسية والاجتماعية في المهرة، المنتمين لهذه القبيلة، التي تتشكل أساسا من خمس قبائل (فخوذ)، كل منها لديها زعيمها الخاص، وإلى جانب زعيم القبيلة الأكبر، الشيخ صالح عليان، هناك شيخ آخر يعتبر نفسه أيضاً شيخاً لكل قبيلة كلشات، هو ''الشيخ بن الشرف كلشات''، والذي يتواجد بشكل شبه دائم في المملكة السعودية.

والأمر نفسه ينسحب ويتكرر أيضاً مع كثير من القبائل الأخرى، مثل: قبائل بلحاف، ورعفيت، وقمصيت، وكدة، وهذه الأخيرة تعد أيضاً واحدة من أكبر القبائل المهرية، وينتمي إليها المحافظ الأسبق محمد عبد الله كده، الذي سبق وأن اشرنا إلى موقفه الرافض للتواجد السعودي، ووقوفه إلى جانب القبائل ضد دخول القوات السعودية مطار الغيضة بداية وصولها المحافظة، الأمر الذي –كما يعتقد الكثيرون– تسبب في إقالته من منصبه كمحافظ، واستبداله بالمحافظ راجح سعيد باكريت، الموالي للسعودية، مع نسبه كبيرة من قبيلته ''باكريت''.

وبناء على كل ما سبق؛ يمكن التأكيد أن هناك تداخلات في الولاءات والميولات على مستوى القبيلة الواحدة، كما يؤكد ذلك أيضاً سالم بلحاف – المسؤول الإعلامي للجنة الإعتصامات بالمهرة– منوها إلى أن ثمة عوامل عديدة تحكم عملية الولاءات هذه، أهمها وأبرزها المال السياسي بدرجة أولى، ثم تأتي في المرتبة التالية الحصول على بعض الامتيازات والمصالح

الأخرى؛ كمنح الجنسية وجواز الدولة الخليجية، وتسهيل الإقامة والتنقلات البينية والتجارية...الخ[77].

وفي حين يحصر بلحاف تقديم تلك الامتيازات على الجانب السعودي فقط دون العماني، يؤكد كثيرون على أن مثل تلك الامتيازات الممنوحة لمشايخ القبائل المهرية تشترك فيها الدولتان السعودية والعمانية على حد سواء، بل ربما سبقت السلطنة شقيقتها المملكة في تقديمها بحكم أفضلية العامل الجغرافي والأسبقية التاريخية.

وثمة أمر آخر: بالنظر إلى طبيعة تلك الامتيازات، سنجد أنها – في مجملها– امتيازات خارجية تتعلق بقدرات وإمكانات وسياسات الدولة المقدمة لها– بمعنى أنها غير ذات علاقة مباشرة بالحكومة اليمنية، غير أن ثمة أمتيازات داخلية – ترتبط بالإدارة الداخلية لليمن– منحصرة قطعا على الجانب السعودي، دون العماني، كـ: التوظيف، والتجنيد، والتسليح..الخ. ويعود سبب هذا التفرد السعودي، عن العماني، إلى كون المملكة تمتلك امتياز التصرف في اليمن بشكل عام– ومنها المهرة بشكل خاص– باسم الحكومة الشرعية في اليمن التي تتلقى رواتبها –هي الأخرى– من الرياض.

ونتيجة هذا التداخل الولائي، غير المنضبط، كان من الصعب التوصل إلى معلومات قطعية في هذا الجانب، إلا أننا، وبناء على المعلومات التي

(77) تواصل تلفوني للباحث مع بلحاف حول هذا الأمر، في أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

جمعناها من أكثر من مصدر في المحافظة[78]، خلصنا إلى ما نعتقد أنها أفضل خارطة تقريبية، يمكن الحصول عليها، فيما يتعلق بتوزيع الولاءات والميولات القبلية بين سلطنة عمان والمملكة السعودية، وفقاً لما هو مبين في الشكل التوضيحي المرفق.

خارطة بتوزيع الولاءات والميول القبلية في محافظة المهرة (بين السعودية و عمان)

قبائل ومناطق موالية لعمان

- معظم القبائل الساكنة في المديريات الشرقية والصحراوية
- معظم قبائل كده تتواجد في مديريتي الغيضة وحاث
- قبائل الحراوز في مديرية الغيضة وبادية قشن وجزء لا بأس به في شحن
- معظم القبائل الساكنة في مديرية حوف
  معظم قبائل قمصيت – مديرية الغيضة ومنعر
- معظم قبائل زعبنوت في مديرية شحن
- نسبة بسيطة من قبائل صمودة (١)
  ونسبة لا بأس بها من قبائل رعفيت (٢)

قبائل ومناطق موالية للسعودية

- معظم القبائل الساكنة في المديريات الغربية
- معظم قبائل "كلشات" غربي الغيضة + مديرية حصوين
- معظم قبائل بلحاف مديريتي الغيضة وحات نسبة من قبائل "الجدحي" مديرية قشن
- بيت زياد + قبائل باكريت + السادة في مديرية سيحوت
- قبائل "باعباد" + "الدحيمي" مديرية المسيلة جزء من قبائل زعبنوت مديرية شحن
- معظم قبائل صمودة (١)
  ونسبة لا بأس بها من قبائل رعفيت (٢)

(١) قبائل (صمودة) تتوزع في مديريات منعر وشحن ونسبة ضئيلة منها في الغيضة (٢) قبائل رعفيت تتوزع في عدد من المديريات

ملاحظة: توجد تداخلات في الولاءات والميولات في القبيلة الواحدة فقد يكون رأس القبيلة مع طرف، ونائبه أو أفراد فيها مع الطرف الآخر وغالبا ماتحكم هذه العملية عوامل ، منها المال بدرجة رئيسية، وبعض الإمتيازات والمصالح الأخرى كالتجنيس والجوازات والتسليح..الخ

د) تحليل الخارطة، شبه توازن يخل بالتركيبة القديمة:

بالنظر إلى خارطة توزيع الولاءات القبلية بين الدولتين الخليجيتين المتصارعتين في المهرة، يمكن ملاحظة أن الأمر لا يخلو من خصوصية التأثير الجغرافي؛ حيث تجد أن معظم القبائل القريبة من الشريط الحدودي

(78) تواصل الباحث في هذا الجانب مع عدد من المصادر الخاصة التي تمتلك خلفية معرفية وباع في هذا الملف، وخلص من خلالها إلى هذه الصيغة التقريبة للتوزيعات القبلية.

لسلطنة عمان أكثر ميلا– في ولائها– لـ"مسقط".

وعليه؛ بشكل عام، سنجد أن معظم القبائل المهرية الساكنة في المناطق الشرقية والصحراوية، يغلب عليها طابع الولاء للجانب العماني، بينما أن معظم القبائل الموالية للسعودية تسكن المناطق الغربية والساحلية (تقريبا لكونها أكثر بعدا من الحدود العمانية، وأكثر قربا من محافظة حضرموت التي تميل للسعودية نتيجة العامل الجغرافي وارتباطها بأكبر شريط حدودي يمني بري معها).

في واقع الحال، من خلال المعلومات الواردة في خارطة توزيع الولاءات سنجد أن هناك شبه توازن قوي بين أدوات الطرفين العشائرية في المهرة، مع أن هناك من يعتقد أن الكفة مازالت تميل أكثر إلى الجانب العماني، من حيث الحضور والتواجد بين القبائل المهرية، بحكم العامل الجغرافي الحدودي، الذي بدوره خلق – على مدى فترة تاريخية طويلة جدا– مصالح تجارية كبيرة لأبناء المهرة، وتحديدا من خلال المنفذين البريين الحدوديين المشتركين، بحسب ما أكده ايضا المصدر المحلي المسئول بالمحافظة.[79]

غير أن هذا، وفقا لآخرين، ربما كان في السابق؛ إلى ما قبل التواجد السعودي في المهرة، عندما كانت المحافظة بمثابة الحديقة الخلفية الآمنة للسلطنة، أما اليوم، فلم يعد الأمر كذلك؛ طالما وأن ثمة صراعا على

(79) حتى أنك تجد أن نسبة القبائل المهرية التي تسكن في محافظة "صلالة" – في أقليم "ظفار" بعمان– ربما تفوق نسبة القبائل العمانية/ وفقا للمصدر المسئول بالمحافظة/ تمت الإشارة إليه بالمرجع التوضيحي رقم [54].

الأرض يجرى على أشده، تنازع فيه دولة أخرى (السعودية)، الدولة التي ظلت تحتكر النسبة العظمى من الولاءات القبلية، في محافظة ظلت لعقود طويلة مغلقة عليها.

ومع ذلك، يرفض رئيس اللجنة الإعلامية للجنة الاعتصامات المهرية ''سالم بلحاف'' التعاطي كليا مع فكرة أن توزيع الولاءات القبلية المهرية بين السعودية وعمان تقوم جميعها على أساس التدخلات الخارجية والامتيازات الممنوحة من طرفي الصراع، حيث يؤكد على أن القبائل المؤيدة لـ''عُمان'' لا توجد يد خفية – سواء كانت عمانية أم محلية– تعمل على تحريكها (يقصد عبر الامتيازات)، بقدر ما هي عبارة عن ولاءات انطباعية تقوم على الشعور بالفضل لما تقدمه عمان للمهريين منذ زمن بعيد، فهي جارة خدومة وغير مؤذية، وذلك – كما يقول– بعكس حالة القبائل الموالية للجانب السعودي، التي يؤكد أن للسعودية يدا واضحة في تحريكها وكسب ولاءاتها عبر منحها عددا من الامتيازات المتنوعة.. وبدلا من ذلك، يقسِّم بلحاف القبائل المهرية، إلى قسمين: قبائل ذات توجه وطني رافضة للتواجد السعودي، وهذه – كما يقول– يصنفها الناس على أنها موالية لعمان، برغم عدم تدخل عمان في تحريكها واستمالتها؛ وقسم آخر مؤيد للتواجد السعودي، وهذا القسم بالتأكيد تقف وراءه وتحركه السعودية، إما عن طريق المال أو منح الجنسية أو التجنيد.. الخ. ولفت بلحاف إلى أن هذا التقسيم ينطبق على مستوى مختلف القبائل، من قبيلة إلى آخرى، كما ينطبق أيضاً

على صعيد القبيلة الواحدة.[80]

وتعزز الوثيقة رقم ''1'' المرفقة نهاية الدراسة، تحت عنوان (حجم ونوعية القوات العسكرية والأمنية والعشائرية التي تصرف عليها المملكة السعودية بالمهرة)، ما ذهبنا إليه آنفًا من توسع نفوذ وقبضة السعودية في المحافظة.

أضف إلى ذلك، أن المملكة السعودية أستطاعت، خلال عامين فقط من تواجدها، أن تحدث اختراقات في صفوف النخبة السياسية المهرية، التي باتت اليوم متشابكة في ميولاتها، ما ينظر إليه – هو الأخر– كنوع من التوازن في المواقف، وقد تميل فيه الأفضلية نوعيا – إلى حد ما– للجانب السعودي، كما يعتقد المصدر المحلي المسئول الذي تحدث إلينا، تحت شرط السرية[81]، وهو أيضاً ما تعززه الشواهد والمواقف الحزبية التي تتباين بعضها – في هذه المحافظة بشكل اسشتنائي– عن المواقف الحزبية لقياداتها العليا، ويشمل هذا الأمر أحزابا مؤيدة للشرعية، وبالتالي للمملكة السعودية الداعمة لها.

فعلى سبيل المثال؛ سنجد أن حزبي ''التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري''، و''حزب البعث العربي الإشتراكي'' – في محافظة المهرة– يخرجون عن مواقف قياداتهم العليا المعلنة تأييدها للشرعية والتحالف العربي بقيادة المملكة، حيث أكد لنا أميني سر الحزبين بالمهرة أن حزبيهما من مؤيدي الاعتصامات السلمية بالمهرة ضد التواجد السعودي بمحافظتهم، وقد

(80) سالم بلحاف، بالعودة إلى المرجع التوضيحي رقم [77].

(81) نفس المصدر المحلي المسئول الذي سبق الإشارة إليه في المرجع التوضيحي رقم [54].

شاركت أحزابهما بفاعلية في تلك الاعتصامات منذ بدايتها، رغم تأكيدهما أن هذا الموقف لا يتماشى مع موقف قيادتهما العليا باليمن، وبررا ذلك أن قيادة الفرعين لديهما صلاحيات لا مركزية في اتخاذ مثل هذه المواقف بحسب ما تراه مناسبا لمصلحة الحزب والمحافظة[82]، كما تعتبر هذه المواقف منفردة وخارج إطار أحزاب اللقاء المشترك بالمحافظة، التي شذ عنها فرعي أهم وأقوى حزبيين في هذا التكتل، وهما: حزب التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، اللذَين لم يبديا أي مواقف تؤيد تلك الاعتصامات، بحسب تأكيدات القياديين في حزبي الناصري والبعث بالمهرة[83].

وقال أمين سر التنظيم الوحدوي الناصري بالمهرة: بالنسبة للأحزاب في اللقاء المشترك، هناك تباينات في المواقف، على سبيل المثال فحزب الإصلاح رفض المشاركة في لجنة الإعتصامات، ولديه موقف مختلف عن بقية أحزاب المشترك''، مضيفا: ''الإصلاح كحزب موقفه واضح من هذه الاعتصامات، لكن كأفراد يوجد أفراد منهم متواجدين في الاعتصامات.''[84].

وبخصوص موقف حزب الإصلاح بالمهرة، مما يدور في المحافظة، نقتبس تصريحات لرئيس الدائرة الإعلامية بالإصلاح بمحافظة المهرة، محمد

(82) في مقابلتين منفصلتين أجراها الباحث مع أمين سر التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري بالمهرة ''سالم محمد سليمان''، وأمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي بالمهرة ''عبد الحكيم التميمي''، مطلع سبتمبر/ أيلول 2019.

(83) نفس المرجع السابق.

(84) مقابلة مباشرة ومسجلة أجراها الباحث مع أمين سر التنظيم الناصري بمحافظة المهرة ''سالم محمد سليمان''، تمت الإشارة إليها بالمرجع رقم [82].

سعيد كلشات، والتي أكد من خلالها أن إصلاح المهرة يدعم العمل السياسي المنضبط، وفي ذات الوقت يرفض رفضاً شديداً أي محاولات لجر المحافظة إلى أتون الصراعات التي تشهدها بعض المحافظات، ودعا جميع المكونات السياسية بالمهرة إلى الحفاظ على محافظتهم وبقائها خارج حلبة الصراع، ونبذ ورفض كل الممارسات التي تهدد النسيج الاجتماعي وحالة الاستقرار التي تنعم بها المحافظة، كما جدد التأكيد على أن إصلاح المهرة لن يحيد عن الإجماع المهري الذي تجمع عليها المكونات السياسية ولن يكون إلا في صف المهرة ومصالحها ومع أمنها واستقرارها[85].

- أهداف و مخاوف السعودية
- المخاوف العمانية في المهرة
- تحديات وفرص تنفيذ المشروع السعودي

(85) موقع "يمن شباب نت"، خبر: "إصلاح المهرة: لن نحيد عن الإجماع المهري ونرفض محاولات جر المحافظة للصراعات"، في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، على الرابط:
https://yemenshabab.net/news/50795

الفصل الثالث

"أهداف" و "مخاوف" المتصارعين

بعد كل ما سبق، يقودنا المسار إلى البحث في تساؤلين جوهريين، يرتبط أحدهما بالأخر، وهما:

- لماذا تحرص السعودية على فرض تواجدها في محافظة المهرة؟ (مصالح السعودية)
- ولماذا تخشى عمان من هذا التواجد السعودي؟ (مخاوف عمان)

ودعونا نقول – وربما كان هذا واضحا– إن البحث في إجابات السؤال الأول، ستقودنا بالضرورة إلى محاولة معرفة ماهية الأهداف (المصالح) السعودية، لا سيما الخفية منها، لا المعلنة فقط، مع إمكانية التعامل مع الأمر على أنه قد لا ينطوي على ''أهداف'' سعودية مصالحية، بقدر ما قد تكون ''مخاوف'' (تهديدات) تسعى السعودية من تواجدها في المهرة إلى محاولة تفاديها أو التخفيف من وطأتها، وهذه افتراضية لا يمكن تجاهلها منهجيا، حتى وإن مضت معظم الحقائق، أو المؤشرات، نحو تعزيز الفرضية الأولى: تحقيق الأهداف والمصالح الحيوية والجيوسياسية والجيواستراتيجية للسعودية في المهرة، وليس سعيا وراء معالجة مخاوفها، إن كانت هناك مخاوف فعلا.

بينما سيقودنا البحث في إجابات السؤال الثاني إلى محاولة استكشاف المخاوف العمانية من التواجد السعودي في خاصرتها الغربية، مع إمكانية التعامل مع الأمر – هنا أيضاً– على أنه قد لا ينطوي على ''مخاوف'' عمانية من تهديدات لمصالحها الحيوية، بقدر ما قد يكون ''أهداف'' (مصالح) تسعى مسقط إلى تحقيقها من وراء مساعيها لإفشال السيطرة

السعودية على المهرة، وكما هو الأمر هناك، مع السعودية، تظل هذه الفرضية قائمة ولا يمكن إهمالها مهما قادتنا معظم الحقائق، أو المؤشرات، نحو تعزيز الفرضية الأولى: المخاوف، لا المصالح، العمانية في المهرة.

أ. "أهداف" و"مخاوف" السعودية

بداية؛ ربما من المهم الإشارة إلى أن السعودية لا ترتبط بحدود جغرافية مباشرة مع محافظة المهرة اليمنية، غير أن ثمة إرتباطات غير مباشرة: إما عبر محافظة حضرموت، التي تشترك بأكبر حدود جغرافية يمنية مع المملكة؛ أو عبر سلطنة عمان، التي ترتبط مع السعودية بشريط حدودي بري أكبر من الشريط الحدودي الذي يربطها باليمن (المهرة تحديدا).

كنا في مواضع سابقة من هذه الدراسة قد عرجنا، أو استعرضنا، بعض الأهداف (المصالح) التي يعتقد أنها قادت السعودية إلى التواجد في محافظة المهرة، هذا التعريج، أو العرض، كان غالبا ما يأتي في سياقات مختلفة تفترضها تراتبية الدراسة، وفي هذه المساحة سنركز أكثر على تفاصيل لم نتناولها فيما سبق.

1. حجة "مكافحة التهريب" كهدف سعودي "معلن":

هذه الحجة، ربما كانت هي الهدف الوحيد الذي أعلنته السعودية، لتبرير تواجدها في محافظة المهرة. فكما أشرنا سابقا، تتهم المملكة – وحلفاؤها من الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة– بإستخدام الحوثيون أراضي سلطنة عمان، لتهريب السلاح القادم من إيران والقرن الأفريقي، مرورا إليهم عبر محافظة المهرة اليمنية.

وإذا ما عرضنا هذه الحجة على فرضيتي: ''الأهداف'' (المصالح)، و''المخاوف'' (التهديدات)؛ سنجد أن عمليات تهريب السلاح المتطور للحوثيين، تشكل ''تهديدا'' على السعودية، ربما أكثر منه على اليمن، من خلال استهداف أراضيها ومصالحها الحيوية الاقتصادية بالصواريخ والطائرات المسيرة المطورة.

وقد سبق وأن تناولنا مبررات (مخاوف) الجانب السعودي بكثير من التفصيل، في فقرة خصصناها لهذا الجانب(86)، لذلك، لن نزيد هنا سوى أن نركز على بعض التفاصيل التي لم ترد في تناولاتنا السابقة، وبشكل خاص سيكون التركيز أكثر على حجم وخلفية هذه المشكلة؛ ومواقف وردود فعل الطرف الأخر من هذه التهم والمبررات.

في السابق، حين أشرنا إلى ''مخاوف'' المملكة من عمليات تهريب الأسلحة الإيرانية للحوثيين في اليمن عبر سلطنة عمان ومحافظة المهرة، ركزنا في ذلك على كون الحديث السعودي والأممي على مشكلة التهريب هذه، جاءت في سياق التداعيات الناجمة عن إطلاق الحوثيون لأول صاروخ باليستي يصل إلى العاصمة السعودية الرياض، في مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.

لكن إثارة هذه المشكلة (أي تهريب الأسلحة الإيرانية عبر عمان والمهرة)، آنذاك، لم تكن هي الأولى، فقد سبق وأن أثارتها الولايات المتحدة

(86) تم تناولها في فقرة سابقة تحت عنوان ''مكافحة التهريب.. حجة التواجد السعودي''.

الأمريكية في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2016، على إثر محاولات الحوثيين استهداف سفن أمريكية قبالة السواحل اليمنية في البحر الأحمر بصواريخ كروز، ودمرتها الدفاعات الجوية في السفن الأمريكية قبل وصولها إلى أهدافها، والتي جاءت بعد أيام قليلة من نجاح الحوثيين في استهداف سفينة إماراتية بالقرب من مضيق باب المندب بالبحر الأحمر مطلع الشهر نفسه.

وعلى إثر ذلك، نشرت وكالة رويترز تصريحات لمسئولين أمريكيين يتهمون إيران بإمداد الحوثيين بالسلاح والتقنيات العسكرية المتطورة، التي يتم تهريبها عبر سلطنة عمان مرورا بمحافظة المهرة، ونقلت الوكالة عن مسؤولين أمريكيين وغربيين قولهم "إن جانبا كبيرا من عمليات التهريب تم عن طريق سلطنة عمان المتاخمة لليمن، بما في ذلك عبر طرق برية استغلالا للثغرات الحدودية بين البلدين"، كما نقلت الوكالة أيضاً عن مسؤول دبلوماسي غربي رفيع المستوى- حسب وصفها- قوله: "إن هناك مخاوف من ألا تكون سلطنة عمان تعاملت بالشدة الواجبة مع عمليات التهريب الإيرانية"[87].

بالنسبة لردة فعل العمانيين: لم نجد أي تصريحات رسمية عمانية تنفي تلك الإتهامات المتواترة، فيما عدى نفيها ما ورد في هذا الخبر الذي نشرته رويترز، وذلك عبر بيان رسمي نشرته وزارة الخارجية العمانية في نفس اليوم

(87) وكالة رويترز، " حصري-مسؤولون: إيران تصعد إمدادات السلاح للحوثيين عن طريق سلطنة عمان"، في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، على الرابط:
https://br.reuters.com/article/oman-houthi-ea6-idARAKCN12K149

الذي نشرت فيه وكالة رويترز خبرها، ونفت الخارجية العمانية صحة تلك المعلومات، واعتبرت في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني، أن ما ورد في خبر وكالة رويترز ''ليس له أساس من الصحة، ولا توجد هناك أية أسلحة تمر عبر أراضي السلطنة''، ونوهت إلى أن ''مثل هذه المسائل قد تم مناقشتها مع عدد من دول التحالف العربي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وتم تفنيدها والتأكد من عدم صحتها''، ونبهت إلى أن ''السواحل اليمنية القريبة من نظيرتها العُمانية لا تقع تحت نطاق أي سلطة حكومية في الجمهورية اليمنية، لذا فإن تلك السواحل متاحة لاستخدام تجار السلاح''[88].

وعدى هذا البيان، ثمة موقف آخر سبقه بأسبوع واحد فقط، صدر عن وزير الشئون الخارجية العماني السابق، يوسف بن علوي[89]، في مقابلة مطولة مع جريدة عكاظ السعودية[90]، وردا على سؤال المراسل الصحفي بخصوص تهريب السلاح الإيراني عبر عُمان إلى الانقلابيين الحوثيين، نفى الوزير العماني – بشكل قاطع– تلك الاتهامات، قائلا: ''لا صحة لذلك، ولم يعبر عبر حدودنا سلاح، ونحن مستعدون إن حصلت أي شكوك أن

(88) وكالة الأناضول، ''عُمان تنفي استخدام الحوثيين لأراضيها في تهريب أسلحة إلى اليمن''، في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، على الرابط:
https://cutt.ly/FhShbmc
– ملاحظة: لم نجد البيان الرسمي لوزارة الخارجية العمانية على موقعها الألكتروني، لذلك أكتفينا بنشر أهم ما ورد في البيان عبر وكالة الأناضول في الرابط أعلاه. كما أن وكالة رويترز نفسها أشارت لهذا البيان وأوردت أبرز ما جاء فيه ضمن تقريرها الذي جاء لاحقا، في نفس اليوم على نشر خبرها السابق، ويمكن الإطلاع على هذا التقرير من الرابط المرفق بالمرجع رقم [87].

(89) في 18 أغسطس – آب 2020 أصدر سلطان عمان الجديد هيثم بن طارق آل سعيد 28 مرسوما سلطانيا تضمن أحداها تغيير وزير الشئون الخارجية يوسف بن علوي بعد قرابة 22 عاما من توليه هذا المنصب، وتعيين بدر بن حمد البوسعيدي نيابة عنه.

(90) جريدة عكاظ السعودية، ''...ابن علوي لـ ''عكاظ'': لم يتصل بنا صالح وليست لنا ''علاقة خاصة'' بالحوثيين''، في 13 أكتوبر 2016، على الرابط: https://www.okaz.com.sa/local/na/1502036.

نوضح، وقد وضحنا، ومستعدون للتوضيح للأشقاء في المملكة العربية السعودية''.

وبالمقارنة مع ندرة الاستجابة العمانية للرد على الاتهامات الموجهة للسلطنة، فقد جاءت تصريحات الوزير تلك ردا على تساؤلات أثارها المراسل الصحفي في حينه، لا كبيان رسمي من الخارجية العمانية على اتهامات متواترة، وحين سُئل الوزير: لماذا لم تنفِ السلطنة تلك الاتهامات في حينه، رد قائلا: ''..لم يسألنا أحد من الأشقاء في المملكة العربية السعودية عن ذلك، حتى نعلم أن في أنفسهم شيئا..''، ولما أوضح المراسل الصحفي بأهمية أن يكون هناك رد فعل رسمي من الدولة في الوقت المناسب لتوضيح الحقيقة في حينها، قال الوزير: ''نحن لا نحب أن ندخل في صراع وجدال، ولم يصدر من المملكة العربية السعودية شيء رسمي، ولا من أي دولة من دول التحالف حتى نرد، وبالتالي لم نُلقِ اهتماما''.

ولعل هذين الرديّن يوضحان طبيعة سياسة سلطنة عمان الخارجية إزاء ما يوجه إليها من اتهامات ذات طبيعة غير رسمية، تنشر عبر الصحافة فقط، دون أن ترفع إليها بصورة رسمية عبر جهات حكومية معنية، وهذا تقريبا ما دأبت عليه السلطنة غالبا في سياساتها الدبلوماسية الخارجية، الأمر الذي يمكن معه تفسير: لماذا لم ترد عمان على المعلومات التي عرضها الناطق الرسمي باسم التحالف العربي العقيد تركي المالكي في مؤتمره الصحفي مباشرة، عقب حادثة إطلاق الحوثيون أول صاروخ باليستي إلى الرياض،

والذي عرض فيه صورا لإحدى الشاحنات المحملة بأسلحة مهربة تحتوي على أربعة وعشرين صاروخاً متنوعة (12 صاروخ كورنيد، و12 صاروخ لو)، قال المالكي إنها كانت قادمة من منفذ صرفيت العماني، مستعرضا طرق إخفاء الأسلحة."[91]

وبدلا من ذلك، اكتفت الخارجية العمانية حينها بإصدار بيان مقتضب أعربت فيه عن أسف سلطنة عمان العميق " لتصعيد العنف الغير مبرر في اليمن، وعلى وجه الخصوص استخدام الصواريخ الباليستية على العاصمة الرياض، في الوقت الذي تبذل جهودا حثيثة ومشاورات دقيقة للوصول الى حلول سياسية لمشكلة الحرب في اليمن"، وأختتم البيان بدعوة سلطنة عمان " الأطراف كافة الى ضبط النفس وتجنب التصعيد الذي قد يدمر الجهود الإقليمية والدولية لايجاد حلول سياسية وانسانية لهذه المشكلة"[92]، لم يتطرق البيان – من قريب أو بعيد– إلى تلك الاتهامات التي أطلقها ناطق التحالف الرسمي بتهريب السلاح للحوثيين عبر الأراض العمانية.

ولعل هذا بدوره قد يعزز– إلى حد ما– فرضية "التهديدات" و/ أو "المخاوف" السعودية من أن تهريب الأسلحة إلى الحوثيين عبر عمان، قد تكون فعلا مخاوف حقيقية، الأمر الذي ربما فرض عليها ضرورة التواجد في المهرة لمعالجة تلك التهديدات والمخاوف، كما أنه – في

(91) تمت الإشارة إلى هذا الأمر بالمرجع رقم [57].

(92) موقع وزارة الخارجية العمانية، "بيان حول تصعيد العنف في اليمن"، في 6 نوفمبر– تشرين الثاني 2017، على الرابط: https://www.mofa.gov.om/?p=10770 ، تم الوصول إليه في 3 أكتوبر 2020.

المقابل- لا يمكن استبعاد فرضية أن هنالك ''أهدافا مصالحية'' خاصة، تسعى عمان إلى تحقيقها من وراء الإبقاء على هذا التهديد قائما في وجه السعودية، ربما بغية إفشال تحالفها العسكري في اليمن -كما قد يفترض البعض طبعا- وهو أفتراض قد يجد له ما يسنده من مواقف سلطنة عمان الرتيبة- وغالبا: المتعارضة- مع السعودية، والامارات أيضاً؛ مقارنة بمواقفها الحماسية - وغالبا: المتوافقة- مع إيران، حليفة الحوثيين في اليمن، والعدو التقليدي للسعودية في المنطقة.

حتى أن وزير الشئون الخارجية العماني (السابق) يوسف بن علوي، حين سأله الصحفي بجريدة عكاظ السعودية عما هو أهم للسلطنة: العلاقة مع إيران، أم مع دول الخليج التي تشاركها عضوية مجلس التعاون؟ رد الوزير العماني بطريقة دبلوماسية، قائلا: ''العلاقة مع الجميع مهمة، والعلاقات ليست للقياس، نعمل على أن تكون علاقاتنا مع الجميع طيبة، وفيها مصالح ومودة.''؛ وفي رده على سؤال آخر في السياق نفسه، أكد الوزير على أهمية علاقة بلاده مع إيران: ''نحن نحترم إيران كدولة لها شراكة معنا في البحر، وفي مضيق هرمز، ولا يمكن أن نتخلى عن مسؤوليتنا، ونُعرِّض الملاحة الدولية للخطر، وهذا لا يجوز، ونحن نعتقد أن الإيرانيين لهم القدرة أيضاً على التفكير الصحيح.''[93].

في الواقع؛ إن تلك التساؤلات التي كان الصحفي يرمي بها المسئول العماني، من الواضح أنها تشكل، ما يمكن تلخيصه بـ''المخاوف السعودية

(93) وزير الشئون الخارجية العماني (السابق) يوسف بن علوي، لقاء مع جريدة عكاظ، مرجع سابق برقم [90].

من عمان''. لكن، أيضاً، هذا المسار (المخاوف السعودية من عمان)، يمكن النظر إليه من زاوية أخرى مختلفة تماما، إذا ما انتقلنا 180 درجة في الاتجاه المعاكس، وتساءلنا: لماذا لا تكون تلك المواقف العمانية، هي نفسها مبعث تصرفات السعودية المتحرشة بعمان في خاصرتها الجنوبية (المهرة)، لمحاولة التضييق عليها وإبقائها تحت السيطرة الدائمة. وهو تساؤل يمكن تعزيز توجهه الافتراضي المعاكس بتساؤل آخر: إذا كانت السعودية فعلا لديها مخاوف من تهريب السلاح للحوثيين عبر عمان، وتهتم بمكافحته، فلماذا لم تبقِ على حليفتها الإمارات إلى جانبها في المهرة، لتتشارك معها في هذه المهمة الكبيرة، حيث يفترض حشد كل الجهود لإنجاحها، لا الإنفراد بالمهمة وإلغاء أهم وأقوى حليف لها في المنطقة – عموماً– واليمن بشكل خاص.

على أية حال، تتعلق الإجابة، هنا، بمعرفة بقية تفاصيل اللعبة/ الصراع، التي سنتناولها لاحقا في ثنايا هذه المساحة، ضمن ما تبقى من هذا المسار المتعلق بالأهداف (المصالح) والمخاوف (التهديدات) السعودية العمانية، لكن بعد أن نكمل أولا ما تبقى من تفاصيل في هذه الفقرة: حجة ''مكافحة التهريب''.

وقبل العودة إلى مسارنا، لابد أن ننوه إلى أنه: مع ندرة التصريحات وردود الفعل العمانية الرسمية في كافة القضايا المتعلقة بالدبلوماسية السياسية للسلطنة – ربما بالنظر إلى انتهاجها سياسة '' النأي بنفسها عن المشاكل'' بشكل واضح وشبه دائم–؛ فقد واجهنا، أيضاً، صعوبة في الحصول على

مصدر عماني، سواء على مستوى المسئولين أم على مستوى السياسيين والأكاديميين، للتعليق وبحث ردود فعل ومواقف الجانب العماني فيما يتعلق بالصراع مع السعودية في المهرة اليمنية، حيث أنَّا تواصلنا مع مصدرين عمانيين؛ أحدهما أكاديمي سياسي، والأخر دبلوماسي متقاعد له علاقة بملف اليمن؛ لكنهما اعتذرا عن المشاركة.

وعليه؛ سننتقل بالمسار، في هذا الجانب، إلى محاولة معرفة مواقف الوكلاء المحليين، للمتصارعين الخارجيين، وهنا، ربما سيكون من المهم أكثر استعراض مواقف المعارضين للتواجد السعودي في المهرة على أساس حجة ''مكافحة التهريب''.

فمن جهتهم، يرفض المهريون – المناهضون للتواجد السعودي– التهم الموجهة إلى محافظتهم، ودولة عمان أيضاً، في مسألة ''التهريب''، واعتبر رئيس لجنة الاعتصامات السلمية بالمهرة عامر كلشات أن مشكلة التهريب التي تتذرع السعودية أنها أرسلت قواتها إلى المهرة لمكافحته: ''ليست سوى حجة أمام العالم والناس لتبرير تواجدهم وفرض السيطرة على المحافظة''، وتحدى كلشات أن يكون السعوديين طوال الفترة التي مرت منذ تواجدهم وحتى الأن ''قد ضبطوا حالة واحدة من تهريب المخدرات أو تهريب الأسلحة، سواء كانت في محافظة المهرة أم عبر سلطنة عمان.''، وأستدرك: ''هم يقولون أن التهريب يأتي عبر سلطنة عمان، فإذا كنت لا تستطيع أن تدخل حتى إبرة من سلطنة عمان بدون تفتيش، فكيف بتهريب صواريخ؟ من أين ستدخلها؟ لذلك الجميع يعرف أن هدفهم الحقيقي هو

للدخول والبسط والسيطرة على محافظة المهرة"[94].

وتحدث الشيخ علي الحريزي بنفس المعنى السابق والتحدي نفسه، مع إضافة بعدا آخر للموضوع، يتهم فيه السعودية باستخدام هذه الذريعة (التهريب) لعرقلة أعمال الجمارك وإعاقة التجارة، يقول: "الجمرك في ميناء نشطون يعمل فيه موظفون يمنيون من محافظات يمنية مختلفة، فلماذا تأتي السعودية وتقحم نفسها، وتصبح هي الآمر الناهي في الجمرك؟!"، واستدرك: " فإذا كانت السعودية لا تثق بالشرعية، فنحن من باب أولى لا نثق بها"، ويخلص الحريزي إلى أن السعوديين في المهرة يتعمدون عرقلة الحركة التجارية بين اليمن وعمان وخفض تدفق الواردات العمانية إلى اليمن، من خلال تدخلاتهم وفرض تحكمهم بالمنافذ البرية والبحرية بالمهرة، مضيفا: "حتى أنابيب المياه المستوردة تمنع السعودية دخولها البلاد عبر المنفذ، بحجة أن الحوثيين يستخدمونها كمواسير لصناعة المدافع، وهذا أمر غير معقول، فمواسير الكاتيوشا مصنعة من مادة تتحمل الحرارة بأكثر من 500 درجة تقريبا، بينما مواسير المياه لا تتحمل حتى درجة حرارة تصل إلى 100 درجة مئوية."[95].

وفي هذا المسار، حصلنا على مذكرة خاصة، عبارة عن رسالة مرفوعة إلى محافظ محافظة المهرة – رئيس المجلس المحلي للمحافظة– أحمد علي ياسر، بتاريخ 20 يونيو/ حزيران 2020، بتوقيع كل من: مدير عام

(94) عامر كلشات، لقاء خاص سبق الإشارة إليه بمرجع رقم [33].

(95) الشيخ علي الحريزي، لقاء خاص مع الباحث، سبق الإشارة إليه بمرجع رقم [31] .

جمرك شحن سالم عقيل أحمد باعمر، ونائبه لشئون البضائع أحمد صالح الشحاري، ونائب المدير لشئون المسافرين ربيع عبيد حمدون، تحت عنوان ''تجاوزات وتدخلات مندوب التحالف في سير العمل الجمركي''، وتتهم الرسالة مندوب التحالف بالتدخل في أعمال الجمرك وعرقلة معاملات الناس، والتعدي على صلاحيات إدارة الجمرك بالمخالفة للأنظمة والقوانيين ''والتنصل عن الاتفاق المشترك والموقع مع السلطة المحلية بالمحافظة ومدير عام جمرك شحن والأجهزة الأمنية مع قيادة التحالف العربي بالمحافظة المنعقد في مكتب المحافظ بتاريخ 2018 /7/15 (بخصوص آلية عمل المنافذ)، والتي تحدد كيفية التعامل والمهام المناطة مع كل الأطراف المكلفة بالعمل في منفذ شحن''[96].

وذكرت الرسالة عددا من المخالفات والعراقيل التي يقوم بها مندوب التحالف، بينها ''حجز بعض المركبات والآليات والشيولات التي قد استكملت كافة إجراءاتها القانونية''، واعتبرت هذه '' التجاوزات والتصرفات العشوائية، والتي تتم من حين لأخر، ولا تخدم ولا تقدم أي مصلحة، سوى عرقلة العمل وتخفيض إيرادات الجمرك والعوائد الأخرى والتي ترفد خزينة الدولة والمحافظة بمبالغ لا يستهان بها''، وحذرت في نهايتها من أنه ''إذا استمرت بهذا الأسلوب، والذي يحط من قيمة الموظف الحكومي، ستؤدي إلى توقف العمل وهروب التجار والمستوردون إلى منافذ أخرى يحظون فيها بكل الإحترام والتقدير''[97].

(96) أنظر الوثائق المرفقة بالدراسة، وثيقة رقم (2).

(97) أنظر الوثيقة المرفقة، المرجع السابق نفسه.

وهو ما يعزز الاتهامات التي يقول بها المناهضون للتواجد السعودي في المهرة، – في هذا الجانب– الذي تدعمه أيضاً شواهد وأحداث وقصص ومعلومات ووثائق كثيرة، بينها – على سبيل المثال لا الحصر–: وثيقة خاصة حصلنا عليها، وهي عبارة عن ''محضر اشتباه''، وتكشف الوثيقة حجز سيارة مع سائقها في منفذ صرفيت اليمني بالمهرة، بتهمة أنها ''تحمل على متنها ثلاث مكائن بحر بقوة 75 خيل''، وعليها توقيع مندوب الجمارك السعودي ومندوب التحالف، ومعمدة بتوقيع وختم مدير عام جمرك صرفيت أحمد سالم باكريت، بتاريخ 2020/9/23 [98].

2. "أنبوب النفط" كهدف سعودي "غير معلن":

مرت علينا كثيرا هذه القضية، وغالبا بشكل اشارات سياقية مقتضبة؛ وفي أكثر من مرة كنا نحيل الأمر إلى فقرة لاحقة ستشمل كافة التفاصيل، التي حان دورها الآن، باعتبارها القضية الأكثر إثارة وتشكيكا من وراء التواجد السعودي بالمهرة، بل يعتبرها الكثيرون بمثابة ''مربط الفرس'' من هذا التواجد، ليس في المهرة فحسب، بل واليمن بشكل عام، ولعل من المناسب، هنا، أن نقتبس إشارة وردت بهذا الخصوص في تقرير لصحيفة ''ذا ناشيونال انترست'' الأمريكية، تقول إن ''اندلاع الحرب الأهلية في اليمن عام 2014، خلقت فرصة فريدة للسعوديين لدعم وتنمية إدارة يمنية جديدة توافق في النهاية على استئجار الأرض اللازمة لبناء خط الأنابيب

(98) أنظر الوثائق المرفقة، وثيقة رقم (3).

عبر المهرة"[99].

وبرغم انتشار هذه التهمة بشكل كبير؛ ليس في المهرة فقط، بل على مستوى اليمن والعالم أيضاً، إلا أنَّ الملاحظ عدم إنكار السعودية لها بشكل صريح حتى الأن، في الوقت الذي أكدتها على نطاق واسع معلومات حصلنا عليها، سواء من مشايخ المهرة المناهضين للتواجد السعودي، أم من قيادات سياسية وحزبية في المحافظة، أم حتى من رجل الشارع البسيط في المهرة، إلى جانب تكرارها كثيرا في معظم الدراسات والتقارير الغربية، بالإضافة إلى ورودها في وثائق سعودية رسمية قديمة وحديثة، تم تداول بعضها في منصات التواصل الإجتماعي.

ويقول أمين سر حزب "التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري" بمحافظة المهرة، إن " أهداف السعودية في المهرة واضحة فهي كما يقولون بحاجة إلى مد أنبوب نفط عبر المحافظة إلى بحر العرب.."، مضيفا: "هذا ما هو معروف على الأقل أما ما خفي فلا نعلم عنه شيء حتى الأن"[100].

ويؤكد الشيخ علي سالم الحريزي، أن لديهم معلومات تفيد أن " الشركة الألمانية التي بنت للسعوديين ميناء جدة، منحتها المملكة مؤخرا امتياز بناء ميناء الزيت السعودي في المهرة"[101]. وتفيد معلومات – حصلنا

(99) TheNationalinterest, "Saudi Arabia's War in Yemen Is About Oil", in October 24, 2019, by Asher Orkaby, link: https://bit.ly/2KzCL0R

(100) مقابلة مباشرة ومسجلة أجراها الباحث مع أمين سر التنظيم الناصري بمحافظة المهرة "سالم محمد سليمان"، تمت الإشارة إليها بالمرجع رقم [81].

(101) مقابلة مباشرة أجراها الباحث مع الشيخ علي الحريزي/ تمت الإشارة إليها بالمرجع رقم [31].

عليها من مصادر قبلية خاصة بالمحافظة– أن هذه الشركة الألمانية كانت قد شرعت فعلا في سبتمبر/ أيلول 2018 بإنشاء وبناء علامات المشروع الأولية في صحراء المهرة، إلا أن القبائل المهرية أزالتها، ما جعل الشركة توقف العمل بالعقد نتيجة المخاطر الأمنية التي بدأت تعترض الشركة أثناء التنفيذ.

وبهذا الخصوص، يقول رئيس اللجنة التحضيرية للجنة الاعتصامات في المهرة عامر سعد كلشات: إن قيادة القوات العسكرية السعودية بالمهرة كانت وقعت مع السلطة المحلية بالمحافظة منتصف 2018 على تنفيذ النقاط الست المتضمنة مطالب المعتصمين، ''لكنهم أخلفوها لاحقا عندما قاموا بعمل علامات أرضية لمشروعهم الخاص بمد خط أنابيب، فقامت القبائل بالمهرة بإزالتها جميعا، لأنها لم تقم على اتفاقية، بل حتى الحكومة الشرعية تم تهميشها ولم تكن تعرف بذلك''[102].

بالنسبة للتقارير الغربية، نقتبس في هذا الجانب بعض ما أوردته صحيفة ''ذا ناشيونال إنترست'' الأمريكية، في تقريرها المشار إليه سابقا، والذي ركزت فيه على المشروع السعودي المذكور بشكل خاص، حيث اعتبرت الصحيفة أن ''التوترات مع إيران، وعدم اليقين الذي يحيط بموثوقية مضيق هرمز كممر لإمداد النفط السعودي، أدت إلى زيادة الضغط على الرياض للبحث عن بدائل للإمدادات النفطية''، ولفتت إلى أنه ''بعد التوترات الإقليمية مع إيران ومضيق هرمز، وغارات الطائرات بدون طيار

(102) مقابلة مباشرة أجراها الباحث مع القيادي السياسي عامر كلشات/ تمت الإشارة إليها بالمرجع رقم [33].

التابعة للحوثيين والتي استهدفت حقول النفط السعودية، كان آخرها معمل شركة أرامكو في سبتمبر/ أيلول (2019)، فإن المملكة تسعى لإيجاد بديل لتأمين إمدادات النفط عبر الأراضي اليمنية في محافظة المهرة شرقي اليمن''، وتضيف: ''ستصبح مسألة الحفاظ على منشآت النفط وإبقاء أنظمة الإمداد آمنة ودون انقطاع، أكثر أهمية مع استمرار المملكة العربية السعودية في إنشاء خط أنابيب عبر المهرة''، كما أشارت الصحيفة إلى أن '' بناء خط الأنابيب عبر المهرة وميناء نشطون على ساحل اليمن الجنوبي سيكون تتويجا لعقدين من المفاوضات السعودية والجهود الدبلوماسية''، لافتة في هذا الصدد إلى أن '' الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، كان قد رفض منح السعودية السيادة على الممر الإقليمي المطلوب لبناء ومراقبة هذا الخط''[103].

إن هذا يحيلنا، إلزاما، إلى الإحاطة بتفاصيل تلك الجذور الأولى التي أشار إليها الكاتب، نظرا إلى أهميتها الكبيرة في توضيح السياق الذي بنيت عليه القضية المنظورة، وصولا إلى تفصيل ماهية وطبيعة هذا المشروع.

(103) مرجع سابق، تمت الإشارة إليه برقم [98].

جذور المشروع السعودي:[104]

في الواقع، كان تقرير الصحيفة الأمريكية – أعلاه– يشير في فقرته الأخيرة إلى المفاوضات رفيعة المستوى التي أجريت بين الجانبين اليمني والسعودي على ترسيم الحدود البرية المشتركة بين البلدين، البالغ طولها 1,495 كيلومتر، والتي استمرت الخلافات حولها لعقود طويلة تعود بداياتها إلى ما بعد خروج العثمانيين الأتراك من اليمن مطلع القرن العشرين، وفي العام 1994، بعد حرب الانفصال اليمنية والتي انتهت بفرض قوات النظام السابق سيطرتها الكاملة على المحافظات الجنوبية، عادت المفاوضات بين الطرفين (اليمني والسعودي) تحت حكم الرئيس اليمني السابق علي عبد الله، الذي كانت تربطه – حينها– علاقات جيدة مع السعودية، (برغم موقف السعودية الداعم للإنفصالين حينها)، وقد نجحت تلك المفاوضات في التوصل إلى توقيع ''مذكرة تفاهم'' بين الطرفين في فبراير/ شباط 1995، شكلت بموجبها ست لجان تفاوضية متنوعة، على رأسها ''اللجنة العليا المشتركة''، لمناقشة القضايا الحدودية والسياسية العالقة.

ونظرا لأن المفاوضات كانت تسير ببطء شديد، زار الأمير سلطان بن عبد العزيز – وزير الدفاع السعودي آنذاك– العاصمة اليمنية صنعاء، في أغسطس/ آب 1997، واتفق الطرفان على التعجيل بالمفاوضات، مع رفع مستوى التمثيل في اللقاءات الثنائية التي اتسمت بسرية تامة، إلا أن هذه

(104) المعلومات الرئيسية الواردة تحت هذا العنوان، مأخوذة من عدد من المصادر الأرشيفية المكتوبة والمنشورة الكترونيا، مع التصرف بالصياغة من قبل الباحث.

المفاوضات أيضاً شابتها التباينات، لاسيما فيما يتعلق بالحدود اليمنية السعودية الواقعة في أقصى الطرف الشرقي من تخومهما المشتركة، وتحديدا في محافظة المهرة المحاذية لسلطنة عمان.

وحيث أصبحت محافظة المهرة هي مربط الفرس، والعقدة في نفس الوقت، لوح نائب الرئيس اليمني ''عبد ربه منصور هادي''، حينها، مع قرب نهاية العام 1997، باللجؤ إلى التحكيم الدولي بموجب ما تجيزه مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين، وذلك في حال أصرت الرياض على رفضها القبول بـ'' التصور النهائي'' الذي قدمه الرئيس صالح للأمير سلطان بن عبد العزيز، بخصوص رؤية اليمن لحل المسائل الحدودية العالقة، ولكون السعودية لم تستجب لتلك الرؤية، أوقفت المفاوضات، أو على الأرجح تم تأجيلها '' إلى أجل غير مسمى''، بحجة عدم توفر الرغبة والقناعة السعودية التامة لحل القضية بشكل مرضي للطرفين.

وعند هذه النقطة، يمكننا توضيح تفاصيل طبيعة المشكلة المرتبطة بترسيم الحدود اليمنية السعودية في أقصى الطرف الشرقي عند محافظة المهرة، بناء على ما أوضحه لنا الشيخ علي سالم الحريزي، الذي أكد أن الرئيس صالح كان استدعاه في العام 2002 لمناقشة الخلاف مع السعودية حول تفاصيل أنبوب النفط الذي ترغب السعودية في إنشاءه عبر محافظة المهرة وصولا إلى بحر العرب، وأبلغه بأن المفاوضات مع الجانب السعودي فشلت، بسبب مطالبة السعوديين بالسيادة على أنبوب النفط عبر انشاء خطي ذهاب وأياب حوله من أجل مرور دورياتهم، بعد تسييجهما بشبك

من الجهتين، بواقع أثنين كيلومتر مساحة عرضية لكل خط، وعلى أمتداد طولي يصل إلى 300 كيلومتر، على أن تكون كل هذه المساحة تحت السيادة السعودية، لذلك يقول الحريزي إن الرئيس صالح رفض وقدم لهم رؤيته لكيفية بناء هذا الأنبوب، لكنهم رفضوا مقترحاته تلك، مما أوقف المفاوضات عند هذه النقطة[105].

وعند هذه الجزئية، سنتوقف قليلا لتوضيح رؤية الجانبين – السعودي واليمني– لمواصفات المشروع المطلوبة.

(105) الشيخ علي سالم الحريزي، مقابلة مسجلة مع الباحث/ تمت الإشارة إليها بالمرجع رقم [31].

أولا: مطالب ومواصفات الجانب السعودي:

من خلال التفاصيل التي قدمها لنا الشيخ الحريزي حول هذا المشروع، نستخلص النقاط الرئيسية التالية لشكل وهيئة المشروع السعودي المطلوب وفقا لرؤية الجانب السعودي:

- **طول الأنبوب: 300 كيلو متر**، يبدأ من الحدود الجنوبية الشرقية السعودية، وبداية الحدود الشمالية الشرقية للمهرة، ويمر عبر المحافظة ويقطعها حتى نهايتها الغربية، وصولا إلى بحر العرب، حيث ينشئ هناك ما يسمى بـ"ميناء الزيت" السعودي المخصص للاستقبال والتصدير.
- **عرض الأنبوب: 20 متر**، بحيث يمر خلاله مقدار 500 ألف برميل يتم ضخها يوميا عبر الأنبوب إلى الميناء السعودي بالمهرة.
- **الملحقات:** يبنى على جانبي الأنبوب خطين اسفلتيين مزدوجين، ذهابا وأيابا، مساحة عرض كل خط إثنين كيلو متر، ويتم عمل سياج شبكي حديدي من الجهتين.
- **السيادة السعودية:** يخصص الخطين الأسفلتيين الجانبيين المزدوجين، لعبور الدوريات السعودية فقط، ذهابا وإيابا، لحماية الأنبوب، بحيث تكون كامل المساحة تحت السيادة السعودية.

ثانيا: مطالب ومواصفات الجانب اليمني:

- أوشك الرئيس السابق علي عبد الله صالح على توقيع اتفاقية بناء الأنبوب مع المملكة السعودية، غير أن المفاوضات توقفت في العام 2002، نتيجة اختلاف وجهات النظر حول حماية الأنبوب، والتي تقتضي– من الجانب السعودي– منح كامل السيادة لهم على طول وعرض مساحة المشروع.

في الواقع؛ من حيث المبدأ، لم يكن لدى ''صالح'' أي اعتراض على منح السعوديين أمتياز بناء أنبوبهم النفطي على الأرض اليمنية بمحافظة المهرة، وكان اعتراضه الوحيد – فقط– هو عدم منحهم السيادة الكاملة على كامل المساحة اليمنية التي سيبنى فيها المشروع، وبشكل خاص، طالب ''صالح'' بأن تكون الحماية مشتركة بين القوات اليمنية والسعودية، وعرض على السعوديين تشكيل لوائيين عسكريين لحماية الأنبوب؛ لواء من ابناء المهرة، وآخر من قوات الحرس الجمهوري اليمنية (التابعة لنجله أحمد).

كما عرض ''صالح'' على السعوديين تشكيل غرفة تنسيق وعمليات مشتركة لحماية الأنبوب، وإمكانية استخدام طائرات مروحية تابعة لشركة أرامكو السعودية للرقابة الدورية على الأنبوب، في إطار خطة حماية يتفق عليها الطرفان.

وبخصوص ميناء الزيت، التي تزمع السعودية بناءه بالقرب من ميناء نشطون بالعاصمة المهرية (الغيضة)، فقد عرض ''صالح'' على السعوديين منحهم

مساحة ثلاثة كيلو متر لبناء ميناء التصدير الخاص بهم، مع كافة المرافق والمنشاءات الأخرى المطلوبة، بما في ذلك سكن الموظفين والعاملين في الميناء.

الحرب تجدد آمال السعودية:

رفض السعوديون تلك العروض، وأصروا على مطالبهم، فتوقفت المفاوضات، منذ ذلك الحين، ومؤخرا، بعد وصول القوات السعودية إلى المهرة آواخر 2017، بذريعة مكافحة التهريب، شرعت بمحاولة تنفيذ مشروعها عبر وضع علامات أولية مخصصة لمسار خط بناء الأنبوب، في سبتمبر/ أيلول 2018، لكن رجال القبائل المهريين أوقفوها عن ذلك، وقاموا بتدمير تلك العلامات، الأمر الذي فرض على الشركة الألمانية المرشحة للتنفيذ، إيقاف أعمالها "حتى إشعار آخر".

الأهمية الاستراتيجية للمشروع السعودي:

تكمن أهمية المشروع السعودي في بناء أنبوب لنقل النفط السعودي إلى بحر العرب، بكونه يمثل مشروعا استراتيجيا هاما للمملكة، من حيث إنه سيتيح لها إمكانية نقل مشتقاتها النفطية إلى بحر العرب مباشرة دون المرور بمضيق هرمز، الذي يمر عبره خمس كميات النفط المستهلك عالميا، وبشكل خاص "يمر عبره نحو 80% من النفط السعودي والعراقي والإماراتي والكويتي، في طريق التصدير إلى دول معروفة باعتمادها العالي على مصادر الطاقة مثل الصين واليابان، وكوريا الجنوبية والهند

وسنغافورة"[106]، وهددت إيران – أكثر من مرة– أنها ستغلق المضيق المائي الاستراتيجي، الذي يفصل بينها وسلطنة عُمان ويربط الخليجَ بخليج عُمان وبحر العرب، وذلك في حال تعرضت لأي هجوم عسكري دولي أو اقليمي، أو إذا مُنعت من استخدامه بالقوة، ويقوم الأسطول الأميركي الخامس، المتمركز في البحرين، ضمن مهامه الرئيسية، بحماية السفن التجارية في المنطقة.

وفي حال نجحت السعودية من تنفيذ مشروع الأنبوب النفطي وميناء الزيت الخاص بها في المهرة، فإنها ستمتلك بذلك أهم ميناء نفطي استراتيجي لها، قد يتجاوز بالأهمية موانئ السعودية التجارية والنفطية الواقعة على الخليج العربي (شمال شرق المملكة)، أو على البحر الأحمر (غربا)، خصوصاً إذا ما أغلق مضيق هرمز.

حيث تمتلك السعودية حاليا ميناء "رأس تنورة" النفطي الحيوي الواقع في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة القطيف، على الخليج العربي، كأكبر ميناء لشحن النفط في العالم، ويستخدم لشحن أكثر من 90% من صادرات المملكة العربية السعودية من الزيت الخام والمنتجات المكررة، وبشكل خاص إلى دول شرق أسيا عبر مضيق هرمز، وفي الضفة الأخرى المقابلة، إلى الغرب، يوجد ميناءان سعوديان هامان، هما: ميناء ينبع التجاري على الساحل الشرقي للبحر الأحمر؛ وميناء الملك فهد الصناعي بينبع، إلى

(106) الجزيرة نت، نقلا عن وكالة رويترز، "مضيق هرمز، حقائق عن أهم شريان نفط بالعالم"، في 2019/4/24، على الرابط: https://cutt.ly/chSh8Ej

الغرب من المملكة، والذي يعتبر الميناء الأكبر في تحميل الزيت الخام والمنتجات المكررة والبتروكيماويات على البحر الأحمر، إلى جانب تصدير البترول الخام ومشتقاته المكررة، إلى دول أوروبا وأمريكا.

وبفرض تنفيذ طهران تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز – لأي سبب كان– فستتأثر أكثر من 90 في المئة تقريبا من صادرات السعودية للزيت الخام والمنتجات النفطية المكررة، التي يتم تصديرها عبر ميناء ''رأس تنورة''، في الخليج العربي، وفي المقابل سيكون من الصعب عليها تحويل هذه الصادرات عبر مينائها في ينبع على البحر الأحمر لتلبية طلبات دول شرق أسيا من المنتجات النفطية، بالنظر إلى ما ستضيفه عملية النقل البحري من تكاليف مالية كبيرة نتيجة طول المسافة من البحر الأحمر حتى دول شرق أسيا.

وبالتالي، فإن مشروع إنشاء ميناء نفطي سعودي في المهرة اليمنية لضخ النفط السعودي إليه عبر أنبوب خاص من السعودية حتى بحر العرب، يمثل خيارا استراتيجيا بديلا للسعودية لا غنى عنه، ففضلا عن كونه خيارا بديلا لعبور السفن السعودية عبر مضيق هرمز، سيعمل أيضاً على اختصار مسافة النقل بشكل كبير، من ميناء ''رأس التنورة'' بالخليج العربي حتى بحر العرب.

وعليه، يعتبر هذا المشروع حلما سعوديا قديما، وهناك وثائق سعودية سرية، تم تسريبها وتداولها على نطاق واسع، تكشف هذه الرغبة السعودية، بينها

وثيقة حصلنا عليها تحمل عنوان ''برقية سرية للغاية عاجلة'' صادرة في منتصف شهر جماد الأول من العام 1433 هجرية (يقابلة بالميلادي شهر أبريل/ نيسان من العام 2012) من ولي العهد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية نائف بن عبد العزيز إلى عدد من الوزراء السعوديين، (بينهم: الدفاع، والخارجية، ورئيس الأستخبارات العامة، ووزير البترول والثروة المعدنية..)، وتتضمن الإشارة إلى تشكيل لجنة ''على مستوى رفيع'' من مندوبي سبع وزارات (الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والبترول والنقل والتخطيط) إلى جانب رئاسة الاستخبارات العامة '' لدراسة إيجاد منفذ بحري للمملكة على بحر مفتوح (بحر العرب) عن طريق سلطنة عمان أو الجمهورية اليمنية''[107].

ب. المخاوف العمانية في المهرة:

1. تأثيرات أنبوب النفط السعودي:

من المؤكد أن ثمة مخاوف عمانية كثيرة من التواجد السعودي على خاصرتها الجنوبية الشرقية، ولعل من المناسب أن نبدأ الخوض في تفاصيل هذا المسار، بما انتهينا إليه في مسارنا السابق؛ بحيث يمكن التعامل مع هذا المسار بشكل عكسي أيضاً: فبدلًا من النظر إلى الأمر من زاوية المصالح السعودية؛ يمكن النظر إليه أيضاً من زاوية أخرى، تتعلق بـ''مخاوف'' عمان من تأثير بناء أنبوب نفطي وميناء سعودي في محافظة المهرة، على

(107) أنظر الوثيقة رقم [4] من الوثائق المرفقة بالدراسة.

اقتصادها وحركة موانئها التجارية ذات الموقع الاستراتيجي الهام على بحر مفتوح – حتى وإن كانت طبيعة هذه ''المخاوف'' (التهديدات) تنطوي على ''مصالح'' عمانية جيواستراتيجية، يُخشى من تأثرها – على الأرجح– فيما لو نجحت السعودية من تنفيذ مشروعها المذكور.

وفي هذا المسار، يحضر لدينا مشروع ''طريق الحَريّر'' الصيني في المنطقة؛ فبالنظر إلى أن ميناء ''الدُّقم'' العماني، بشكل خاص، إلى جانب ميناءي صلالة وصحار، تعتبر جزءا رئيسيا من هذا المشروع الدولي الضخم، فإن إنشاء السعودية ميناء لها في بحر العرب، يكون قريبا من الموانئ العمانية، من شأنه أن يجعل مسقط – وربما الصين أيضاً– تخشى من احتمالية أن يقلل مثل هذا المشروع السعودي من قيمة تلك الموانئ العمانية، والمهام التجارية المعول عليها في إطار المشروع الصيني المذكور.

''ويعرف المشروع الصيني رسميا باسم ''الحزام والطريق''، وهو مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير القديم، ويهدف إلى ربط الصين بالعالم عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، ليكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، ويشمل ذلك بناء مرافئ وطرقات وسككا حديدية ومناطق صناعية''[108].

وفي منتصف مايو/ آيار 2018، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومتي

(108) الجزيرة نت، ''من الصين للعالم.. كل ما تود معرفته عن طريق الحرير الجديد''، في 2019/04/26، على الرابط: https://cutt.ly/mhSjraF

السلطنة والصين تتعلق بالتعاون في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحري، وفي نهاية أبريل/ نيسان 2019، أكدت السفيرة الصينية في مؤتمر صحفي بالعاصمة العمانية مسقط، على أن السلطنة والصين يجمعهما ميراث تاريخي عريق، إلى جانب تمتع عُمان بموقع جغرافي مهم وموانئ ممتازة مثل الدقم وصلالة وصحار تحمل ميزة طبيعية في المشاركة في بناء ''الحزام والطريق''، مضيفة أنه وبفضل الجهود المشتركة بين الجانبين، حققت الصين وسلطنة عمان نتائج مثمرة في بناء ''الحزام والطريق''، فيما يتعلق بتناسق السياسات، مشيرة بهذا الصدد إلى مذكرة التفاهم التي وقعها الجانبان حول التعاون في بناء ''الحزام والطريق'' في عام 2018 [109].

وفي مقابلة مع وكالة أنباء ''شينخوا'' الصينية، أكد عضو مجلس الدولة العماني ورئيس تحرير صحيفة الرؤية العمانية حاتم الطائي، أن ميناء الدقم الذي يعد ''واحدا من أهم المشاريع الاقتصادية الطموحة للسلطنة''، ''يمثل نقطة محورية على هذا الطريق'' – طريق الحرير الصيني– معربا عن أمله من أن تصبح مدينة الدُّقم العمانية ''واحدة من أهم المناطق الاقتصادية بالمنطقة والعالم''، وأشار إلى الأهمية التي تتمتع بها مدينة الدُّقم العمانية، بكونها ''تشكل قاعدة تشغيل للشركات الصينية قرب أسواق التصدير التي تريد تطويرها في الخليج وشبه القارة الهندية وشرق أفريقيا، كما أن الدقم

(109) صحيفة عمان، ''سفيرة جمهورية الصين الشعبية تؤكد: السلطنة شريكا مهما في بناء ''الحزام والطريق'' لما تتمتع به من موقع جغرافي مهم''، في 30 أبريل 2019، على الرابط:
https://www.omandaily.om/?p=694847

قريبة من بعض موارد المواد الخام التي ستحتاجها الشركات الصينية لهذا الغرض، وهي موارد النفط والغاز في الخليج"[110].

وتقع مدينة الدُّقم الصناعية على الساحل الشرقي للسلطنة، على بعد حوالي 330 كيلومتر جنوبا من العاصمة مسقط، وقد استثمرت عمان مليارات الدولارات في تطوير هذه المدينة من خلال بناء عدة مشاريع اقتصادية ضخمة، بينها: مرفأ الدُّقم الرئيسي الهام، والمدينة العمانية – الصينية، وأكبر حوض جاف في الشرق الأوسط لإصلاح وصيانة السفن (يتسع لاستقبال نحو 200 سفينة كل عام)، إلى جانب مصفاة الدّقم (بالشراكة مع الكويت)، والمخصصة لمعالجة وتكرير 230 ألف برميل من النفط الخام يوميا.

ويعتقد أن هذا الاهتمام والتطوير الاستثماري قائم على بعدين استراتيجيين؛ فإلى جانب البعد الأول بتأهيل المدينة لمواكبة مشروع "الحزام والطريق" الصيني (المعروف بمشروع طريق الحريّر)؛ هناك بعد استراتجي آخر، يقوم على تعويل الحكومة العمانية لأن يصبح ميناء الدُّقم – البعيد عن الاضطرابات والتوترات في منطقة الخليج العربي– بديلا للسفن المحملة بالنفط ونقل البضائع المختلفة من وإلى الخليج، في حال حدثت تطورات ونفذت إيران تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز، وهو ما أشار إليه مدير عام المشروع العماني صلاح الحسني في حديثه لموقع "ميدل إيست آي"

(110) وكالة "شينخوا" الصينية، "مقابلة خاصة: مسئول عماني: مبادرة الحزام والطريق تعني النهضة والتطور لجميع الدول الواقعة عليها"، في 20/10/ 2017، على الرابط:
http://arabic.news.cn/2017-10/20/c_136692365.htm

البريطاني، عن أهمية ميناء الدقم: ''يمكن للميناء أن يوفر وصولاً غير معاق إلى المحيط الهندي للغاز والنفط والمنتجات الأخرى التي تصل براً من دول الخليج''، وأضاف – متحدثا عن مضيق هرمز–: ''ممارسة الأعمال التجارية في الدقم ستعفيك من المرور بأي من تلك الاضطرابات'' (111).

وفي كلا الحالتين، فإن نجاح السعودية في تنفيذ مشروعها الجيواستراتيجي بإنشاء أنبوب نفطي وميناء لها في محافظة المهرة اليمنية الملاصقة لعمان – لتجاوز العبور من مضيق هرمز– من المرجح أنه سيؤثر كثيرا على الطموحات العمانية في المنطقة المضطربة، وإن لم يكن هذا الأمر يسري على كافة دول الخليج الست، فإنه بالتأكيد سيسري على نصفها على الأقل، فوفقا للتحالفات الأقليمية الأخيرة التي برزت مع أزمة حصار قطر (مايو/ آيار 2017)، ستخرج السعودية والإمارات والبحرين من دائرة تلك الطموحات التجارية العمانية، وهي الدول الخليجية الأهم والأكبر في حجم الصادرات النفطية والمنتجات الصناعية الأخرى، وكذا الواردات التجارية من الخارج.

2. تشكيلة أخرى من المخاوف العمانية:

ودون ما سبق، ثمة مخاوف عمانية أخرى عديدة من الحضور والتواجد السعودي في محافظة المهرة اليمنية، سنلخص أهمها وأبرزها هنا – بشكل نقاط– وفقا لما ورد في تقرير نشرته صحيفة المونيتور الأمريكية لكاتبه

(111) Middle East Eye, "Oman's Duqm, a new port city for the Middle East", in 10 February 2019, link: https://www.middleeasteye.net/news/omans-duqm-new-port-city-middle-east

جورجيو كافيرو[112]، مع التصرف فقط في صياغة عناوين فرعية من قبلنا، تلخص، أو تحدد، نوعية وشكل تلك المخاوف: –

(2–1)اختلال التوازن الطائفي:

"تنظر عمان بشكل سلبي إلى التدخل المتزايد للتحالف في هذه المحافظة اليمنية، التي تسعى مسقط للحفاظ فيها على التوازن الطائفي وحالة الوضع الأمني الراهن".

(2–2) اقتصادية (تجارية) وأمنية:

"هناك تجارة كبيرة عبر الحدود، مما يمنح عمان حصص اقتصادية مكتسبة في المهرة تبقيها آمنة، وتحصن السلطنة من الأراضي التي تعاني من العنف والقوى المتطرفة في اليمن، ودون شك، فإن عمان لديها مصالح أمنية واقتصادية وثقافية عميقة في ابقاء المهرة آمنة من الصراع في اليمن".

(2–3) تاريخية سياسية وأمنية:

"العمانيون متوجسون بشأن ما ستكون عليه المهرة، ونظرا للعوامل التاريخية، وبدرجة أولى الدعم والعمق الاستراتيجي الذي قدمه جنوب اليمن لتمرد ظفار في الستينيات والسبعينيات[113]، فإن مسقط تدرك إمكانية إحداث

(112) «حرب ظفار، هي انتفاضة القبائل العمانية في منقطة ظفار ضد السلطان..»، تحت العناوين الفرعية من (1 – 2) وحتى (6 – 2)، جميعها فقرات مقتبسة بالنص من تقرير لصحيفة المونيتور الأمريكية، والذي تمت الإشارة إليه في مرجع سابق برقم [29].

(113) حرب ظفار، هي انتفاضة القبائل العمانية في منقطة ظفار ضد السلطان سعيد بن تيمور، والد السلطان قابوس، التي بدأت في العام 1962، وحظت لاحقا بدعم من جنوب اليمن تحت ما عرف حينها بإسم "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل"، ذات التوجهات الماركسية – اللينينية، عبر الأراضي اليمنية الجنوبية في محافظة المهرة، الأمر الذي يجعل عمان اليوم تخشى من أي إضطرابات سياسية وعسكرية قد تشهدها محافظة المهرة، بما قد يؤثر ذلك على أمنها القومي لإمكانية إنتشار الإضطرابات إلى أراضيها..

تغييرات في البنية السياسية لليمن، وعلى وجه الخصوص في المهرة، من أجل التأثير على الأمن الداخلي في عمان، وهناك قلق من أن يؤدي تدخل التحالف المتزايد في المهرة إلى انزلاق الحرب نحو شرق اليمن، مما يجعل الأزمة اليمنية تهديدا دائما وأكثر خطورة على أمن عمان وبقية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى".

(2–4) تداعيات الأزمة الخليجية (حصار قطر):

"وعلى الرغم من أن قطر، وليس سلطنة عمان، كانت الهدف من الحصار غير المسبوق الذي فرضته كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين في العام الماضي (2017) [114]، إلا أن المسؤولين في مسقط يعتقدون أن أزمة قطر تلحق الضرر بنسيج دول مجلس التعاون الخليجي، ويخشون من تداعياتها على المصالح الوطنية العمانية، وما تدركه مسقط أن الضغط المتزايد من قبل التحالف على سلطنة عمان للعمل ضد مهربي الأسلحة المزعومين على أرض السلطنة، يأتي في وقت يتزايد فيه انعدام الأمن في شبه الجزيرة العربية، في حين أصبح مجلس التعاون الخليجي مؤسسة إقليمية فرعية غير مترابطة بشكل كبير".

(2–5) موقفها من حرب اليمن:

(114) توضيح: نشر هذا التقرير في العام 2018

”جوهريا، كان الأمن القومي للسلطنة أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت سلطنة عمان هي العضو الوحيد في مجلس التعاون الخليجي الذي لم يشارك أبدا في التحالف، ومع ذلك، وبسبب دخول رفقاء عمان من دول مجلس التعاون الخليجي إلى اليمن، فإن مسقط ترى نفسها أنها تدفع ثمنا باهضا لما يعتبره العمانيون حملة عسكرية خاطئة ولا أخلاقية تقودها السعودية، وإذا ما انزلقت المهرة إلى عنف الحرب الأهلية في اليمن، فإن عمان ستشعر بأنها أكثر عرضة للأزمة، ومن المرجح أن يتزايد إحباطها بشكل كبير من الدولتين الجارتين للسلطنة في دول مجلس التعاون الخليجي“.

(6–2) علاقتها مع إيران:

”إن مواصلة سلطنة عمان العمل كحليف لجميع دول مجلس التعاون الخليجي الخمس الأخرى، في الوقت الذي تُمَتِّن فيه علاقتها بإيران، في ظل احتمالية متزايدة أن تصبح المهرة نقطة ساخنة في الأزمة اليمنية، من شأنه أن يشكل تحديا لسياسة مسقط الخارجية، على الرغم أن عمان، على مدى التاريخ، نجحت في التغلب على مثل هذه الظروف الإقليمية المعقدة“.

3. تعزيز المخاوف العمانية:

فيما سبق اقتصرنا على إيراد ما جاء في تقرير صحيفة المونيتور الأمريكية فيما يتعلق بالمخاوف العمانية من التواجد السعودي بالمهرة، ومحاولة فرض

سيطرتها عليها، وتداعيات ذلك على سلطنة عمان في كافة الجوانب، وفي هذه المساحة سنعمل على تعزيز بعض ما سبق من خارج التقرير المذكور.

ولعل النقطة الجامعة، الأهم والأبرز في كل ما سبق، هي تلك المخاوف العمانية من احتمالية فرض السعودية والإمارات حصارا بريا على السلطنة، كما حدث مع قطر، أو مضايقتها والتضييق عليها، ربما لتلقينها درسا بسبب وقوفها إلى جانب الدوحة في الأزمة الخليجية، إلى جانب مواقفها التراكمية السابقة؛ بدءا بموقفها الرافض للمشاركة ضمن التحالف في حرب اليمن، وانتهاء بمواقفها وعلاقتها المتناغمة مع إيران، كل ذلك وغيره، من الحساسيات السياسية والتاريخية والحدودية مع قطبي الخليج (السعودية والإمارات)، يرفع من منسوبية احتمالية هذا الخيار، بحيث لا يمكن استبعاد إمكانية حدوثه مستقبلا، خصوصاً إذا ما تطورت الأزمة الخليجية وانزلقت إلى ما لا يحمد عقباه، أو خرجت الأمور في "المهرة" نفسها عن السيطرة.

وهذا ما يعتقده الشيخ علي الحريزي، من خلال الإشارة إلى أن محاولة السعودية لاحتلال محافظة المهرة " قد يكون الهدف منه أيضاً، الوصول إلى حدود عمان الغربية، ومحاصرتها وإغلاقها بريا كما حدث مع قطر"[115]، وكما ذكرنا سابقا، فعمان ليس لديها منافذ برية سوى مع دول الجوار الثلاث (السعودية والإمارات واليمن)، وبالتالي من السهل حصارها بريا، في حال أصبحت محافظة المهرة بيد السعودية كليا فحاليا، فيما

(115) الشيخ علي الحريزي، مقابلة خاصة مع الباحث، تمت الإشارة إليها في المرجع رقم [31].

عدى منفذ الوديعة (المنفذ الشمالي اليمني) مع السعودية، ليس هناك سوى منفذ بري وحيد لليمن عبر عمان، الذي يلجأ إليه اليمنييون الراغبون بالسفر، سواء للعلاج أو للتنقلات التجارية الخارجية أو غيرها، وذلك كلما توقفت حركة الطيران التي يتحكم به التحالف العربي.

وتفيد تقارير صحفية أن التجارة العمانية عبر منفذ المزيونة العماني (مع مديرية شحن المهرية) أرتفعت خلال الأعوام الأخيرة، حيث أكدت السلطات العمانية في منطقة المزيونة (المنطقة الحرة التي أفتتحتها عمان في العام 1999)، ازدياد الحركة التجارية القادمة إلى اليمن بشكل كبير خلال الأعوام الماضية، ليصل خلال النصف الأول من العام الحالي إلى نحو 144 ألف طن، مقارنة بنحو 1,700 طن فقط، خلال العام 2015. بحسب تقرير ميداني لـ ''قناة الجزيرة'' الفضائية من منطقة المزيونة، ونقلت القناة عن التاجر أحمد علي يحيى الزبيدي، أحد رجال الأعمال اليمنيين، أن المستثمرين اليمنيين وجدوا في المناطق الحرة العمانية بيئة خصبة للإستثمار، شاكرا السلطات العمانية على التسهيلات التي تقدمها للمستثمرين اليمنيين، وأوضح مدير إدارة المنطقة الحرة صلاح بن ناصر العلوي، في تصريحات للقناة، أن أسباب ازدياد الحركة التجارية يرجع إلى جملة من الأسباب، أهمها التسهيلات المقدمة للعمالة اليمنية إلى المنطقة الحرة بالمزيونة التي تقع مباشرة بعد المنفذ الحدودي اليمني في المهرة، إلى جانب السماح بدخول العمالة اليمنية بدون تأشيرات والسماح للشاحنات اليمنية بالدخول والعودة مرة اخرى بسهولة، ولا يقتصر عمل

المنافذ الحدودية على دخول البضائع التجارية، وإنما طريقا مفتوحا لعبور الآف اليمنيين شهريا من داخل البلد وخارجه، لا سيما المرضى والطلاب والمغتربون[116].

تحديات وفرص تنفيذ المشروع السعودي:

وفي حال اعتبرنا أن مشروع السعودية، ببناء أنبوبها النفطي عبر المهرة هو ''مربط الفرس'' –كما يقال– من وراء كل هذا الصراع؛ أو البؤرة التي تدور حولها المصالح والأهداف، أو المخاوف والتهديدات، الخالقة للصراع على أرض المهرة، يبقى السؤال الأهم في هذه الحالة هو: بعد نجاح السعودية في فرض سيطرتها الجزئية على المهرة، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، هل تنجح في تنفيذ مشروعها الاستراتيجي هذا؟

ولمعرفة الإجابة على هذا السؤال، سيتوجب علينا دراسة اتجاهات موازين الصراع؛ الأمر الذي سيتطلب بدورة تحديد نقاط قوة وضعف كل طرف، لكن قبل الخوض في هذا المسار، ربما يلزمنا بداية أن نستعرض أبرز التحديات الرئيسية والفرص، التي يمكن أن تواجه/ أو تسهل تنفيذ هذا المشروع على الأرض، وسيشمل ذلك محاولة قراءة مواقف (ردود فعل)، ثلاثة إتجاهات رئيسية، هي: موقف أبناء المهرة؛ وموقف سلطنة عمان؛ وأخيرا موقف الحكومة الشرعية في اليمن، من هذا المشروع.

وقد حددنا هذه الاتجاهات الثلاثة، كون معرفتها سيكشف لنا – إلى حد

(116) تقرير ميداني تلفزيوني لقناة الجزيرة، ''حركة تجارية نشطة بالمنافذ البرية العمانية مع اليمن''، في 2018/09/20، على الرابط: https://bit.ly/3muL5Mx

ما- حجم التحديات التي قد تعترض السعودية، وربما تعيقها، عن تنفيذ مشروعها الاستراتيجي النفطي، على أرض الواقع؛ أو على العكس: معرفة حجم الفرص التي قد تساعد وتسهل تنفيذه - بصرف النظر عن حجم نقاط القوة التي تمتلكها المملكة، أو نقاط الضعف التي تستوطن الطرف الأخر- (والتي سنتناولها لاحقا بعد استعراض اتجاهات هذه المواقف الثلاثة).

أ) الموقف المحلي "المهري" من المشروع السعودي:

في برنامج "بلا حدود" على قناة الجزيرة، بث في نهاية شهر يوليو/ تموز 2020، سأل المذيع ضيفه اليمني رئيس اللجنة المنظمة للاعتصامات بالمهرة عامر كلشات: ما إذا كانوا سيسمحون للسعودية بتنفيذ مشروع مد أنبوبها النفطي عبر المهرة، في حال طُرح المشروع؟"، أجاب الضيف بالقول: "أنبوب بطول 300 كيلومتر، كيف ستستطيع السعودية حمايته في مجتمع قبلي، خصوصاً إذا كان هذا المشروع غير قانوني وبدون اتفاقيات قانونية، مؤكدا على أن المشاريع الاستراتيجية بحاجة إلى وضع أسس سليمة تؤمن لها الحماية والبقاء.[117]

وبهذا الخصوص أيضاً، يقول الشيخ الحريزي "بالنسبة للمصالح السعودية في اليمن، نحن ليس لدينا مشكلة معها، لكن بالطرق الرسمية والقانونية"، مستدركا: "وذلك لن يكون إلا عندما تعود السيادة إلى اليمن، وتكون

(117) قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود، مع رئيس اللجنة المنظمة للإعتصامات بالمهرة، تابعه الباحث في 29 يوليو/ 2020.

المؤسسة الرئاسية منتخبة والبرلمان منتخب، حينها فليمدوا لهم أنبوب نفطي أو حتى إثنين، لا مشكلة، إذا تم ذلك عبر اتفاق بين دولتين سياديتين، وليس هكذا بهذه الطريقة وكأننا قطيع من الأغنام، عليهم أن يعلموا أننا لسنا قطيعا من الأغنام، بل نحن ذئاب على أرضنا.'' حسب وصفه[118].

بالنسبة للطرف الأخر، من المشايخ الداعمين للتواجد السعودي، حاولنا التواصل مع أبرز وأقوى زعيم قبلي مهري موالي للسعودية، وطرحنا عليه سؤالا بشأن موقفه من مساعي المملكة لتنفيذ مشروعها النفطي بمحافظتهم، فرد علينا معتذرا بأنه ''لا يحب الخوض في هذه المسائل''، وهذا الرد/ أو الرفض، قد يحمل في طياته، ضمنيا، عجزا لدى الموالين للسعودية في تبرير موقفهم في هذا الجانب، وهو عجز مبرر كون القضية وطنية تمس السيادة اليمنية، والتصريح – أو الإعلان– بالقبول قد يقلل من قيمة صاحبه، ويظهره كمستلب، خصوصاً إذا كان شخصية قبلية كبيرة يمثل ثقلا في محافظته.

ب) موقف سلطنة عمان من المشروع السعودي:

أما السؤال الأخر – في هذا المسار– فيتعلق بالموقف العماني من هذا المشروع الاستراتيجي، الذي تنوي السعودية تنفيذه في خاصرتها الجنوبية الشرقية، وما إذا كان له علاقة بالصراع الدائر معها في هذه المحافظة؟

حتى الان، لا توجد أي تصريحات، أو ردة فعل عمانية، معلنة بهذا الشأن، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى سياسة السلطنة في التعامل مع معظم القضايا

(118) الشيخ الحريزي، مرجع سابق، تمت الإشارة إليه بالرقم [31].

الشائكة في المنطقة، وميلها دائما إلى تجنب المشاكل أو حتى الإثارة.

إلا أنه من الناحية العملية الجيواستراتيجية، يمكن الاعتقاد – إلى حد كبير– أن لمسقط مصلحة من إعاقة السعودية في تنفيذ هذا المشروع، بالنظر إلى علاقاتها غير المنسجمة مع السعودية، في مقابل علاقتها الاستراتيجية مع إيران، والتي تعود في جذورها إلى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، حين ساعد شاه إيران – إلى جانب البريطانيين– سلطان عمان الراحل قابوس بن سعيد بالانقلاب على والده السلطان سعيد بن تيمور، على إثر اندلاع " انتفاضة/ حرب ظفار"[119]، كما أن شراكة الدولتين (عمان وإيران) بالحدود البحرية لمضيق هرمز، يرفع من نسب تقوية المصالح الاستراتيجية العمانية مع إيران على حساب السعودية، التي عانت معها خلافات حدودية قديمة استمرت لعقود، وتمت تسويتها مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، لمصلحة الأقوى (السعودية) كما يعتقد العمانيون، ويستدلون في ذلك بتصريحات منسوبة للسلطان قابوس، ردا على سؤال حول مشكلة الحدود مع دول الجوار، قال فيها إن " الجار لا تختاره الدولة، حيث يكون مفروضًا عليها، ولذلك لا بد من التعايش معه حتى ولو في الحد الأدنى، وعمان أخذت بمبدأ إكسب جارك ليكون سندًا لك في استقرارك، بدلا من أن يكون عدوا لك"، وكان حينها يشير تحديدا إلى السعودية التي

(119) بدأت "حرب ظفار" في العام 1962 بانتفاضة القبائل ضد السلطان سعيد بن تيمور، والد السلطان قابوس الذي أطاح بوالده في العام 1970 بمساعدة بريطانية وإيرانية، لتنتهي الحرب بشكل نهائي عام 1975 بتمكين وتمتين سلطات السلطان قابوس. يمكن العودة أيضاً للمرجع رقم [113].

أشيع آنذاك أن السلطان قابوس قبل بمنحها ممرا بريا عبر بلاده إلى بحر العرب، مقابل تنازلها عن مطالبها بظفار، شريطة أن تكون السيادة على الممر لمسقط وليس للرياض، لكن ذلك لم يتم، والسبب بالتأكيد يعود إلى رغبة السعودية بالسيادة على الممر، كما حصل مع الجانب اليمني في المفاوضات التي انتهت إلى التجميد للسبب نفسه.

خلاصة القول، في هذا المسار: من الراجح أن نجاح السعودية في تجنب تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز، عبر تنفيذ الرياض مشروعها البديل في المهرة، لن يصب في مصلحة عُمان، التي يفترض أن تكون مصلحتها الاستراتيجية قائمة أكثر بإبقاء المملكة تحت تهديدات حلفائها الإيرانيين بشكل دائم، وهذا الترجيح، بقدر ما تفرضه التحالفات الإقليمية، بقدر ما يضع الرياض موضع الضحية، لا الجلاد، ما يجعل تصرفاتها بـ'' المهرة'' قائما على أساس محاولة تجنب المخاوف (التهديدات) من المصالح (الأهداف) العمانية – الإيرانية.

(تم تناول هذه الجزئية بتفصيل أكثر في الصفحة 49، تحت العنوان الرئيسي: ''المخاوف العمانية في المهرة''، البند الأول: ''تأثيرات أنبوب النفط السعودي'').

ج) موقف الحكومة الشرعية من المشروع السعودي:

لقد أرجأنا البحث في موقف الحكومة اليمنية إلى المرتبة الثالثة والأخيرة من التحديات، كونه – في نهاية المطاف– يفترض أن يكون هو الحاسم

في هذا المسار.

لم نجد أي موقف يمني معلن، سواء من الرئاسة أم الحكومة الشرعية باليمن، صادر بشكل رسمي بهذا الشأن، حتى الأن على الأقل، إلا أن ثمة ردود فعل فردية صدرت من وزراء في الشرعية، لكنها بأي حال من الأحوال لا تعبر عن الموقف الرئاسي أو الحكومي الرسمي، فضلا عن أنها صدرت من مسئولين حكوميين محسوبين كمناهضين للإمارات في اليمن، بينهم نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أحمد الميسري؛ ونائب رئيس الوزراء وزير الخدمة المدنية السابق عبد العزيز جباري، ووزير النقل صالح الجبواني..

ومن جملة ذلك، سنكتفي هنا بإقتباس أبرز تلك المواقف وأشدها لذاعة، للوزير الميسري، لما احتوته من إشارات واضحة وقوية في هذا الجانب؛ ففي أوآخر العام 2019، ألقى الميسري – أمام مسئولي وأعيان ومشايخ ومختلف الفعاليات السياسية بمحافظة المهرة– خطابا حماسيا وهجوميا ضد السعودية[120] [120]، بدأ فيه بالتذكير أن المهرة محافظة ''مسالمة وآمنة ومستقرة''، ليحذر بعدها مباشرة من أن يكون تواجد التحالف فيها ''بداية للمشاكل''، مخاطبا السعودية بشكل خاص بقوله: '' نحن نريد أن يكون تواجد التحالف العربي بالمهرة، ممثلا بالأشقاء بالمملكة السعودية، تواجدا إيجابيا، بناء ومفيدا للتنمية والأستقرار، أما أن يصاحب هذا التواجد للأشقاء في السعودية جملة من الإشكالات فهذا أمر خطير، ويجب أن

(120) ''وزير الداخلية أحمد الميسري يتحدث من المهرة عن السعودية ودورها في اليمن''، في 2019/11/14، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=opcYiIJb1qY.
– (تنويه: كل ما يرد تحت هذه الفقرة من كلام للوزير، تم اقتباسه من مضمون هذا الخطاب المشار إليه بالرابط السابق)

لا يقبلوه هم على أنفسهم، أما نحن فبلا شك لن نقبله، وهذا أمر مفروغ منه''، واستدرك: '' لكن نحن حريصون على علاقة صحية وبنَّاءة مع الأشقاء في السعودية، لا علاقة تابع ومتبوع''.

وفي هذا الصدد، لفت إلى بروز بعض المؤشرات والسلوكيات السلبية التي ظهرت على السطح في هذه المحافظة من قبل الأشقاء في المملكة، التي دعاها إلى ضرورة '' الوقوف أمام تلك السلوكيات ومراجعتها وإعادة تصويبها، بحيث يصبح وجود التحالف العربي في إطاره الطبيعي..''، مشددا في الوقت ذاته على عدم القبول بتجاوز سلطات الدولة في المهرة، وقال ''إذا أراد التحالف المساعدة فعليه أن يساعد في تنمية ودعم هذه السلطة لتكون عند المستوى المطلوب، لا أن تقوم السعودية بإحضار كادر سعودي إلى المهرة ليحل محل الكوادر اليمنية''، الأمر الذي أعتبره ''أمرا خطيرا جدا''.

وأردف – متحدثا عن الأطماع الخارجية–: '' لقد وضع الله في جوف هذه الأرض من الثروات والخيرات ما يجعلها مطمعا لكثير من الدول الكبرى، وأيضاً مطمعا لبعض الدول من الأشقاء مع الأسف الشديد''، محذرا مَن يعتقدون أن المهرة ستكون سهلة ''، ومن أراد أن يجرب فليجرب، لأن رمالها ستبتلعه''، وقال إن '' أي بناء أو إعمار أو تنمية أو مساعدات تُقدم لنا؛ إذا كان سيتبعها أذى فالله الغني عنها، ونحن لن نقبلها''، ودعى أبناء المهرة إلى توحيد كلمتهم لتكون مصلحة محافظتهم هي العليا، فوق كافة المصالح الأخرى، وحتى لا ينجح الأخرون في شق الصف المهري

الموحد، لتحقيق أهدافهم بالمحافظة.

ومع أن هذا الموقف يعتبر هو الأقوى حتى الآن، ضد المملكة في المهرة بشكل خاص، إلا إنه لا يمكن البناء عليه كثيرا، باعتباره موقفا " فرديا"، خصوصاً وأن الموقف الرسمي للرئاسة أو الحكومة اليمنية لم يعلن صراحة في هذا الجانب حتى اللحظة، رغم ما مرت به المحافظة من أحداث جسيمة خلال السنوات الأربع الأخيرة، وصلت إلى حد المواجهات المسلحة.

غير أن البعض ينظر إلى هذا الأمر (عدم صدور موقف رسمي رئاسي أو حكومي حتى الأن مما يحدث في المهرة)، على أنه – بحد ذاته– يصب في تعزيز موقف المناهضين للمشروع السعودي، ذلك أنه بحكم العلاقة بين السعودية والرئيس اليمني وحكومته، المتواجدين منذ بداية الحرب في الرياض، ويستلمون مخصصاتهم المالية ورواتبهم منها؛ فقد كان من المفترض أن تنجح المملكة بسهولة من انتزاع موقف رسمي لمصلحة تنفيذ مشروعها الاستراتيجي النفطي بالمهرة، طالما وأن الرئيس هادي وحكومته، يعتبرون طوع أمرها –كما يقال–

وهو ما نبهت إليه صحيفة " ذا ناشيونال انترست" الأمريكية، التي اعتبرت أن بقاء الرئيس هادي في الرياض " يجعله يدين بالفضل في بقائه السياسي للمملكة، ما يعني أنه ليس في الموضع المناسب لردع مخطط السعودية

بإنشاء خط أنابيب وميناء سعودي في المهرة"[121].

ومع ذلك، فعلى عكس هذا التفسير، الخاص بكاتب المقالة في الصحيفة الأمريكية، هناك مؤشرات قد ترجح أنه لن يكون سهلا على السعودية انتزاع أي موقف من الرئيس اليمني (هادي)، فيما يتعلق بالسماح لها بتنفيذ مشروعها ذاك، أو على الأقل ليس بالشروط التي تريدها المملكة.

وقد أكد كل من الشيخ علي الحريزي، والسياسي عامر كلشات، على أن مواقف الرئيس هادي "ما تزال جيدة، كونه لم يمنح السعوديين الشرعية حتى الأن"، ومع ذلك، إلا أن ثمة من يعتقد أن السعودية تمضي قدما في مخطط لجرجرة القيادة اليمنية باتجاه إيصالها إلى نقطة الرضوخ القسرية، التي ستفرض عليها – إجباريا– القبول بتوقيع عقد مع الرياض يمنحها الحق بتنفيذ هذا المشروع، لكن يبقى الخلاف هنا حول طبيعة وشكل التفاصيل التي سترضخ لها القيادة الشرعية، ومتى؟

ويعتقد الحريزي أن الدول الكبرى ذات المصالح " ستقف بالتأكيد إلى جانب السعودية في هذا المشروع، لأنهم من أكبر المستفيدين من الأنبوب النفطي الذي سيضخ 500 ألف برميل يوميا، بينما اليمنيون لن يستفيدوا شيئا، خصوصاً في ظل مثل ظروف الحرب هذه التي تمر بها البلاد، حيث يمكنهم أن يفرضوا فيها اتفاقية تأجير لمدة مئة سنة، بحجة خسائرهم الطائلة علينا في الحرب، وحينها من سيجرؤ على الكلام"!! كما يقول،

(121) مرجع سابق تمت الإشارة إليه برقم [99].

قبل أن يستدرك: " لكن بالنسبة لنا، فنحن لن نستسلم، وسنواصل ثورتنا ضد الإحتلال السعودي لمحافظتنا، سواء سلميا عبر مواصلة الاعتصامات، أو حتى بالسلاح إذا فرض علينا ذلك"[122].

(122) الشيخ الحريزي، مرجع سابق، تمت الإشارة إليه برقم [31].

ملخص واستنتاجات:

من كل ما سبق، يتضح لنا أن حجم التحديات التي تواجهها السعودية، أكثر من حجم الفرص التي قد تساعدها في السير نحو تنفيذ مشروعها النفطي بالمهرة، بشكل سهل وسلس دون أي تعقيدات، ويبقى التعويل أكثر على مقدرة السعودية على تجاوز تلك التحديات البسيطة والمعقدة على أرض الواقع.

الأمر الذي سيتطلب منها استغلال نقاط القوة (النوعية) التي تتمتع بها، في الوقت الذي يتوجب عليها المسارعة أيضاً في تجاوز نقاط الضعف (النوعية) ايضا، وتحويلها إلى نقاط قوة في وقت قياسي.

وفي الفقرة التالية، سنستعرض نقاط القوة والضعف لكل طرف من طرفي الصراع، حتى يتسنَّى لنا الدخول في السيناريوهات المتوقعة لتوجهات الصراع.

الفصل الرابع:
ميزان الصراع وفقا لنقاط القوة والضعف

أولا: أبرز نقاط القوة لجانبي الصراع

ثانيا: تحديد أبرز نقاط الضعف

ثالثا: اتجاهات الصراع (السيناريوهات المحتملة)

بعد كل ما سبق، إلا إنه ما زال من الصعب التنبؤ بمسار ومآلات الصراع – السعودي العماني– في محافظة ''المهرة'' اليمنية، على ذلك النحو الذي يكون فيه الحكم ''يقينًا''، لا ''تنبوئيا''، وإن كانت الكفة – وفقا لما سبق تفصيله من مسارات مختلفة في هذه الدراسة– يميل إلى جانب الطرف العماني، لاسيما بالنظر إلى حجم التحديات التي تعترض السعودية.

إلا أننا، من خلال هذه المساحة، قد نجد أن الكفة تميل أكثر إلى جانب الطرف السعودي، وذلك من جهة ''نوعية'' نقاط القوة واستراتيجيتها، لا من جهة ''كميتها'' التي قد يكون لسلطنة عمان النصيب الأوفر فيها.

فعلى سبيل المثال؛ قد تكون '' الكمية العددية'' لنقاط القوة أكثر إلى جانب ''عمان''؛ إلا أن نظرة متفحصة لـ'' نوعيتها الإستراتيجية'' سنكتشف من خلالها أن معظم نقاط القوة العمانية هي نقاط هامشية غير مؤثرة كثيرا في مسألة حسم الصراع، بعكس المملكة السعودية، التي قد تكون عددية نقاط القوة أقل، لكن معظمها أكثر استراتيجية، ومن النوعية التي تؤثر في عملية الحسم.

وحتى لا تُطلق الأحكام جزافا، دعونا نعيد تلخيص وترتيب نقاط القوة والضعف لكل طرف من طرفي الصراع، كي يتسنى للمتابع التيقن أكثر للحكم وفقا للحقائق والمؤشرات في هذا المسار، والتي سبق وأن مرت معظمها علينا في سياقات وفقرات مختلفة من الدراسة، وما سنقوم به هنا هو فقط تجميعها وتلخيصها على شكل نقاط، على النحو التالي:

أولا: أبرز نقاط القوة لجانبي الصراع:

أ. بالنسبة لـ"سلطنة عمان":

- التشارك بحدود جغرافية برية وبحرية مع محافظة المهرة.
- إرتباط وترابط تاريخي مع المحافظة وأبنائها.
- منحت عددا من المشايخ المهريين المؤثرين جنسية وجوازات عمانية، وأعداد لا بأس بها من أبناء المهرة يتم التعامل معهم كمواطنيين عمانيين.
- يسمح لأبناء المهرة بالدخول والخروج من/ وإلى عمان، بدون أي تعقيدات كبيرة، (وبالنسبة لحلفائها، من زعامات ومشايخ المهرة، تسمح لهم بالدخول إلى أراضيها وقت ما يشاءون).
- نسبة لا بأس بها من أبناء المهرة يحضون بتسهيلات لأعمال تجارية في عمان، وخصوصاً في صلالة التي يسكنها معظم المهريين.
- ترعى السلطنة، منذ القدم، مشاريع تنموية في المهرة، بما في ذلك شق الطرقات وبناء المدارس وبناء مساكن للمواطنيين، إلى جانب تبنيها بين فترة وأخرى أعمالا خيرية إنسانية.
- لذلك، تحوز السلطنة على سمعة طيبة لدى نسبة كبيرة من أبناء المهرة، خصوصاً العامة منهم، ما يجعلها تمتلك حاضنة شعبية أكبر

في المحافظة.

- وفي جانب الولاءات القبلية؛ تدعم السلطنة أعدادا من مشايخ وقبائل المهرة الموالين لها، معظمهم مناهضيّن للتواجد السعودي؛ وهناك قبائل مسلحة مستعدة للتضحية في مواجهة السعودية وقتالها على الأرض بشراسة.

- محافظ المحافظة الحالي، يعتبر محسوبا عليها، ولديه الجنسية العمانية (وفقا لبعض المصادر).

- تشكل الاعتصامات الشعبية المناهضة للسعودية، عامل قوة لسلطنة عمان، من حيث إنها تشكل رأيا شعبيا عاما مناهضا للمملكة.

- يركز الموالون لعمان على الجانب الإعلامي لإبراز قضيتهم محليا ودوليا، وأنشأوا لذلك وسائل إعلام مختلفة (الكترونية وفضائية)، كما ركزوا على الحضور الإعلامي في مختلف المحافل الإعلامية العربية والدولية، وتعمل قناة الجزيرة – بشكل خاص– على الترويج لأنشطتهم وتحركاتهم المختلفة.

- على المستوى العالمي، امتازت سلطنة عمان بعلاقات دبلوماسية جيدة مع دول كبرى، بينها المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا.

- تحتفظ عمان بسياسة خارجية ودبلوماسية متوازنة، وغالبا ما تحرص

على الظهور بشكل محايد دون انحياز مع طرف دون آخر، خصوصاً في الصراعات الخليجية والإقليمية.

- تحرص على التزام سياسة (كسب الأصدقاء وتجنب خلق الأعداء)، ولا تجاهر مسقط بأي عداء مع أي دولة أو طرف، بل تلتزم الصمت دائما، بعيدا عن الإثارة الإعلامية، حتى لو كانت رافضة لأي سلوك أو تصرف عدائي تجاهها أو تجاه حلفائها.

- تشكل حلقة وصل ناجحة ومثمرة دوليا مع إيران؛ وكان لها الدور الأبرز بالتوسط في تسهيل توقيع الاتفاق النووي بين إيران ودول الـ(5 + 1).

- غالبا ما حرصت عمان على استضافة حوارات سرية تديرها من وراء الكواليس وخلف الأبواب المغلقة (غير رسمية في معظمها) لتقريب وجهات النظر بين الأطراف أو الدول، حيث استضافت حوارات سرية بين الأمريكيين والحوثيين في اليمن، وتمكنت من التوسط لإطلاق سراح مواطنيين أمريكين مختطفين لدى الحوثيين؛ كما استضافت لقاءات خاصة بين الحوثيين وقيادات في حزب المؤتمر الشعبي التابع للرئيس السابق (صالح)؛ وبين الروس ومكونات جنوبية لا تتوافق في أجندتها مع المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات؛ وقربت وجهات النظر في حوارات غير مباشرة بين السعوديين والحوثيين...، ما يجعلها أكثر موثوقية، وأكسبها قوة في هذا الجانب.

- كما استضافت عددا من القادة والسياسيين اليمنيين، بينهم نائب

الرئيس السابق علي سالم البيض بعد أن فر إليها عقب حرب صيف 1994 الداخلية (حرب الإنفصال)، كما استقبلت مؤخرا الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي عند فراره من عدن إبان اجتياح قوات الحوثي – صالح للعاصمة المؤقتة عدن في مارس 2015.

- تستضيف قيادات من معظم ومختلف القوى المتصارعة في اليمن: حوثيين، ومؤتمريين، وجنوبيين (انفصاليين وغير انفصاليين)، وفي الوقت الذي تستضيف فيه قيادات حوثية منذ بداية الحرب، فإنها لم تمانع من تسهيل عمليات استقبال جرحى الحرب من مختلف الأطراف المتصارعة، كما وفرت ودعمت إنشاء مراكز علاجية لجرحى الحرب من أبناء محافظة تعز، الذين يخوضون معارك مع الحوثيين، المتهمة بالإنحياز إليهم.

ب. بالنسبة لـ"السعودية":

- قائدة التحالف العربي الداعم للشرعية في اليمن، ومنذ بداية الحرب تستضيف قيادة البلاد الشرعية لديها في الرياض، وتمنحهم رواتب ومخصصات مالية لممارسة مهامهم وحياتهم، وبذلك تمكنت من توجيه الشرعية في كل قرار وحركة على الأرض.

- تمتلك قوات عسكرية من جنسيتها على الأرض في محافظة المهرة، وتسيطر على المطار الوحيد بالمحافظة وحولته إلى قاعدة عسكرية لها.

- تمكنت – في فترة وجيزة– من خلق شبكة ولاءات قبلية في المهرة تابعة لها، مستخدمة الاغراءات المالية، ومنح الكثير من الامتيازات الخاصة لزعماء القبائل القوية المؤثرة وأفراد قبيلتهم، بينها الجنسية والجواز السعودي (لا سيما مؤخرا).

- جندت آلاف اليمنيين، من المهرة وخارجها، واستوعبتهم للعمل معها في مجالي الأمن والجيش، ووزعتهم على مختلف المؤسسات الحكومية والمعسكرات التي أنشأتها.

- تزايدت قبضتها الأمنية بالمهرة مؤخرا، والتي تستخدمها أحيانا في ترويع المعارضين والمناهضين لها، من خلال مداهمة منازلهم واعتقالهم دون أي إجراءات قانونية.

- تحظى بدعم وتحالف الأحزاب والقوى السياسية الكبرى المتحالفة مع الشرعية (بينها حزب الإصلاح، وتيار واسع في المؤتمر الشعبي العام)، ومؤخرا، شرعت في تطبيع علاقتها مع "المجلس الأنتقالي الجنوبي" المدعوم من الإمارات، لتقوية حضورها المؤثر في المحافظة، بعد أن واجهت صعوبات جمة في السيطرة عليها كليا.

- تتذرع بوجودها في المهرة بهدف منع تهريب السلاح إلى الحوثيين عبر منفذ السواحل المهرية الواسعة، أو عبر المنافذ البرية اليمنية مع عمان، وتستند في ذلك على تقارير أممية، وأخرى لدوائر استخباراتية غربية.

وحاليا، أصبحت تتحكم – شبه كليا– بالمنفذين البريين لليمن مع سلطنة عمان، والمنفذ البحري الوحيد بالمهرة (ميناء نشطون).

إلى جانب المعسكرات وضباط وأفراد الجيش، ركزت أيضاً على كسب ولاءات الموظفيين الحكوميين في المؤسسات الحكومية الأهم والأكثر تأثيرا بالمحافظة، مثل: ديوان المحافظة، المحاكم، النيابات العامة، الجمارك، الضرائب، الخدمة المدنية، الجوازات..؛ إضافة إلى مختلف الجهات الأمنية، كـ: أمن المديريات، الأمن السياسي، الأمن القومي، قوات الأمن الخاصة، الشرطة العسكرية، النجدة، شرطة السير، البحث الجنائي،...الخ، من خلال رفد موظفي تلك الجهات والمؤسسات برواتب شهرية، تسلم لهم كل ثلاثة اشهر كـ"مكرمة"، وبشكل منتظم، (بعكس بقية المحافظات اليمنية الأخرى، التي يقتصر دعمها فيها على أفراد الجيش الشرعي فقط، ومع ذلك لا تسلم لهم بشكل منتظم، وأحيانا تنقطع لأكثر من نصف عام).

خارجياً: تعتبر السعودية حليفا استراتيجيا هاما للولايات المتحدة، كما تتمتع بعلاقات وتحالفات عسكرية وتجارية واقتصادية كبيرة مع كافة الدول العظمى والمؤثرة عالميا، ولكن بنسب متفاوتة.

تعتبر أكبر قوة مالية واقتصادية في الشرق الأوسط، وقوة لا يستهان بها إقليميا في حجم التسلح العسكري النوعي.

ثانيا: أبرز نقاط الضعف:

أ. بالنسبة لـ"عمان":

- لا تمتلك قوات عسكرية تابعة لها على الأرض المهرية، (مع أنها تدعم مشايخ مهريين كبار، لديهم أعداد ضخمة من المسلحين، إلا أن هؤلاء المشايخ ينفون أن تكون السلطنة قد دعمتهم بالسلاح).
- تحركاتها بطيئة ومقيدة ومحسوبة بعناية كبيرة – في المهرة– مقارنة بالتحركات السعودية والإماراتية السريعة وغير المقيدة.
- دعمها المالي محدود وأقل سخاء، مقارنة بدولتي السعودي والإمارات (أفادت مصادر محلية أن الدعم العماني للمشايخ الموالين لها وأفرادهم لا تسلَّم لهم بشكل منتظم، وأحيانا تنقطع لأشهر طويلة).
- لا تعتمد كثيرا على النخب والمكونات والقوى والشخصيات السياسية في المحافظة، وعلى ما يبدو أنها لا تعير هذا الجانب أهتماما كبيرا، مقارنة باهتمامها أكثر على المشايخ والقبائل المهرية، والشرائح المجتمعية البسيطة.
- ليس لديها تأثير على قرارات ومواقف الحكومة الشرعية، والأمر كذلك بالنسبة للجزء الأكبر من قيادات السلطة المحلية بالمحافظة، (ربما كان لديها تأثير مناسب في السابق، لكن بعد دخول السعودية إلى المحافظة أوآخر 2017، حدثت تغييرا لمعظم قيادات السلطة المحلية والعسكرية المؤثرة بالمحافظة).

- تتهم بعلاقتها القوية مع الحوثيين وداعميهم الإيرانيين، وميلها الواضح لهم أكثر من ميلها للسلطات الحكومية الشرعية في البلاد، وهذا بدوره يقلل من حجم التأييد الشعبي والسياسي لها، سواء على مستوى النخب المهرية، أو على مستوى اليمن عموماً.

- ليس لديها مواقف رسمية واضحة من معظم القضايا، ولا تصدر أي ردود فعل حولها، وتفضل الصمت إزاء الإتهامات الموجهة إليها، بما في ذلك تهريب السلاح للحوثيين، ما يجعلها مثار شك دائم.

ب. بالنسبة لـ" السعودية":

- حاضنتها الشعبية ضعيفة في المهرة، والسبب في ذلك يعود إلى تركيزها أكثر على الجانب العسكري والمشايخ وأفراد قبائلهم والموظفين، دون الشرائح الاجتماعية الأخرى، لذلك تبدو علاقتها ضعيفة جدا مع معظم أفراد الشرائح الإجتماعية المتوسطة والدنيا، الذين يشكلون النسبة العظمى من أبناء المحافظة، ويتأثرون أكثر بالأنشطة المجتمعية المناهضة لها (الاعتصامات)، والخطاب الإعلامي المسيطر على الشارع المهري في هذا الجانب.

- هناك ضعف إعلامي واضح، لا سيما فيما يتعلق بكيفية التعاطي مع معركة إدارة التواجد السعودي بالمهرة وتسويغ مبرراته، محليا وإقليميا ودوليا.

- ضعف الثقة والمصداقية، فرغم أنها أعلنت منذ دخولها المهرة، أنها جاءت لإعادة الإعمار ودعم المشاريع التنموية الخاصة بتطوير البنية التحتية، إلا أن مشاريعها التنموية وأعمالها الخيرية مازالت لا ترقى إلى حجم هذا الإعلان، مقارنة بتحركاتها الأخرى في توسيع حضورها وتواجدها العسكري، ما يقلل من مصداقيتها لدى معظم المهريين.

- تزايد عدم الثقة، خصوصاً وأنها منذ دخولها المحافظة قبل ثلاث سنوات بحجة مكافحة التهريب، لم تعلن عن ضبط عملية تهريب واحدة معتبرة، رغم سيطرتها على كافة المنافذ البرية والبحرية الرسمية، وإنشائها معسكرات ونفاط تفتيش على السواحل المهرية الواسعة، وبدلا من ذلك تعمدت عرقلة الحركة التجارية بين اليمن وسلطنة عمان عبر المحافظة، ما يجعل من تواجدها عبئا على المحافظة، ويزيد من التوتر.

- ضعف الحجج والمبررات، فبالرغم من استقطابها لعدد كبير من مشايخ قبائل مهرية قوية، إلا أنها لا تستفيد كثيرا من هذه الولاءات، لا سيما في جانب إدارة الصراع الاجتماعي، وذلك كنتيجة طبيعية لعدم قدرة هؤلاء المشايخ على التأثير الاجتماعي بسبب ضعف المبررات لتسويغ التواجد السعودي، خصوصاً بعد اتضاح أهداف الرياض المصالحية الجيواستراتيجية بالمحافظة (بعد بدء الشركة الألمانية ببناء العلامات

الأرضية لمشروع أنبوب النفط في سبتمبر 2018).

- إرتباطها بالإمارات يزيد من النفور الشعبي، خصوصاً بعد انحراف بوصلتها العسكرية من التركيز على قتال الحوثيين، كهدف رئيسي تدخلت لأجله، وتحولها إلى دعم وتشكيل كيانات قتالية خاصة بها، ودعمها المجلس الإنتقالي الجنوبي ضد الشرعية، أو حتى تغاضيها عن تحركاتهم، والاستدلال على ذلك بما حدث مؤخرا في جزيرة سوقطره، باعتباره تمهيدا لما قد يحدث مستقبلا في المهرة، الأمر الذي أفقدها المزيد من الثقة الشعبية.

- دخول قواتها، والجنود التابعين لها – من حين لآخر– في اشتباكات مسلحة مع رجال القبائل المناهضين لها، على خلفية مساعيها الدؤوبة في المزيد من التوسع والسيطرة على المحافظة، الأمر الذي أفقد الأمن والسلام في المحافظة.

- دعمها مسئولين ذوو سمعة سيئة لدى المهريين، مثل المحافظ السابق باكريت، المتهم بالفساد على نطاق واسع، أثر على سمعتها وكشف نواياها في المحافظة.

تلخيص آخر لنقاط القوة والضعف:

ولمزيد من التسهيل عبر المقارنات، قمنا بتلخيص وتوزيع نقاط القوة والضعف لطرفي الصراع وفقا لتبويبات نوعية في إطار جدول خاص، يشمل المقارنة بين نقاط القوة والضعف في آن واحد. حيث وإن نقطة القوة لطرف ما، قد تشكل في الوقت عينه نقطة الضعف للطرف الأخر، وسنعتمد في ذلك على استخدامات رمزية للأسهم، وفقا للتوضيحات التالية: –

- ⬆ السهم يعني ''نقطة قوة'' للدولة.
- ⬇ السهم يعني ''نقطة ضعف'' للدولة.
- ⬆⬇ إجتماع السهمين في خانة واحد، يعني وجود ''نقطة ضعف'' غالبة، لكن العمل جار لمحاولة تجاوزها لتحويلها إلى ''نقطة قوة''، ويحدد حجم السهم الأكبر النسبة الغالبة في الوقت الراهن.
- أما إذا وجد سهميين أخضرين في خانتي الدولتين، فهذا يعني وجود ''نقطة قوة'' مشتركة لكليهما، ويحدد حجم السهم الأخضر نسبة نقطة القوة للدولة دون الأخرى.
- ⬆⬇ تحول من ضعف إلى قوة، والقوة أكثر.
- ⬆⬇ نقطة قوة في طور تحولها إلى نفطة ضعف.

وقد قمنا بتصنيف التبويبات وتوزيعها على ثلاثة أقسام رئيسية، هي: –

القسم الأول: عوامل طبيعية (جغرافية) وتاريخية، وما يتصل بها من امتيازات ومصالح وخدمات.

القسم الثاني: عوامل ميدانية (سياسية، وجيوسياسية، وعسكرية...الخ).

القسم الثالث: عوامل خارجية، وتشمل شكل العلاقات الدبلوماسية والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية...الخ.

أنظر الجداول الثلاثة المرفقة تالياً، والمتضمنة للبيانات التي استخلصناها وفقا للتوزيعات والتفاصيل الموضحة آنفا.

تحديد نقاط القوة والضعف

القسم الأول: عوامل جغرافية تاريخية ومايتصل بها من امتيازات ومصالح وخدمات

التبويب (النوعية)	البيان (التفاصيل)	سلطنة عمان	المملكة السعودية	ملاحظات
العامل الجغرافي	القرب الجغرافي والحدودي مع المهرة	↑	↓	هناك أعداد كبيره من القبائل القاطنة في «صلاله وظفار» بعمان، ترجع جذورهم لقبائل مهرية وحضرمية في حين لا توجد سوى أعداد بسيطة جدا من المهريين القاطنين في المدن السعودية القريبة، وكانت توجد صعوبة كبيرة في اجراءات منح الجنسية والاقامة والتنقل ووالعمل ومؤخرا فقط بدأت السعودية بتسهيل بعض هذه الاجراءات للمشاريع المواليين والمؤثرين
العامل التاريخي	الصلات التاريخية مع محافظة وأبناء المهرة	↑	↓	
أمتيازات سياسية واجتماعية	التعامل مع أبناء وقبائل المهرة كمواطنين من الدول	↑	↑↓	
	منح قبائل وأبناء المهرة جوازات وجنسية الدولة، وتسهيل وإجراءات الحصول عليها	↑	↑↓	
	السماح بدخول المواطن المهري (غير المجنس) بدون تعقيدات كبيرة	↑	↓	
خدمات اقتصادية وتجارية	تقديم تسهيلات للتجار والمواطنين المهريين في التعاملات التجارية بين الدولتين	↑	↓	
خدمات بنيوية	تنفيذ مشاريع تنموية وإنسانية بارزه وملموسة ومؤثرة في حياة المواطنيين في المهرة	↑	↑↓	لعمان تاريخ طويل وقديم في تنفيذ مشاريع تنموية وإنسانية بالمهرة، بينما بدأت السعودية ومؤخرا التركيز على هذه الجوانب بقوة

↑ نقطة قوة | ↓ نقطة ضعف | ↑↓ نقطة ضعف مع بداية صعود بسيط للقوه | ↑↓ نقطة ضعف قديمة تحولت مؤخرا إلى نقطة قوة.

القسم الثاني: عوامل ميدانية (سياسية، جيوسياسية، وعسكرية)

التبويب (النوعية)	البيان (التفاصيل)	سلطنة عمان	المملكة السعودية	ملاحظات
الاستقطاب الاجتماعي	كسب ولاءات الزعامات القبلية وأبناء القبائل	↑	↑	خلال السنوات الثلاث من تواجدها تمكنت السعودية من كسب ولاءات أكثر القبائل قوة وتأثيرا
والسياسي	ولاءات أو ميولات النخبة السياسية	↑	↑	بعمان، ترجع جذورهم لقبائل مهرية وحضرمية
الحضور العسكري والأمني	إمتلاك قوات عسكرية تابعة لها في المهرة، مع معدات عسكرية نوعية	↓	↑	
	تجنيد قوات عسكرية وأمنية محلية تعمل في المهرة لمصلحتها وتحت إدارتها	↓	↑	
	إمتلاك ميليشيات مسلحة موالية، تعمل لصالحها خارج إطار الدولة	↑	↑	
المصالح الجيوسياسية الخاصة	وجود أهداف ومطامع سياسية واقتصادية خاصة تسعى لتحقيقها في المهرة	↑	↓	وجود مثل هذه المصالح لدولة يعد نقطة ضغف لها، كونها تفقد ثقة المواطن من تواجدها لمصلحته
الحضور والتأثير الإعلامي	إمتلاك وسائل إعلام متنوعة ومؤثرة في الساحتين المحلية والدولية	↑	↑↓	ركز وكلاء عمان المحليون بالمهرة على الإعلام أكثر من السعوديين، وأنشاءوا قنوات ومواقع الكترونية، واستخدموا وسائل اقليمية ودولية مؤثرة

↑ نقطة قوة | ↓ نقطة ضعف | ↑↓ نقطة ضعف مع بداية صعود بسيط للقوه | ↑↓ نقطة ضعف قديمة تحولت مؤخرا إلى نقطة قوة.

القسم الثالث: عوامل خارجية (علاقات دبلوماسية، سياسية، اقتصادية، عسكرية)

نوعية وعامل التأثير	سلطنة عمان	المملكة السعودية
شكل وطبيعة العلاقات الدبلوماسية السياسية	⬆	⬆
	تنتهج عمان دبلوماسية أقليمية ودولية هادئة، محاولة بذلك الابتعاد عن المشاكل قدر المستطاع، في الوقت الذي فرضت فيه نفسها كوسيط إقليمي ودولي مقبول في الكثير من القضايا المعقده والشائكه بفضل سياستها الدبلوماسية الوسطية مع مختلف الدول والأطراف وعلى الرغم أن هذا المسار أثمر كثيرا، لا سيما دوليا، إلا إنه لم ينجح دائما في محيطها الإقليمي، خصوصاً الخليجي، حيث تحول أحيانا إلى عبء كبير عليها مع أقوى جيرانها، (السعودية والأمارات)، التين غالبا ما تعاملتا معها بالريبة والشك خصوصها في الملف الإيراني والعلاقة مع الحوثيين، ومؤخرا في الأزمة الخليجية بشأن حصار قطر	وفي المقابل تنتهج السعودية دبلوماسية حادة وصدامية مع محيطها الإقليمي، مستنده في ذلك على حجمها باعتبارها القوة الأكبر في الخليج، والمنطقة عموماً، يساعدها في ذلك تحالفاتها المصالحية مع دول كبرى، والتي غالبا ماتقوم على توزيع حصص من المصالح الاقتصادية والتجارية معها، وبرغم ماتحققه هذه الدبلوماسية من تجاحات كبيرة، دوليا وإقليميا، إلا أنها لم تخلو من الإبتزاز في سبيل شراء المواقف، دون أن يمنعها ذلك من تزايد نقمة النخب المجتمعية ضدها ، عالميا بعكس عمان التي تفضل النأي بنفسها عن التورط في الصراعات، إلا كحمامة سلام دولية
التحالفات الاقتصادية	⬆	⬆
	إلى الرغم من موقها البحري الاستراتيجي، إلا أن تحالفاتها الاقتصادية تبدو متواضعة (مقارنة بالسعودية) كنتيجة طبيعية لضعفها الاقتصادي	
التحالفات العسكرية والأمنية	⬆	⬆

⬆ نقطة قوة | ⬇ نقطة ضعف | ⬆⬇ نقطة ضعف مع بداية صعود بسيط للقوه | ⬆⬇ نقطة ضعف قديمة تحولت مؤخرا إلى نقطة قوة.

ثالثا: اتجاهات الصراع (السيناريوهات المحتملة):

من خلال كل ما سبق، يمكن لنا اختتام هذه الدراسة بتوقع عدد من السيناريوهات المحتملة لاتجاهات الصراع بين السعودية وعمان في محافظة المهرة.

1. السيناريو الأول: سيناريو "الحسم العسكري":

ثمة مخاوف كثيرة من أن يتجه الصراع في المهرة، نحو سيناريو الحسم العسكري، كأحد السيناريوهات المتوقعة لحسم الصراع لمصلحة المملكة العربية السعودية كما يعتقد الكثيرون، وفي حال حدث ذلك، فسيكون هذا السيناريو هو الأسوأ، من بين بقية السيناريوهات الأخرى المحتملة.

فبالنظر إلى فارق القوة العسكرية والتسليحية بين الدولتين (سواء ما تمتلكه كل دولة من قوة عسكرية خاصة، أو بحضورها العسكري في المهرة)، فمن المرجح جدا أن يتجه أي تعارك من هذا القبيل لمصلحة السعودية، إلا أنه لن يكون في مصلحة المملكة التورط في مثل هذا السيناريو المدمر، ذلك أن أي مواجهات مسلحة – على ما فيها من إغواءات– بإمكانية تحقيق النصر بفضل فارق القوة العسكرية، إلا أنها لن تحسم الصراع بشكل نهائي، ربما على ذلك النحو الذي يسمح لها بعدها من تنفيذ مشاريعها الاستراتيجية دون أي تحديات، بل على العكس تماما، فأي مواجهات مسلحة قد تندلع، لن تكون سوى إيذانا لبداية معركة استنزاف طويلة لن تنتهي فصولها بسهولة، أو على النحو المأمول منها، لأي طرف مهما كانت قوته.

يقول الشيخ الحريزي: ''نحن أبناء البلد، والدفاع عن النفس حق مشروع، خصوصاً إذا السلمية لم تنفع''، ويضيف: ''وإذا فرضت علينا الحرب، فنحن لها، ولن نقاتلهم جيش بجيش فلديهم طائرات يمكن أن تبيدنا، لكن نحن سنواجههم بحرب عصابات في محافظة كبيرة، وسيكون من الصعب عليهم السيطرة عليها''[123].

تدرك السعودية، ربما أكثر من غيرها، أن خيار الحسم العسكري الشامل لن يساعدها على بلوغ مصالحها الاستراتيجية في المهرة، وربما المنطقة برمتها، ومع ذلك، قد يمكن لها اللجوء – بين حين وآخر– إلى استخدام قواتها في مواجهات عسكرية صغيرة ضد المسلحين القبليين المعارضين لها في المحافظة، لما قد تعتقد أن ذلك يساعدها على ضبط إيقاع ميزان القوة في المحافظة لمصلحتها، دون الانجرار إلى مواجهات عسكرية شاملة، وقد حدث مثل ذلك فعلا في السابق، كان آخرها في أوآخر أغسطس/ آب الماضي (2020)، حين اعترض مسلحون قبليون قوات سعودية كانت في طريقها – رفقة مدرعات عسكرية– إلى منفذ ''شحن'' الحدودي البري مع سلطنة عمان، وعلى إثر ذلك حدثت اشتباكات أوقفت القوات السعودية من المضي قدما لإيصال جهاز فحص بالأشعة إلى المنفذ، وفي اليوم التالي أرسلت المملكة تعزيزات عسكرية تحركت تحت غطاء من طائرات الأباتشي، على علو منخفض، حتى مكنتها من بلوغ المنفذ بسلام[124].

(123) نفس السابق.

(124) ''المهرة: قوات سعودية تدخل منفذ شحن الحدودي''، موقع ''يمن شباب نت''، في 26 أغسطس 2020، على الرابط: https://yemenshabab.net/news/59131.

وفي أوقات سابقة – أيضاً– حدثت اشتباكات بين قوات سعودية ومسلحين قبليين، وفي إحدى المرات اعترض المسلحون شاحنات كانت تحمل ''كرفانات''– مباني جاهزة– أرسلتها السعودية إلى المنفذ، وتمكنوا من إحراقها، كما منع المتظاهرون القبليون السعوديين من إنشاء معسكر في أحد الأنفاق الجبلية، وحدثت اشتباكات أدت إلى مقتل مواطنيين اثنين على الأقل، ما أثار توترا ونقمة بين أبناء المحافظة.

2. السيناريو الثاني: سيناريو معركة "كسر العظم".

هذا السيناريو هو المعمول به في الوقت الراهن، حيث يحاول كل طرف زيادة الضغط على الطرف الأخر بكل الوسائل، بهدف كسره وإضعافه، وإيصاله إلى مرحلة الاستسلام، قد تكون سلطنة عمان هي من تمتلك أدوات القوة أكثر في هذا الجانب، من خلال تحركات وكلائها الأقوياء، الفاعلين بالمهرة، الذين يقومون – من حين إلى آخر– بتحركات ميدانية مستفزة للسعوديين، وتعيق مخططاتهم؛ من اعتصامات، واعتراضات لتحركاتهم العسكرية ومنع وصول تعزيزات مسلحة.. الخ، وما ذكرناه في نهاية السيناريو الأول من أحداث، يصب في هذا الجانب أيضاً، إلى جانب تركيزهم على الإعلام لمهاجمة المملكة وتوجيه الاتهامات لها وكشف وتعرية مخططاتها.

والسعوديون كذلك، يتحركون ولكن بهدوء ومن تحت الطاولة، ومن فوقها أيضاً، وقد حققوا نجاحات كثيرة مقلقة للطرف الأخر، بينها على سبيل

بيان الأهمية: نجاحهم في استقطاب ولاء السلطان عبد الله بن عيسى آل عفرار، رئيس المجلس العام لأقليم المهرة وسوقطره، والذي يحمل الجنسية العمانية، وبدأ العمل بقوة إلى جانب العمانيين ضد التواجد السعودي، لكن الرياض تمكنت مؤخرا (منذ نهاية العام 2019 تحديدا) من استقطابه وتحويله إلى جانبها في المهرة؛ ليدخل في خلافات قوية مع قيادة اللجنة التحضيرية لتنظيم الاعتصامات بالمهرة، بعد أن كان أحد مؤسسيها وعمل بكل تفان على حشد المعتصمين إلى الساحة، وإثر ذلك التحول المؤثر واجه السلطان بن عيسى انتقادات واتهامات كبيرة، وصلت حد الإتهام بالخيانة، من قبل قيادات في لجنة الإعتصامات، التي عملت أيضاً في التخطيط بتعيين سلطان جديد لأسرة آل عفرار نيابة عنه[125]، ومؤخرا في شهر سبتمبر/ أيلول 2020، منعته عمان من دخول المهرة عبر أراضيها، بعد استكماله تلقي العلاج بالسلطنة، فتوجه من هناك إلى الإمارات.

وهكذا، يمضي هذا السيناريو بقوة، ومن المرجح أن يستمر لوقت طويل، وحتى إن تغيرت خيارات الحسم لأي طرف، فسيظل هذا السيناريو قائما بالتوازي مع أي خيارات أخرى، كونه جزءا لا يتجزأ من أدوات الصراع القائم.

غير أن ثمة توقعات من أنه، مع استمرار هذا السيناريو ووصوله إلى مرحلة متقدمة طويلة، فربما تكون ''عمان'' هي الضحية المرجح لها أن تستسلم أولا، بفعل استمرار تدهور وضعها الاقتصادي، الضعيف أصلا؛ ما قد

(125) أنظر المرفقات، وثيقة رقم (5)، بيان منسوب لاسرة آل عفرار بتشكيل مجلس جديد للأسرة وتعيين رئيس جديد للمجلس.

يجعلها عاجزة عن مواصلة هذا الصراع الخفي مع أقوى دولتين اقتصاديتين خليجيتين، تحيطان بمعصمها البري، الممتد على كامل حدودها الشمالية والغربية، لتصل في نهاية المطاف إلى قناعة بعدم القدرة على مواصلة خوض هذا الصراع وحسمه لمصلحتها، لكنها على الأقل قد تساوم على مسألة ضمان عدم المساس بأمنها القومي والتأثير على اقتصادها وتماسكها الداخلي، وقد يساعدها في ذلك تدخلات حلفائها الغربيين، على رأسهم بريطانيا، وإلى حد ما الولايات المتحدة.

فبحسب تقرير حديث لصحيفة ''ذا فايننشال تايمز'' البريطانية، فإن عمان ''مُهدَّدة بسبب المشكلات الاقتصادية التي تفاقمت مع جائحة فيروس كورونا المستجد، وانهيار أسعار النفط، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يحدث انكماش اقتصادي في السلطنة بمقدار 10% هذا العام، وهو أقل بكثير من متوسط الشرق الأوسط''[126].

(126) "FINANCIL TIMES, 19 /10/2020, threatens Oman's neutrality", Link:https:// www.ft.com/content/2fac87cf-3ed4-4d3e-9ee9-280734d323f9.

3. السيناريو الثالث: سيناريو "الحسم السياسي".

يعتمد هذا السيناريو – بشكل خاص– على المملكة السعودية، وقدرتها على حسم الصراع في المهرة سياسيا، من خلال إرضاخ الحكومة اليمنية الشرعية للقبول بصفقة تسوية تنتزع من خلالها عقدا طويل الأجل بتنفيذ مشروعها الخاص ببناء أنبوبها النفطي على امتداد محافظة المهرة، بما يحقق لها مطالبها الثابتة في المواصفات والسيادة على الأنبوب والميناء الخاص به، ومع أن هذا السيناريو هو الأرجح، والأقل في التكلفة والخسائر؛ إلا أنه أيضاً لن يكون سهلا، لما سيواجهه من عوائق على الأرض تتمثل برفض القبائل المهرية المناهضة للمشروع، حتى ولو وافقت عليه الحكومة الشرعية، مالم تتم التسوية في ظروف ومناخات ملائمة لعقد مثل هذه الاتفاقات، بحسب ما ذكره الشيخ الحريزي في تصريحاته التي أشرنا إليها سابقا[127].

ولتحقيق هذا السيناريو، قد تلجأ السعودية إلى عدة خيارات تمهيدية، قد تجمع فيها بين السيناريوهين الأوليّن، وممارسة الضغوطات والإغراءات لإيصال القيادة اليمنية إلى ''مربط الفرس'': الموافقة على إبرام اتفاقية لتنفيذ المشروع، لكن، كما أشرنا في وقت سابق من الدراسة، يبقى الخلاف حول شكل وطبيعة مضامين الاتفاق الذي ستوافق عليه اليمن، وما إذا كان سيلبي كافة المطالب السعودية، بما فيها منح السيادة الكاملة على الأنبوب، أم لا؟

(127) بالعودة إلى المرجع رقم [118].

أما من ناحية تلبية مطالب المناهضين للسعودية، وبشكل أكثر تحديدا بخصوص أن يتم عقد الاتفاقية في ظروف طبيعية تنتهي فيها الحرب الداخلية، وتعود فيها السيادة اليمنية، وفي ظل رئاسة وبرلمان منتخبين، فهي مطالب لمصلحة السعودية تحقيقها قبل اليمن، كون أي اتفاقية يتم التوقيع عليها قبل تحقق هذه المطالب، ستظل ناقصة ومشكوك في قانونيتها، ويمكن الغائها إذا ما حلت الظروف الطبيعية في البلاد.

وعلى هذا الأساس، هناك احتمالان؛ الأول: أن تنهار عمان اقتصاديا وتعلن استسلامها وعودتها إلى الحضن السعودي لإنقاذها من السقوط، في مقابل تنازلها عن هذا الصراع وإقناع وكلائها المهريين بالقبول، مقابل صفقة تستفيد منها كافة الأطراف: السعودية، اليمن، عمان ومشايخ المهرة المواليين لها.

الإحتمال الأخر: أن تتدخل دولة قطر في إنقاذ الاقتصاد العماني من الإنهيار؛ وفي هذه الحالة قد يساعد ذلك سلطنة عمان على مواصلة الصمود في صراعها ضد المملكة السعودية في المهرة إلى أبعد مدى، وبالتالي قد تتعقد خيارات السعودية، ما قد يجعل السيناريو الرابع هو خيارها الاضطراري المتاح.

4. السيناريو الرابع: سيناريو المجلس الإنتقالي (نموذج: عدن – سوقطره).

من المتوقع كثيرا أن تلجأ السعودية إلى هذا الخيار: الاعتماد على ميليشيات ''المجلس الإنتقالي الجنوبي'' كورقة رابحة أخيرة لمساعدتها في فرض السيطرة على المهرة، ويعتقد أنها قد شرعت فعلا في ذلك منذ أشهر، ولكن سيظل السؤال الجوهري قائما حول ما إذا كان ذلك سيساعدها، أو سيمهد لها الطريق، لتنفيذ مشروعها الاستراتيجي.

الأمر الأخر، كما يقول الشيخ الحريزي، إن السعوديين ليس لديهم وحدات قتالية تقتال على الأرض، ويستخدمون المجندين اليمنيين للقتال نيابة عنهم، إلا أن هؤلاء الآن – كما يؤكد: ''بدأوا يتفهمون خطورة ذلك عليهم وعلى محافظتهم، خصوصاً وأن سلوكيات وتصرفات السعودية اليوم أصبحت فوق المزعجة، بعد أن انكشفت نواياها الحقيقية لدى جميع أبناء المهرة''[128]، ما يجعلهم يبحثون عن خيارات أخرى والإنتقالي ،أحداها.

في الواقع؛ من الناحية العملية، يُعتقد أن الرياض بدأت بدعم وتقوية المجلس الإنتقالي الجنوبي مؤخرا في المحافظات الجنوبية، من خلال إدخاله في صفقة التسوية المعروفة بـ''اتفاق الرياض'' المبرم مع السلطات الحكومية الشرعية في مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني 2019؛ الأمر الذي يُعتقد أنه تطور لاحقا إلى إتاحة المجال أمام قوات المجلس للسيطرة على محافظة أرخبيل سوقطره في يونيو/ حزيران 2020، وبفضل ذلك استعادت

(128) الشيخ الحريزي، مرجع توضيحي سابق برقم [31].

الإمارات هيمنتها مجددا على الأرخبيل، بعد عامين تقريبا من فقدانه.[129]

بعد اتفاق الرياض، بدى وكأن المجلس الانتقالي يتحرك على الأرض بشكل أقوى مما كان عليه في السابق؛ حيث أعلن المجلس بدء تنفيذ ما يسمى ''الإدارة الذاتية'' على المحافظات الجنوبية في 25 أبريل/ نيسان 2020، ثم وبعد سيطرته على سوقطره (يونيو/ حزيران) بأيام، دعى انصاره للاحتشاد في ''الغيضة'' عاصمة محافظة المهرة، أوآخر يونيو/ حزيران 2020، لدعم وتحقيق فكرة الإدارة الذاتية للجنوب.

ويعتقد الكثيرون أن هذه الجُرأة لدعوة الاحتشاد في المهرة، جاءت كبالونة اختبار سعودية لقراءة ما يمكن أن يحدث في المحافظة التي يفترض أن لا وجود قوي فيها للمجلس الانتقالي، ومع ذلك، فقد أثارت تلك الدعوة مخاوف الكثيريّن في المحافظة، خصوصاً وأنها جاءت بعد أيام من نجاح السيطرة على المحافظة المجاورة (سوقطره)، وقال رئيس الإعلام بلجنة الاعتصامات، – سالم بلحاف– إن ''نموذج سوقطره، يراد استنساخه وتكراره في المهرة أيضاً''.[130]

وعلى ما يبدو أن تلك المخاوف ساعدت كثيرا على تفجير بالونة الاختبار تلك في وجه السعودية، ذلك حين ارتفعت وتيرة التوترات في المحافظة، والتي عملت بدورها على استعادة تقوية الوحدة المجتمعية والسياسية بين

(129) لمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر، يمكن الإطلاع على: ''المرحلة الثالثة: التحول إلى ''المهرة''، في فقرة ''خلاصة وإستنتاجات''، من الدراسة.

(130) سالم بلحاف، مرجع توضيحي سابق، برقم [43].

أبناء، ومختلف قوى المهرة، ضد تلك الدعوات الخطيرة المتربصة بهم ومحافظتهم، حتى أن الرئيس اليمني ''هادي''، نفسه – والذي ظل صامتا طوال الفترة الماضية– تحرك هذه المرة وحث أبناء محافظة المهرة على توحيد الصف والعمل بروح الفريق الواحد، ومواجهة التحديات الأمنية لتعزيز الأمن والاستقرار، وشدد على أهمية تظافر جهود جميع أبناء المحافظة، سلطة محلية ومجتمع مدني وشخصيات اعتبارية، بمختلف ركائزه ونسيجه الاجتماعي.[131]

وردا على تلك الدعوات، دخلت لجنة الاعتصامات بمشايخها وقبائلها المشاركة فيها والداعمة لها فيما يشبه حالة الطوارئ الاستثنائية، وأعلنت انتشارها في مديرية الغيضة لمنع فعالية المجلس الإنتقالي، وإزاء تلك التوترات الكبيرة، عقدت اللجنة الأمنية العليا بالمحافظة برئاسة المحافظ محمد علي ياسر اجتماعا استثنائيا، وقفت فيه ''أمام التطورات التي تشهدها المحافظة وسبل إنهاء التوتر والحفاظ على الأمن والاستقرار التي تنعم بها المحافظة''، وأقرت ''منع إقامة أي فعالية جماهيرية في المحافظة لأي طرف كان خلال المرحلة الراهنة.''[132].

ومع كل ذلك الاستنفار، أصر المجلس على تنفيذ فعاليته، ولكن في اليوم التالي على الموعد المحدد، وقالت مصادر محلية بالمحافظة إن

(131) ''رئيس الجمهورية يؤكد على أهمية تعزيز الاستقرار بمحافظة المهرة وتوفير الخدمات'' وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ)، في 2020/07/22، على الرابط: https://www.sabanew.net/viewstory/64540.

(132) '' اللجنة الامنية بالمهرة تقر منع إقامة الفعاليات الجماهيرية خلال المرحلة الراهنة''، وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ)، في: 07/25 /2020، على الرابط: https://www.sabanew.net/viewstory/64638.

هذا الإصرار جاء بناء على وعود سعودية بالتسهيل وضمان الحماية، وهو ماحدث بالفعل.

ويعزز هذا، ما ذهب إليه البعض من أن الرياض بعد أن واجهت صعوبات جمة في السيطرة على هذه المحافظة كليا خلال السنوات الثلاث من تواجدها هناك، بدأت مؤخرا بالاعتماد فعلا على خيار المجلس الانتقالي، كسيناريو يمكن ترجيح نجاحه لمساعدتها في تقوية وتعزيز حضورها في المحافظة، خصوصاً بعد نجاح الأمر عينُه مع الإمارات في محافظتي عدن وسوقطره، ومنذ أشهر يتواجد رئيس المجلس الإنتقالي عيدروس الزبيدي في العاصمة الرياض، ويحظى بامتيازات واهتمام سعودي كبير، يعتقد أن لذلك علاقة برغبة المملكة في تحويل المجلس ليكون تحت رعايتها، لاستغلاله كقوة مؤثرة على الأرض الجنوبية، بدلا عن الإمارات التي ظل الزبيدي وأسرته – مع عدد من قيادات المجلس العليا وأسرهم– يسكنون فيها بعد أشهر قليلة من تشكل المجلس في مايو/ آيار 2017.

ومع كل ذلك، يُعتقد أيضاً أن خيار الاعتماد على الإنتقالي قد لا يكون مجديا في محافظة مثل المهرة، التي تختلف ظروفها وبيئتها كثيرا عن ''عدن''، كما تختلف ظروفها السياسية والعسكرية عن ''سوقطره''، ولعل أهم عامل اختلاف بينها يكمن في مجاورة المهرة لسلطنة عمان، الأمر الذي ساعد وأدى إلى تشكل رأي عام كبير فيها ضد التواجد السعودي، كما تشكلت فيها قوات قبلية مسلحة منذ ثلاث سنوات، وهي تحظى بدعم عماني كبير لإبقاء أمنها القومي آمنا؛ أضف إلى ذلك – وهذا أحد

عوامل الاختلاف الكبيرة- أن حضور الانتقالي في المهرة ما يزال ضعيفا، كل ذلك يجعل من إمكانية استنساخ سيناريو عدن، أو سوقطره، خيارا صعبا- إلى حد ما.

أما في حالة إصرار السعودية على تقوية الإنتقالي بالمهرة؛ عبر إمداده بالدعم اللوجستي وبالمقاتلين من خارج المحافظة لتقوية حضوره في المهرة، كما حدث في سوقطره؛ فمن المرجح أن تتحول المهرة إلى ساحة حرب أكثر دموية، بين اليمنيين أنفسهم، خصوصاً وأن القبائل المهرية المسلحة المناهضة للسعودية متوثبة ومستعدة للتضحية، ولم يعد من الممكن تجاهلها أو تجاوزها اليوم بسهولة، عبر استخدام مثل هذه الكيانات المحلية الوكيلة.

ويقول الشيخ الحريزي في رده على سؤالنا بشأن موقفهم في حال ما إذا استخدمت السعودية والإمارات ميليشيات الانتقالي للسيطرة على المهرة، كما حدث في عدن[133]: ''نحن حاليا في حالة استنفار، إستعدادا لهؤلاء المجرمين إذا ما فكروا بالوصول إلى المهرة''، وأضاف: ''نحن بشكل عام نعد أنفسنا جيدا لمواجهة أية قوات غازية، سواء كان التحالف نفسه أو النخبة الإماراتية أو السعودية أو مليشيات الانتقالي، ولا يمكننا أن نستسلم ونسلم محافظتنا لأحد''.

(133) تنويه من الباحث: اقتصر السؤال على الاستشهاد بمحافظة عدن، دون سوقطره، كون المقابلة مع الشيخ الحريزي أجريت في مطلع سبتمبر/ أيلول 2019، (بالعودة إلى المرجع التوضيحي رقم [31])، أي بعد أيام قليلة من استيلاء ميليشيات المجلس الإنتقالي على محافظة عدن في أغسطس/ آب 2019، وقبل وصولهم إلى إجتياح محافظة أرخبيل سوقطره في يونيو/ حزيران 2020.

5. زاوية أخرى من السيناريوهات:

بشكل عام، قد يمكن ملاحظة أن كافة السيناريوهات – المذكورة آنفا– ترتبط أكثر بالصراع القائم من زاوية واحدة، وهو: ما إذا كان التواجد السعودي في المهرة يقوم أساسا على رغبة في تنفيذ مشروعها الاستراتيجي (إنشاء أنبوب نفط وميناء في المهرة).

ومن خلال ذلك، نجد أن هنالك ثلاثة سيناريوهات، من بين الأربعة السابقة، تحمل نتائج عالية المخاطر بالنسبة لكافة الأطراف (السعودية، عمان، اليمن)، لكنها قد تكون أعلى بكثير بالنسبة للسعوديين (من حيث إمكانية تنفيذ مشروعهم النفطي من عدمه)، كما هو موضح في سياق كل سيناريو، فيما عدى السيناريو الثالث، الذي يحمل مخاطر أقل، وهو بكل تأكيد أقل السيناريوهات خطورة، لكنه ليس الأسهل في إمكانية حدوثه، لما فيه من تعقيدات، أوردناها ضمنيا في سياقه.

أما إذا نظرنا إلى الصراع من زاوية أخرى، واعتبرنا أن مشروع مد الأنبوب النفطي ليس إلا جزءا من أهداف التواجد السعودي في المهرة، فيمكن الحديث هنا عن سيناريوهات أخرى محتملة لتوجهات الصراع – السعودي العماني– في المهرة.

فعلى سبيل المثال؛ لو نظرنا إلى أن رغبة السعودية من تكثيف تواجدها في هذه المحافظة الملاصقة لسلطنة عمان، إنما تهدف منه تصفية صراعها مع مسقط، في إطار صراعها الإقليمي المستعر، فلا يستبعد هنا أن تسعى

الرياض إلى محاولة فرض حصار مطبق على السلطنة، والتضييق عليها بريًا من خلال سيطرتها على المنفذ البري الوحيد المتبقي لها مع اليمن، وهنا ستكون الإمارات جزءا من الخطة، كونها الدولة الثالثة (إلى جانب اليمن، والسعودية نفسها) التي ترتبط بحدود ومنافذ برية مع السلطنة.

وبالتالي: بعد أن تنجح المملكة في فرض سيطرة عسكرية وإدارية على المهرة (منافذها البرية تحديدا) بشكل تام، بحيث تكون هي المتحكمة كليا بحركة الدخول والخروج هناك؛ فسيكون الحلف السعودي الإماراتي، (في منطقة الخليج، والأقليم أيضاً)، قد تمّكّن من تطويق عمان بريًا من كافة الإتجاهات، بما يمكنها ذلك من فرض حصار بري كلي عليها في أي وقت في المستقبل.

وهذا بالطبع سيؤثر على حركة التبادل التجاري لعمان مع جارتيها الخليجيتين، وبحسب الأرقام: فإن حجم التبادل التجاري (البري) بين السعودية وعمان "قارب الـ9 مليارات ريال حتى نهاية الربع الثالث من عام 2019، حيث بلغ إجمالي الصادرات العمانية إلى المملكة نحو 5.9 مليار ريال، وبلغت الصادرات السعودية غير النفطية إلى عمان نحو 3.4 مليارات ريال، بما يعادل 10.4 % من إجمالي صادرات المملكة إلى دول مجلس التعاون الخليجي."[134].

(134) "مسؤول عماني: افتتاح المنفذ البري المباشر بين السعودية والسلطنة قريبًا"، موقع أرقام، في 2019/12/16، على الرابط: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1335673.

أما التبادل التجاري مع الإمارات فالأرقام أكبر؛ فعلى سبيل المثال، تفيد الإحصاءات الإماراتية الرسمية أن أكثر من مليون مسافر مر بين الدولتين عبر منفذ ''حتا'' الإماراتي الرئيسي، خلال تسعة أشهر عام 2018، بحسب مدير إدارة المراكز الجمركية البرية في جمارك دبي، الذي أكد أيضاً على أن تجارة دبي مع سلطنة عُمان، عبر هذا المنفذ الحدودي، شهدت ''نمواً متزايداً، مسجلة 34%، إلى 25.7 مليار درهم، خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2018، مقارنة بنفس الفترة من العام 2017 السابق.''[135].

ومع أن سلطنة عمان بالأساس تعتبر دولة بحرية، وتمتلك شريط ساحلي طويل (2092 كلم)، 80% منه تقريبا يمتد على بحر مفتوح، ما يجعل اعتمادها أكثر على موانئها البحرية في معظم تجارتها الخارجية، في الوقت الذي تضع فيه آمالا عريضة على موانئها البحرية لتنشيط حركتها التجارية المستقبلية أكثر، مع بدء العمل على المشروع الصيني (طريق الحَريّر) البحري؛ إلا أن أي اختلال جديد في ميزانها الإقتصادي الحالي، قد يؤثر كثيرا على مواقفها السياسية الثابتة.

وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية الكبيرة، التي ورثها السلطان العماني الجديد هيثم بن طارق، حيث ''من المتوقع أن يصل عجز ميزانية السلطنة إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بعد تراجع الإيرادات.''،

(135) ''مليون مسافر يعبرون منفذ حتا الحدودية مع سلطنة عمان خلال 9 أشهر''، وكالة (وام) الإماراتية، في 2018/11/24، على الرابط: http://wam.ae/ar/details/1395302722674.

كما يقول تقرير ''الفاينينشال تايمز'' البريطانية[136]، فإن مسقط لا ينقصها أي اهتزازات إقتصادية أخرى، قد تنزلق بها إلى أتون اضطرابات اجتماعية، ويضطر سلطانها الجديد اللجوء إلى أحضان جاراته الثرية، للموائمة بين حساباته السياسية والاقتصادية، بعد عقود من الصراع المرير الذي انتهجته السلطنة لانتزاع استقلاليتها الذاتية بعيدا عن الصراعات الإقليمية، دون الإرتماء في تلك الأحضان التي تتربص بها، وفي هذا السياق، قال جون سفاكياناكيس، أستاذ بجامعة كامبريدج: ''بالنظر إلى العبء النقدي، ستضطر عُمان للجوء إلى دول الجوار الخليجية للحصول على دعم نقدي مباشر أو غير مباشر''، واستطرد سفاكياناكيس: ''لكن هذا يمثل معضلة، فقد يخاطر أخذ الأموال من الإمارات بحيادية عمان؛ لأنَّ ذلك سيقربها من تحالف أبوظبي–الرياض''[137].

ووفقاً لمسؤول غربي، حسب الصحيفة البريطانية نفسها: ''تجري مفاوضات بشأن استثمارات إماراتية في مشروعات عمانية، بدلاً من وديعة مالية، حتى حدود اللحظة، لكن يراود الكثير من العمانيين شكوكاً عميقة حول نوايا الإمارات، وقد ترفض القيادة الشروط المسبقة للدعم الذي قد يقوض استقلال مسقط الثمين، ويقول مصرفيون أيضاً إنَّ هناك محادثات سرية مع قطر بشأن المساعدة المالية؛ إذ تحرص الدوحة على سداد المقابل لدعم عمان اللوجستي في ''التغلب على الحصار''[138].

(136) مرجع سابق، برقم [126].

(137) المرجع السابق نفسه.

(138) المرجع السابق نفسه.

وفي ظل كل هذه الصراعات الجيوسياسية والجيواقتصادية؛ لا يستبعد أن يتطور الأمر إلى ما هو أسوأ بكثير، ضمن سيناريوهات أخرى، من المتوقع حدوث إحداها في حال وسعت الإمارات من توجهاتها الجيوبوليتيكة، وبدأت تتصرف كضابط مرور بحري على المحيط الهندي، وسيكون السيناريو المتوقع هنا هو: إمكانية فرض سيطرة عسكرية إماراتية على المنطقة البحرية الممتدة من بحر العرب (جنوب شرق اليمن، وجنوب غرب عمان)، حتى البحر الأحمر (غرب اليمن)، خصوصاً وأن الإمارات أصبحت هي المسيطرة حاليا على جزء كبير من خط الملاحة البحرية في هذا الجزء الحيوي الهام، من خلال تواجدها في أرخبيل سوقطره (على المحيط الهندي)، وبقية الموانئ اليمنية الأخرى، الممتدة حتى مضيق باب المندب (على البحر الأحمر).

وهناك سيناريو آخر أيضاً، قد يحدث في حال نجحت السعودية في مد أنبوبها النفطي عبر محافظة المهرة إلى بحر العرب، وسيكون السيناريو المتوقع هنا –كما ذكرنا سابقا– هو: ضرب الأهمية التجارية لموانئ عمان – (لا سيما ميناء الدقم)– في مقتل، خصوصاً إذا ما اعتبرنا أن أهميتها التجارية – بالنسبة لمشروع طريق الحرير الصيني تحديدا– تكمن في كونها تشكل حلقة وصل بين خطوط الشحن البحرية من الصين خصوصاً، ودول شرق أسيا عموماً؛ وبين خطوط النقل البرية من عمان نحو بقية دول الخليج الأخرى– المحشورة في الخليج العربي، بعيدا عن أي بحر مفتوح.

وهنا، يمكن تلخيص نتيجة اتجاهات السيناريوهات الثلاثة أعلاه، بأنها

ستصب في مصلحة الطرف الأقوى (تحالف الرياض – أبو ظبي)، لكن يبقى توقع مضاعفاتها (تداعياتها)، على اليمن بشكل خاص، والمنطقة عموماً، مرهونا بحجم مطامع وطموحات هذا التحالف، الجيوسياسية، على مستوى اليمن والمنطقة؛ ما يجعل التوقعات مفتوحة أمام كافة الخيارات، بما في ذلك – ولا يستبعد– نشوب الحرب الاقليمية المنتظرة مع إيران، بقيادة التحالف: السعودي – الإماراتي – الأمريكي (لعل "الديناميكيات المتغيرة في المنطقة"– التي تحدث عنها مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأدنى، ديفيد شينكر– مؤخرا– وقال إن بلاده استفادت منها لتعميق علاقاتها مع دول الخليج[139]، وجرها إلى التطبيع مع إسرائيل– تمهد لهذا الخيار، في نهاية المطاف، لكن يبقى هذا الأمر– بالتأكيد– مرتبطا بفوز الرئيس الأمريكي الحالي، دونالد ترمب، بالإنتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020).

6. سيناريو استثنائي

وعلى أية حال، سيبقى هناك سيناريو آخر، قد يكون استثنائيا في حال حدوثه، لما قد يفضي إليه من إنهاء لهذا الصراع الخليجي المتستر بحرب اليمن، وذلك فقط في حال مضت الأمور بشكلها الطبيعي المفترض دون أي تعقيدات؛ مالم فقد تتشعب عنه عدة سيناريوهات (احتمالات) أخرى.

يتمثل الجزء الحسن في هذا السيناريو، بانتهاء الحرب الداخلية في اليمن،

(139) "إيجاز خاص عبر الهاتف مع ديفيد شينكر، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى"، وزارة الخارجية الأمريكية، في: 2020/10/22، على الرابط:
https://cutt.ly/vhSkc4a

في إطار حوار سياسي يفضي إلى سلام حقيقي ودائم بين كافة أطراف الصراع الداخلية والخارجية، فمن شأن هذا السيناريو أن ينهي عمليات التحالف العربي في البلاد، وينتهي التواجد السعودي والإماراتي في الأراض اليمنية، ويعيد لليمن قراره السيادي على كافة أراضيه، وفق شروط السلام المطلوب والصيغة التوافقية التي يفترض أن ينتهي إليها هذا السلام برعاية الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

وهو سيناريو ما يزال بعيد المنال حتى اللحظة، نتيجة التعقيدات التي أحدثتها التدخلات الخارجية، وما ألحقته من أضرار واختلالات داخلية واسعة، طالت كافة الجوانب السياسية والإجتماعية والثقافية والفكرية، وما تبعها من شقوق طائفية ومناطقية.

ولكنه أيضاً ممكن الحدوث؛ في حال حدثت متغيرات جوهرية (دولية، أو أقليمية، أو محلية) من شأنها أن تعيد القرار إلى اليمنيين أنفسهم.

(انتهى)

المراجع، والهوامش:

1. أنظر البيان المشترك الصادر عن دول التحالف العربي بقيادة السعودية بشأن تدخلها في الحرب باليمن فجر الـ26 من مارس/ آذار 2015، ويمكن الحصول عليه من الرابط: https://www.alwatan.com.sa/article/256807

2. كمحافظات: عدن، ولحج، وشبوة، وأجزاء كبيرة من محافظة الضالع، والتي تقع جميعها أيضاً في الجزء الجنوبي من اليمن، أو ما كان يعرف بـ"جمهورية اليمن اليمن الديمقراطية الشعبية" قبل توحد شطري اليمن الشمالي والجنوبي، في 22 مايو 1990.

3. في الجزء الشمالي من اليمن سعت الإمارات إلى تحرير مدينة وميناء المخأ، ومديرية ذوباب، الساحليتين الواقعتين في محافظة تعز، إلى جانب أجزاء من الشريط الساحلي الغربي لمحافظة الحديدة.

4. تقع المناطق التي تسيطر عليها الإمارات، على طول أمتداد الشريط الساحلي اليمني المطل على المحيط الهندي؛ من مضيق باب المندب غربا، مرورا بخليج عدن جنوبا وبحر العرب شرقا، حتى نهاية الشريط الساحلي اليمني في محافظة المهرة أقصى الشرق، عند آخر نقطة التقاء مع الحدود البحرية لسلطنة عمان.

5. تعتبر محافظة حضرموت - شرق اليمن- أكبر محافظة يمنية من حيث المساحة (تصل مساحتها إلى نحو 190,000كم مربع- أي بنسبة تصل إلى 36% تقريبا من مساحة اليمن الكلية)، وتقسم المحافظة جغرافيا إلى قسمين: حضرموت الساحل، وعاصمتها المكلا؛ وحضرموت الوادي، وعاصمتها مدينة سيئون- وهو الجزء الذي يرتبط بأكبر حدود برية يمنية مع السعودية.

6. المركز الوطني للمعلومات/ نبذة تعريفية عن محافظة المهرة/ على الرابط:

https://yemen-nic.info/gover/almahraa/brife/

7. المرجع السابق/ مع التنويه إلى أننا وجدنا بعض التباينات في تحديد المساحة الكلية لمحافظة المهرة؛ فمثلا حدد أطلس بيانات العالم مساحة المهرة

بـ"82,405" كيلـو متـر مربـع. ويمكـن الوصـول إليـه مـن الرابـط:

https://ar.knoema.com/atlas/%d8%a7%d984%%d98%a%d9%85%d986%/Al-Mahrah

8. المرجع السابق/ برقم [6].

(تنويـه مـن الباحـث: مـن خـلال إجـراء عمليـة اسـقاط حسـابية، فمـن المتوقـع أن يصـل عـدد سـكان المهـرة فـي الوقـت الحالـي إلـى 150 ألـف نسـمة، تقريبـا- علـى أسـاس احتسـاب معـدل النمـو السـكاني فـي البـلاد عنـد معـدل: 3.5 % سـنويا).

9. المرجع السابق/ برقم [6].

10. محافظة المهرة/ موسوعة ويكيبيديا باللغة العربية

11. تولـى الدكتـور رشـيد باربـاع منصـب وزيـر النفـط باليمـن خـلال الفتـرة: 2001 – 2006

12. موقـع الإسـتثمار نـت، د. رشـيد صالـح باربـاع، دراسـة: "رؤيـة اسـتراتيجية لرفـع إنتـاج النفـط فـي اليمـن"، فـي 2009/10/11، علـى الرابـط: http://www.alestethmar.net/news-5348.html

13. موقـع الإسـتثمار نـت، تقريـر: "إرتفـاع قطاعـات النفـط الإنتاجيـة والإستكشـافية فـي ظـل الوحـدة إلـى 50 قطاعًـا"، فـي 2011/05/22، علـى الرابـط: http://www.alestethmar.net/news.php?id=7181

14. موقـع الإسـتثمار نـت، خبـر: "اليمـن يعلـن عـن 15 قطاعـاً نفطيـاً بحريـاً وبريـاً جديـداً للتنافـس"، فـي 2013/03/23، علـى الرابـط: http://www.alestethmar.net/news.php?id=16660

15. كل االتفاصيـل الـواردة تحـت هـذا العنـوان، مـن بيانـات وأرقـام وتواريـخ، مأخـوذة مـن أرشـيف الخـاص للباحـث، وتـم التأكـد منهـا، بمقارنتهـا بمجموعـة مـن الأخبـار والتقاريـر والدراسـات التـي تتحـدث عـن هـذه الجزئيـات، إلـى جانـب عـدد مـن المواقـع الرسـمية المعنيـة بهـذه الجوانـب.

16. قوات التحالف تسيطر على مرفأ نفطي يمني من تنظيم" /وكالة رويترز القاعدة": https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0XM0F3 /2016 على الرابط

17. بحسب تقارير دولية ومحلية متنوعة، بينها تقرير لمنظمة العفو الدولية، في 12 يوليو/ تموز 2018، على الرابط:

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/07/disappearances-and-torture-in-southern-yemen-detention-facilities-must-be-investigated-as-war-crimes/

وتحقيق استقصائي لوكالة "اسوشيتد برس" الأمريكية، نشر موقع الجزيرة نت ترجمة ملخصة له في 2017/6/22، على الرابط: https://bit.ly/3nu1AKa

18. "The UAE›s Ulterior Motives in Yemen", stratfor, Nov 28, 2017, on the link: https://worldview.stratfor.com/article/uaes-ulterior-motives-yemen

19. "تحقيق حصري للموقع بوست يكشف قصة وصول السعودية إلى المهرة وتحويلها مطار الغيضة إلى قاعدة عسكرية - إنفوجرافيك (1-2)"، 3 أبريل 2019، على الرابط:

https://almawqeapost.net/reports/39490

20. Saudi Arabia and the UAE in al-Mahra: Securing Interests," Disrupting Local Order, and Shaping a Southern Military", Brian M. Perkins, March 1, 2019, on the link:

https://jamestown.org/program/saudi-arabia-and-the-uae-in-al-mahra-securing-interests-disrupting-local-order-and-shaping-a-southern-military/

21. بعد مرور عامين ونصف تقريبا من الحرب، لم يتبق من العشر الدول المشاركة في إطار التحالف العربي، سوى دولتي السعودية والإمارات، بعد

انسحاب بقية الدول الأخرى، سواء بالإعلان رسميا عن ذلك، كما فعلت المغرب، أو بالانسحاب الصامت كما كان حال عدد من الدول، بينها الأردن، فيما ظلت دول أخرى كالبحرين أقل حضورا واشتراكا في الحرب، وقصرت باكستان مشاركتها على تدريب القوات السعودية، وظلت السودان هي الإستثناء الوحيد من خلال تواجد قواتها على الأرض في عدد من المناطق، لا سيما على الحدود الجنوبية السعودية.

22. مرجع سابق، برقم [20]

23. مرجع سابق، برقم [18]

24. Emiratis, Omanis, Saudis: the rising competition for" Yemen's Al Mahra", by Eleonora Ardemagni, Ise, in December /28/12/28th, 2017, link: https://blogs.lse.ac.uk/mec/2017 emiratis-omanis-saudis-the-rising-competition-for-yemens- /al-mahra

25. "Saudi-coalition takes over Yemen's Al-Mahrah ports", MEMO, November 17, 2017, link: https://www. middleeastmonitor.com/20171117-saudi-coalition-takes- /over-yemens-al-mahrah-ports

26. مقابلات مباشرة أجراها الباحث مع عدد من المشايخ والناشطين في لجنة الإعتصام السلمية لأبناء المهرة

27. مرجع سابق، برقم [20]

28. عُين "محمد عبد الله كده" محافظا للمهرة في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015م، خلفا للمحافظ "محمد عبد الله ياسر"، الذي أعيد تعيينه مجددا مؤخرا في 2020 خلفا للمحافظ المغضوب عليه "راجح سعيد باكريت" الذي جاءت به السعودية محافظا للمهرة بدلا عن المحافظ "كده"، بعد إقالته في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 بسبب وقفه إلى صف القبائل المعترضة على تواجد القوات السعودية بمحافظتهم، وعملت على منع الضباط والجنود السعوديين من دخول مطار الغيظة لدى وصولهم في اليوم الأول.

29. "Saudi, UAE involvement in eastern Yemen unsettles Oman", Giorgio Cafiero, in Feb 1, 2018, link: https://www.al-monitor.saudi-uae-involvement-/01/com/pulse/originals/2018eastern-yemen-oman-border.html#ixzz6V7xd5iu7

30. كان الشيخ الحريزي في السابق يتولى منصب وكيل محافظة المهرة لشئون الصحراء، وقدم استقالته ليتفرع لمناهضة التواجد السعودي في المحافظة، وحاليا يتولى منصب نائب رئيس لجنة الإعتصامات السلمية في المهرة، ويوصف بأنه رجل عُمان الأقوى في المهرة.

31. تحدث الشيخ الحريزي إلى الباحث في مقابلة صحفية خاصة مسجلة، أجريت معه بشكل مباشر، في مطلع سبتمبر/ أيلول 2019، في منزله بـ"الغيضة" عاصمة المهرة.

32. عامر كلشات: هو سياسي من قيادات المهرة، ويتولى منصب رئيس فرع حزب المؤتمر الشعبي العام بالمحافظة، وأختير ليكون رئيسا للجنة المنظمة للإعتصامات السلمية بالمهرة (المناهضة للتواجد السعودي).

33. تحدث إلى الباحث في مقابلة خاصة مسجلة، أجريت معه في مطلع سبتمبر/ أيلول 2019، في منزله بـ"الغيضة" عاصمة المهرة.

34. مركز كارنيجي للشرق الأوسط (صدى)، "تشابُك المصالح الأمنية والاقتصادية للإمارات في اليمن"، الكاتبة إليونورا أردماني، في 19 تموز/يوليو 2018، على الرابط: https://carnegie-mec.org/sada/76877

35. مرجع سابق، برقم [18]

36. المرجع السابق نفسه.

37. "Vying for Paradise? What Socotra Means for the UAE and Saudi Arabia"/ LSE/ By Eleonora Ardemagni/June 11th, 2018, On link:

vying-for-paradise-/11/06/https://blogs.lse.ac.uk/mec/2018

/what-socotra-means-for-the-uae-and-saudi-arabia

38. Oman", Britannica, By Jill Ann Crystal, Last Updated: Sep" :11, 2020, Link

https://www.britannica.com/place/Oman/Trade

39. "دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره"، مركز الجزيرة للدراسات، د. علي الذهب، في 10 يوليو/تموز 2017، على الرابط: https://studies. html.170710081445847/07/aljazeera.net/ar/reports/2017

40. "Abu Dhabi's quest for an eighth emirate in Yemen"/ Jakob Reimann / MiddlEeastEye website/ On link: https:// www.middleeasteye.net/opinion/abu-dhabis-quest-eighth-emirate-yemen

41. وكالة الأنباء اليمنية الحكومية (سبأ)، "صدور قرار جمهوري بتعيين محافظاً ووكيلاً لسوقطره"، في 2018/4/12، على الرابط: https://www. sabanew.net/viewstory/31699

42. موقع "يمن شباب نت"، "محروس: السعودية استخدمت سوقطره ورقة ضغط على الشرعية ومهدت سقوطها بيد ميلشيات الامارات"، في 23 يونيو 2020، على الرابط: https://yemenshabab.net/news/57377

43. تصريحات خاصة أدلى بها بلحاف للباحث في إتصال تلفوني، مطلع أكتوبر/ تشرين الأول 2020

44. The UAE is gradually eclipsing Saudi Arabia in Yemen"," :By: Jonathan Fenton-Harvey, in 30 June, 2020, link

/29/6/https://english.alaraby.co.uk/english/amp/comment/2020 the-uae-is-gradually-eclipsing-saudi-arabia-in-yemen?__ twitter_impression=true

45. السلطان عبد الله بن عيسى آل عفرار، هو أحد أكبر الشخصيات القيادية

المؤثرة لما يحظى به من إجماع كبير بين أبناء المهرة وسوقطره، كونه يتولى منصب رئيس المجلس العام لأبناء محافظتي المهرة وسوقطره، وكان حينها يعد أحد الأذرع الهامة، الكبيرة والرئيسة، لسلطنة عمان التي يحمل جنسيتها منذ فترة طويلة. لكن يعتقد أن مواقفه تغيرت مؤخرا لتصب في مصلحة السعودية التي يعتقد مناهضوها أنها نجحت في استقطابه منذ أوآخر العام 2019 تقريبا.

46. عدن الغد، "بن عفرار يرفض تشكيل قوات حزام امنية بالمهرة ويتمسك بمطالب اقليم مستقل للمهرة وسوقطره، في 10/28/ 2017، على الرابط: http://adengad.net/news/284748/#ixzz6XmlqqHEF

47. يقصد بأقليم المهرة وسوقطره المستقل على حدود 1967، أي قبل خروج آخر جندي بريطاني من جنوب اليمن في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967، حين كانت المحافظتين تتبعان السلطنة المهرية التي كانت تحكم من سلاطين أسرة آل عفرار.

48. "عدن الغد"، المرجع السابق رقم [46].

49. موقع "يمن شباب نت" الأخباري، "سلطة المهرة تضع ستة شروط للتحالف لإعادة تشغيل مطار الغيظة"، في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، على الرابط: https://www.yemenshabab.net/news/29769

50. المصدر السابق.

51. للمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر، يمكن العودة إلى المرجع رقم [28]

52. تفيد المعلومات المنشورة أن القوات السعودية أرسلت أول تعزيزات عسكرية إلى ميناء نشطون في 18 يناير/ كانون الأول -2017 أي بعد شهرين فقط من وصولها المحافظة.

53. مرجع سابق، برقم [19].

54. تم التواصل مع المصدر من قبل الباحث عبر التلفون، في أوآخر شهر سبتمبر/ أيلول 2020، وتحدث إلينا المصدر تحت شرط عدم الإشارة إلى هويته، خشية أمور كثيرة، بينها الإحترازات الأمنية والوظيفية.

55. وكالة الأنباء السعودية (واس)، "التحالف يعلن الإغلاق المؤقت لكافة المنافذ اليمنية الجوية والبحرية والبرية إضافة أولى وأخيرة"، في 06/11/2017، على الرابط: https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1684681

56. وكالة الأنباء السعودية (واس)، "التحالف يعلن الإغلاق المؤقت لكافة المنافذ اليمنية الجوية والبحرية والبرية"، في 06/11/2017، على الرابط: https:// www.spa.gov.sa/1684680

57. وكالة الأنباء السعودية (واس)، "المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن : إطلاق المليشيات الحوثية صاروخًا باليستيًا على الرياض عمل همجي وعبثي إضافة رابعة"، في 06/11/2017، على الرابط: https:// www.spa.gov.sa/1684666

58. صفحة رقم 35 من التقرير الرابع عن فريق الخبراء الدوليين المعني باليمن، التابع للجنة الجزاءات الدولية المشكلة من مجلس الأمن الدولي بشأن اليمن. قدم التقرير إلى مجلس الأمن بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2018، برقم 68/S/2018، ويمكن الحصول عليه بهذا الرقم من الرابط: https://www. un.org/securitycouncil/ar/sanctions/2140/panel-of-experts/ reports

59. المرجع السابق نفسه، ص 36.

60. المرجع نفسه، ص 43.

61. المرجع نفسه، ص 15.

62. تم التعريف بالشيخ علي الحريزي في المرجع رقم [30].

63. تم التعريف بالقيادي السياسي عامر سعد كلشات في المرجع رقم [32].

64. لقاء مسجل مع الباحث/ تم الإشارة إليه بمرجع رقم [31] .

65. لقاء مسجل مع الباحث/ تم الإشارة إليه بمرجع رقم [33].

66. أخذت هذه النقاط، بالنص، من المسئول الإعلامي للجنة الإعتصام بالمهرة، سالم بلحاف، في سبتمبر/ أيلول 2019. وقد وجدنا من خلال رصدنا للأخبار المنتشرة في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الإجتماعي، وجود بعض الإختلافات في صياغة وعرض هذه النقاط، إلا أنها بشكل عام تدور جميعها حول النقاط الست المذكورة ولا تخرج عنها.

67. المسئول الإعلامي للجنة الإعتصامات، سالم بلحاف، في لقاء مع الباحث، في سبتمبر/ أيلول 2019.

68. لقاء مسجل مع الباحث/ تمت الإشارة إليه بمرجع رقم [31].

69. أكد لنا مصدر مطلع، يعمل في مؤسسة هامة بالمهرة، أن السعودية تمنح مبلغ لا يقل عن 20 ألف ريال سعودي شهريا لكل زعيم قبيلة موالي لها، يتم تسليمها لهم كل ثلاثة أشهر تحت إسم "إكرامية".

70. يمتلك الشيخ علي الحريزي موكبا كبيرا من المسلحين، مع ترسانة أسلحة خفيفة ومتوسطة، ضمن حراسته الشخصية سواء في منزله في الغيضة أم الذين يرافقونه في معظم تحركاته، إلى جانب عدد كبير من المسلحين موزعين في العاصمة الغيضة وداخل قبيلته (الحراوز)، وبعضهم ينتشرون في الصحاري وفي مناطق قبلية أخرى موالية، ومحاددة، لعمان.

71. لقاء مسجل مع الباحث/ تمت الإشارة إليه بمرجع رقم [33].

72. لقاء مسجل للباحث مع القيادية في لجنة المرأة المهرية في لجنة الإعتصامات، في سبتمبر -2019 فضلت عدم كشف هويتها لأسباب خاصة.

73. أعلن المجلس الإنتقالي الجنوبي الإدارة الذاتية لمحافظات جنوب اليمن في 25 أبريل/ نيسان 2020، وكلّف القوات العسكرية والأمنية التابعة له تنفيذ حالة الطوارئ والإدارة الذاتية. وأتهمته الحكومة اليمنية الشرعية بمواصلة التمرد المسلح على الشرعية، والانقلاب على "اتفاق الرياض" الذي رعته السعودية وتم توقيعه في العاصمة السعودية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019.

74. كان الموقف السعودي ثابتا منذ البداية، ضد الإعتراف أو التعامل هذا الكيان المتشكل بدعم إماراتي في مايو/ آيار 2017، غير أن المملكة بدت وكأنها

قد غيرت من موقفها من بعد دعوة المجلس وقبوله المشاركة في مباحثات جدة، غير المباشرة، مع الحكومة اليمنية الشرعية، عقب انقلاب المجلس على الحكومة وطردها من عدن في أغسطس/ آب 2019، وأنتهت مباحثات جدة بتوقيع ما عرف بـ"إتفاق الرياض" في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، بالعاصمة السعودية.

75. وبدلا من ذلك، يمكنك أن تجد النزعة المناطقية بين المحافظات الجنوبية أقوى بكثير من النزعة القبلية، حتى أن أحداث عدن الدامية التي جرت في 13 يناير 1986، اتسمت - في نسبة كبيرة منها- بهذه النزعة المناطقية. كما أنك تجد اليوم هذه النزعة المناطقية أكثر حضورا في حضرموت والضالع ويافع وأبين.

76. وتحديدا في المناطق الشمالية الشرقية، والمرتفعات الشمالية العليا والوسطى، ومناطق شمال الشمال.

77. تواصل تلفوني للباحث مع بلحاف حول هذا الأمر، في أكتوبر/ تشرين الأول 2020

78. تواصل الباحث في هذا الجانب مع عدد من المصادر الخاصة التي تمتلك خلفية معرفية وباع في هذا الملف، وخلص من خلالها إلى هذه الصيغة التقريبة للتوزيعات القبلية.

79. حتى أنك تجد أن نسبة القبائل المهرية التي تسكن في محافظة "صلالة" - في أقليم "ظفار" بعمان- ربما تفوق نسبة القبائل العمانية/ وفقا للمصدر المسئول بالمحافظة/ تمت الإشارة إليه بالمرجع التوضيحي رقم [54].

80. سالم بلحاف، بالعودة إلى المرجع التوضيحي رقم [77].

81. نفس المصدر المحلي المسئول الذي سبق الإشارة إليه في المرجع التوضيحي رقم [54].

82. في مقابلتين منفصلتين أجراهما الباحث مع أمين سر التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري بالمهرة "سالم محمد سليمان"، وأمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي بالمهرة "عبد الحكيم التميمي"، مطلع سبتمبر/ أيلول 2019.

83. نفس المرجع السابق.

84. مقابلة مباشرة ومسجلة أجراها الباحث مع أمين سر التنظيم الناصري بمحافظة المهرة "سالم محمد سليمان"، تمت الإشارة إليها بالمرجع رقم [82].

85. موقع "يمن شباب نت"، خبر: "إصلاح المهرة: لن نحيد عن الإجماع المهري ونرفض محاولات جر المحافظة للصراعات"، في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، على الرابط: https://yemenshabab.net/news/50795

86. تم تناولها في فقرة سابقة تحت عنوان "مكافحة التهريب.. حجة التواجد السعودي".

87. وكالة رويترز، " حصري-مسؤولون: إيران تصعد إمدادات السلاح للحوثيين عن طريق سلطنة عمان"، في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، على الرابط: https://br.reuters.com/article/oman-houthi-ea6-idARAKCN12K149

88. وكالة الأناضول، "عُمان تنفي استخدام الحوثيين لأراضيها في تهريب أسلحة إلى اليمن"، في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، على الرابط: https://cutt.ly/FhShbmc

ملاحظة: لم نجد البيان الرسمي لوزارة الخارجية العمانية على موقعها الألكتروني، لذلك أكتفينا بنشر أهم ما ورد في البيان عبر وكالة الأناضول في الرابط أعلاه. كما أن وكالة رويترز نفسها أشارت لهذا البيان وأوردت أبرز ما جاء فيه ضمن تقريرها الذي جاء لاحقا، في نفس اليوم على نشر خبرها السابق، ويمكن الإطلاع على هذا التقرير من الرابط المرفق بالمرجع رقم [87].

89. في 18 أغسطس – آب 2020 أصدر سلطان عمان الجديد هيثم بن طارق آل سعيد 28 مرسوما سلطانيا تضمن أحداها تغيير وزير الشئون الخارجية يوسف بن علوي بعد قرابة 22 عاما من توليه هذا المنصب، وتعيين بدر بن حمد البوسعيدي نيابة عنه.

90. جريدة عكاظ السعودية، "...ابن علوي لـ "عكاظ": لم يتصل بنا صالح وليست لنا "علاقة خاصة" بالحوثيين"، في 13 أكتوبر 2016، على الرابط: https://

.www.okaz.com.sa/local/na/1502036

91. تمت الإشارة إلى هذا الأمر بالمرجع رقم [57].

92. موقع وزارة الخارجية العمانية، "بيان حول تصعيد العنف في اليمن"، في 6 نوفمبر- تشرين الثاني 2017، على الرابط: https://www.mofa.gov.om/?p=10770 ، تم الوصول إليه في 3 أكتوبر 2020.

93. وزير الشئون الخارجية العماني (السابق) يوسف بن علوي، لقاء مع جريدة عكاظ، مرجع سابق برقم [90].

94. عامر كلشات، لقاء خاص سبق الإشارة إليه بمرجع رقم [33].

95. الشيخ علي الحريزي، لقاء خاص مع الباحث، سبق الإشارة إليه بمرجع رقم [31] .

96. أنظر الوثائق المرفقة بالدراسة، وثيقة رقم (2).

97. أنظر الوثيقة المرفقة، المرجع السابق نفسه.

98. أنظر الوثائق المرفقة، وثيقة رقم (3).

99. https://bit.ly/2KzCL0R.

100. مقابلة مباشرة ومسجلة أجراها الباحث مع أمين سر التنظيم الناصري بمحافظة المهرة "سالم محمد سليمان"، تمت الإشارة إليها بالمرجع رقم [81].

101. مقابلة مباشرة أجراها الباحث مع الشيخ علي الحريزي/ تمت الإشارة إليها بالمرجع رقم [31].

102. مقابلة مباشرة أجراها الباحث مع القيادي السياسي عامر كلشات/ تمت الإشارة إليها بالمرجع رقم [33].

103. مرجع سابق، تمت الإشارة إليه برقم [98].

104. المعلومات الرئيسية الواردة تحت هذا العنوان، مأخوذة من عدد من المصادر الأرشيفية المكتوبة والمنشورة الكترونيا، مع التصرف بالصياغة من قبل

الباحث.

105. الشيخ علي سالم الحريزي، مقابلة مسجلة مع الباحث/ تمت الإشارة إليها بالمرجع رقم [31].

106. الجزيرة نت، نقلا عن وكالة رويترز، "مضيق هرمز، حقائق عن أهم شريان نفط بالعالم"، في 2019/4/24، على الرابط: https://cutt.ly/chSh8Ej

107. أنظر الوثيقة رقم [4] من الوثائق المرفقة بالدراسة.

108. الجزيرة نت، "من الصين للعالم.. كل ما تود معرفته عن طريق الحرير الجديد"، في 2019/04/26، على الرابط: https://cutt.ly/mhSjraF

109. صحيفة عمان، "سفيرة جمهورية الصين الشعبية تؤكد: السلطنة شريكا مهما في بناء "الحزام والطريق" لما تتمتع به من موقع جغرافي مهم"، في 30 أبريل 2019، على الرابط: https://www.omandaily.om/?p=694847

110. وكالة "شينخوا" الصينية، "مقابلة خاصة: مسئول عماني: مبادرة الحزام والطريق تعني النهضة والتطور لجميع الدول الواقعة عليها"، في 20/10/ 2017، على الرابط: http://arabic.news.cn/2017/20/10/c_136692365.htm

111. Middle East Eye, "Oman's Duqm, a new port city for the Middle East", in 10 February 2019, link: https://www.middleeasteye.net/news/omans-duqm-new-port-city-middle-east

112. تنويه من الباحث: كل ما سيرد تحت هذه الفقرة، بين قوسين مزدوجين صغيريين، تحت العناوين الفرعية من (1 – 2) وحتى (6 – 2)، جميعها فقرات مقتبسة بالنص من تقرير لصحيفة المونيتور الأمريكية، والذي تمت الإشارة إليه في مرجع سابق برقم [29].

113. حرب ظفار، هي انتفاضة القبائل العمانية في منقطة ظفار ضد السلطان سعيد بن تيمور، والد السلطان قابوس، التي بدأت في العام 1962، وحظت

لاحقا بدعم من جنوب اليمن تحت ما عرف حينها بإسم "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل"، ذات التوجّهات الماركسية – اللينينية، عبر الأراضي اليمنية الجنوبية في محافظة المهرة، الأمر الذي يجعل عمان اليوم تخشى من أي إضطرابات سياسية وعسكرية قد تشهدها محافظة المهرة، بما قد يؤثر ذلك على أمنها القومي لإمكانية إنتشار الإضطرابات إلى أراضيها..

114. توضيح: نشر هذا التقرير في العام 2018

115. الشيخ علي الحريزي، مقابلة خاصة مع الباحث، تمت الإشارة إليها في المرجع رقم [31].

116. تقرير ميداني تلفزيوني لقناة الجزيرة، "حركة تجارية نشطة بالمنافذ البرية العمانية مع اليمن"، في 2018/09/20، على الرابط: https://bit.ly/3muL5Mx

117. قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود، مع رئيس اللجنة المنظمة للإعتصامات بالمهرة، تابعه الباحث في 29 يوليو/ 2020.

118. الشيخ الحريزي، مرجع سابق، تمت الإشارة إليه بالرقم [31].

119. بدأت "حرب ظفار" في العام 1962 بانتفاضة القبائل ضد السلطان سعيد بن تيمور، والد السلطان قابوس الذي أطاح بوالده في العام 1970 بمساعدة بريطانية وإيرانية، لتنتهي الحرب بشكل نهائي عام 1975 بتمكين وتمتين سلطات السلطان قابوس. يمكن العودة أيضاً للمرجع رقم [113].

120. "وزير الداخلية أحمد الميسري يتحدث من المهرة عن السعودية ودورها في اليمن"، في 2019/11/14، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=opcYiIJb1qY.

- (تنويه: كل ما يرد تحت هذه الفقرة من كلام للوزير، تم اقتباسه من مضمون هذا الخطاب المشار إليه بالرابط السابق)

121. مرجع سابق تمت الإشارة إليه برقم [99].

122. الشيخ الحريزي، مرجع سابق، تمت الإشارة إليه برقم [31].

123. نفس السابق.

124. "المهرة: قوات سعودية تدخل منفذ شحن الحدودي"، موقع "يمن شباب نت"، في 26 أغسطس 2020، على الرابط: https://yemenshabab.net/news/59131.

125. أنظر المرفقات، وثيقة رقم (5)، بيان منسوب لاسرة آل عفرار بتشكيل مجلس جديد للأسرة وتعيين رئيس جديد للمجلس.

126. Switzerland of the Middle East: Economic crisis threatens" Oman's neutrality", FINANCIL TIMES, 19/10/2020, Link:https://www.ft.com/content/2fac87cf-3ed4-4d3e-9ee9-280734d323f9.

127. بالعودة إلى المرجع رقم [118].

128. الشيخ الحريزي، مرجع توضيحي سابق برقم [31].

129. لمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر، يمكن الإطلاع على: "المرحلة الثالثة: التحول إلى "المهرة"، في فقرة "خلاصة وإستنتاجات"، من الدراسة.

130. سالم بلحاف، مرجع توضيحي سابق، برقم [43].

131. "رئيس الجمهورية يؤكد على أهمية تعزيز الاستقرار بمحافظة المهرة وتوفير الخدمات" وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ)، في 2020/07/22، على الرابط: https://www.sabanew.net/viewstory/64540.

132. " اللجنة الامنية بالمهرة تقر منع إقامة الفعاليات الجماهيرية خلال المرحلة الراهنة"، وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ)، في: 2020 /07/25، على الرابط: https://www.sabanew.net/viewstory/64638.

133. تنويه من الباحث: اقتصر السؤال على الاستشهاد بمحافظة عدن، دون سوقطره، كون المقابلة مع الشيخ الحريزي أجريت في مطلع سبتمبر/ أيلول 2019، (بالعودة إلى المرجع التوضيحي رقم [31])، أي بعد أيام قليلة من استيلاء ميليشيات المجلس الإنتقالي على محافظة عدن في أغسطس/ آب 2019، وقبل وصولهم إلى إجتياح محافظة أرخبيل سوقطره في يونيو/حزيران 2020.

134. "مسؤول عماني: افتتاح المنفذ البري المباشر بين السعودية والسلطنة قريبًا"، موقع أرقام، في 2019/12/16، على الرابط: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1335673.

135. "مليون مسافر يعبرون منفذ حتا الحدودية مع سلطنة عمان خلال 9 أشهر"، وكالة (وام) الإماراتية، في 2018/11/24، على الرابط: http://wam.ae/ar/details/1395302722674.

136. مرجع سابق، برقم [126].

137. المرجع السابق نفسه.

138. المرجع السابق نفسه.

139. " إيجاز خاص عبر الهاتف مع ديفيد شينكر، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى"، وزارة الخارجية الأمريكية، في: 2020/10/22، على الرابط: https://cutt.ly/vhSkc4a

المرفقات

مرفق رقم (1)

الجـــــدول الزمني لصرف المـــــرتبات

م	اليوم	التاريخ	الفئة او الوحدة العسكرية	العدد
١	الاحد	2020/1/19	قبيلة كدة + قبيلة بلحاف + قبيلة الكثيري + قبيلة الزوبدي	650
٢	الاثنين	2020/1/20	سرية التعزيزات وامن المعسكرات + قبيلة كلشات	620
٣	الثلاثاء	2020/1/21	قوة المحافظ	1089
٤	الاربعاء	2020/1/22	القوة المحولة من الجانب الاماراتي	1890
٥	الخميس	2020/1/23		
٦	الجمعة	2020/1/24	قوة السلطان + كتيبة المهام الخاصة + قوت التحالف للتدخل السريع	793
٧	السبت	2020/1/25	امن مديرية الغيضة + امن المسيلة + امن حات + امن حصوين + امن حوف + امن سوحوت + امن قشن + امن الوسيك + شرطة السير + ضباط وافراد ادارة الأمن + ضباط وافراد امن منفذ شحن + مصلحة السجون + النجدة + الاحوال المدنية + الادلة الجنائية + البحث الجنائي + الهجرة والجوازات + مركز تنهاة + قيادة قوات الامن الخاص + مفرزة القوات الخاصة بالبوابة الشمالية للمطار	1181
٨	الاحد	2020/1/26		
٩	الاثنين	2020/1/27	ضباط وافراد محور الغيضة + قيادة القاعدة الجوية + القاعدة الجوية + الشرطة الجوية	738
١٠	الثلاثاء	2020/1/28	الامن السياسي+ الامن السياسي العاملين بالمطار + الامن القومي + المحاكم والنيابات + الشرطة العسكرية	923
١١	الاربعاء	2020/1/29	خفر السواحل + ضباط وافراد الرادار البحري + الجمارك والمنافذ + قوة زوارق الاوستال والقبير والطاقم الفني + الاعلاميين + موظفين مطار الغيضة + وحدث تموين الطائرات	688
١٢	الخميس	2020/1/30	ضباط وافراد اللواء (١٣٧) + ضباط وافراد محور الغيضة	1443
١٣	الجمعة	2020/1/31		
١٤	السبت	2020/2/1	ترتيبات	
١٥	الاحد	2020/2/2	حرس الحدود + قبيلة زعيوت	766
١٦	الاثنين	2020/2/3	ضباط وافراد اللواء (١٢٣)	2492
١٧	الثلاثاء	2020/2/4		
١٨	الاربعاء	2020/2/5	ترتيبات	
١٩	الخميس	2020/2/6	قبيلة صمود + قبيلة المناهيل + قبيلة العوامر	1500
٢٠	الجمعة	2020/2/7		
			المجموع الكلي	14775

مرفق رقم (1)- وثيقة بالجدول الزمني لصرف المرتبات من الجانب السعودي، وتكشف حجم ونوعية القبائل والقوات العسكرية والأمنية والجهات الحكومية التي تدعمها السعودية بمحافظة المهرة

مرفق رقم (2)

REPUBLIC OF YEMEN
MINISTRY OF FINANCE
YEMEN CUSTOMS
ALMAHARA Customs Office
Shahin Customs

الجمهورية اليمنية
وزارة المالية
مصلحة الجمارك
مكتب جمارك م/المهرة
جمرك شحن

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ/ محمد علي ياسر
محافظ محافظة المهرة -رئيس المجلس المحلي

إدارة جمرك شحن
المدير العام

المحترم

الموضوع/ تجاوزات وتدخلات مندوب التحالف في سير العمل الجمركي

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه نحيطكم أنه صباح يومنا هذا السبت الموافق 13-5-2020م تفاجئنا بنزول مندوب التحالف وأفراد حراسته إلى ساحة التفتيش والتدخل بشكل مباشر وسافر في سير العمل وتهديد الموظفين والتلفظ بألفاظ ثقال من هيبة السلطات المحلية والإدارة مثل لاحد سينفعكم لادارة جمرك ولا حتى محافظ المحافظة وكأنهم ارتكبوا جريمة أثناء قيامهم بواجبهم الرسمي والهدف من ذلك ترهيبهم وأخذهم لسلطتهم بالقوة، بالإضافة إلى سحب الأوراق من بعض المخلصين والمستوردين وبشكل مستفز ، دون وضع أي اعتبار لإدارة الجمرك وبقية مدراء الدوائر.

ومن هذه التجاوزات والمخالفات نوجزها لكم بالشكل الاتي:-

1- أن تدخل هذه الدفعة من قوات التحالف في عمل كل الأقسام والإجراءات التي تتبع في ساحة الحرم الجمركي والبضائع والآليات والسيارات وحجز وتوقيف معاملات دون أبلاغنا والتنسيق معنا كإدارة يعد مخالفة وتعدي على صلاحياتنا ومخالف للأنظمة والقوانين، **وتنصل عن الاتفاق المشترك والموقع مع السلطة المحلية بالمحافظة ومدير عام جمرك شحن والأجهزة الأمنية مع قيادة التحالف العربي بالمحافظة المنعقد في مكتب المحافظ بتاريخ 2018/7/15م (بخصوص آلية عمل المنافذ) والتي تحدد كيفية التعامل والمهام المناطة مع كل الأطراف المكلفة بالعمل في منفذ شحن.** (مرفق صورة من المحضر)

والاستمرار بهذا أمر غير مقبول وسينعكس سلباً على سير العمل وقد قمنا بالجلوس معهم واطلاعهم على هذا الاتفاق وعدم صحة وقانونية ما يقومون به إلا أنه لم نلقى أي أستجابه.

2- حجز بعض المركبات والآليات والشيولات التي قد استكملت كافة إجراءاتها القانونية وتحمل بيانات رسمية وتصاريح أفراج مكتملة وخاضعة للرقابة الأمنية.

3- سحب مفاتيح ووثائق رسمية وبيانات جمركية وحجز سيارات دفع رباعي بأنواعها (توسان وسوالين)في البوابات ومنع دخول سيارات شخصية خاصة بالرعاة والبدو في المناطق الصحراوية . (مرفق لكم صورة شكوى احد المستوردين)

4- أغلب عمليات الحجز تتم بعد استكمال كافة الإجراءات القانونية والأمنية .

5- ضياع وثائق وبيانات جمركية تم أخذها من مالكيها سابقاً والى اليوم لم يتم إرجاعها لهم.

لـــذا وجب علينا الرفع اليكم بهذه التجاوزات والتصرفات العشوائية والتي تتم من حين لأخر و لا تخدم ولا تقدم أي مصلحة سوى عرقلة العمل وتخفيض إيرادات الجمرك والعوائد الأخرى والتي ترفد خزينة الدولة والمحافظة بمبالغ لا يستهان بها واذا استمرت بهذا الأسلوب والذي يحط من قيمة الموظف الحكومي ستؤدي إلى توقف العمل وهروب التجار والمستوردين إلى منافذ أخرى يحظون فيها بكل الاحترام والتقدير.

وتقبلوا خالص تحياتنا وتقديرنا

نائب المدير لشئون المسافرين
ربيع عبيد حمدون

النائب لشئون البضائع
احمد صالح الشحاري

مدير عام جمرك شحن
سالم عقيل احمد باعمر

مرفق رقم (2)- وثيقة توضح تجاوزات وتدخلات مندوب التحالف في سير العمل الجمركي بمحافظة المهرة

مرفق رقم (3)

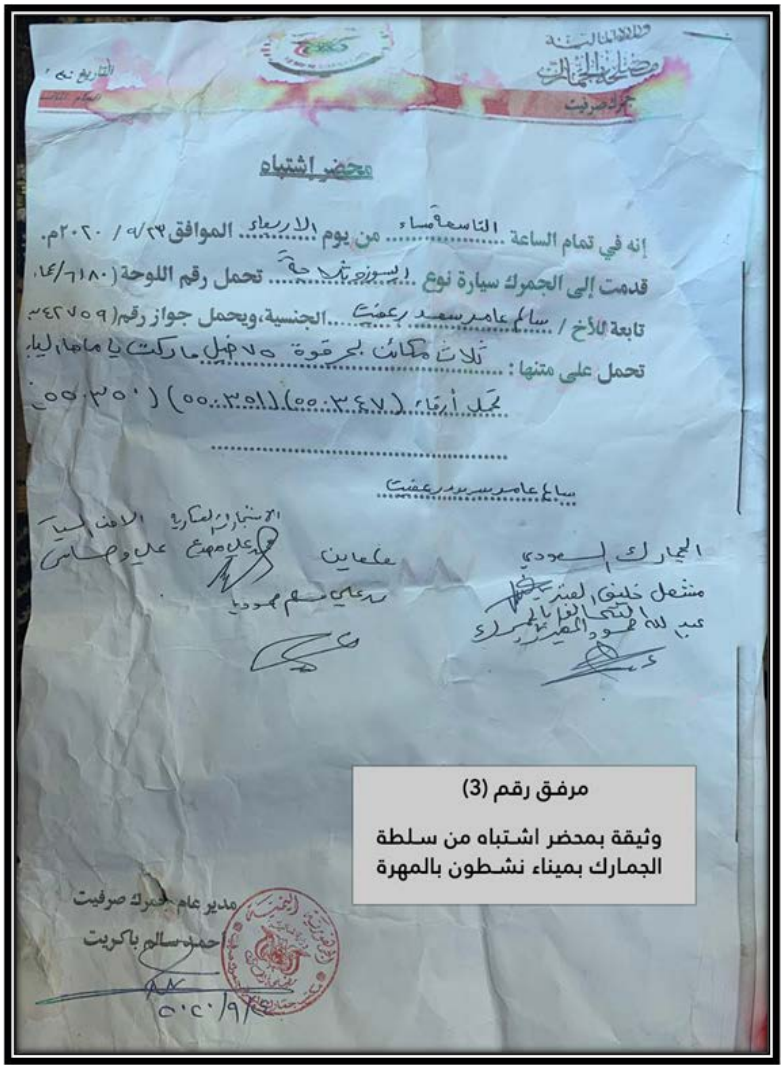

محضر اشتباه

إنه في تمام الساعة التاسعة مساء من يوم الاربعاء الموافق ٢٣/٩/ ٢٠٢٠م.
قدمت إلى الجمرك سيارة نوع ايسوزو بلا حمولة تحمل رقم اللوحة (٦١٨٠/ع)
تابعة للأخ / سالم عامر سعد رعفيت الجنسية، ويحمل جواز رقم (٣٤٢٧٥٩)
تحمل على متنها : ثلاث مكائن لجرقوة ٥ حبل ماركت يابانية
تحمل أرقام (٠٠٠٣٥٠) (٠٠٠٣٥١١) (٠٠٠٣٤٧)

سالم عامر سعد رعفيت

الجمارك السعودية
مشعل خليفة العتيبي
عبدالله محمود الطيار

عمانيين

مرفق رقم (3)

وثيقة بمحضر اشتباه من سلطة الجمارك بميناء نشطون بالمهرة

مدير عام جمرك صرفيت
حمد سالم باكريت

مرفق رقم (4)

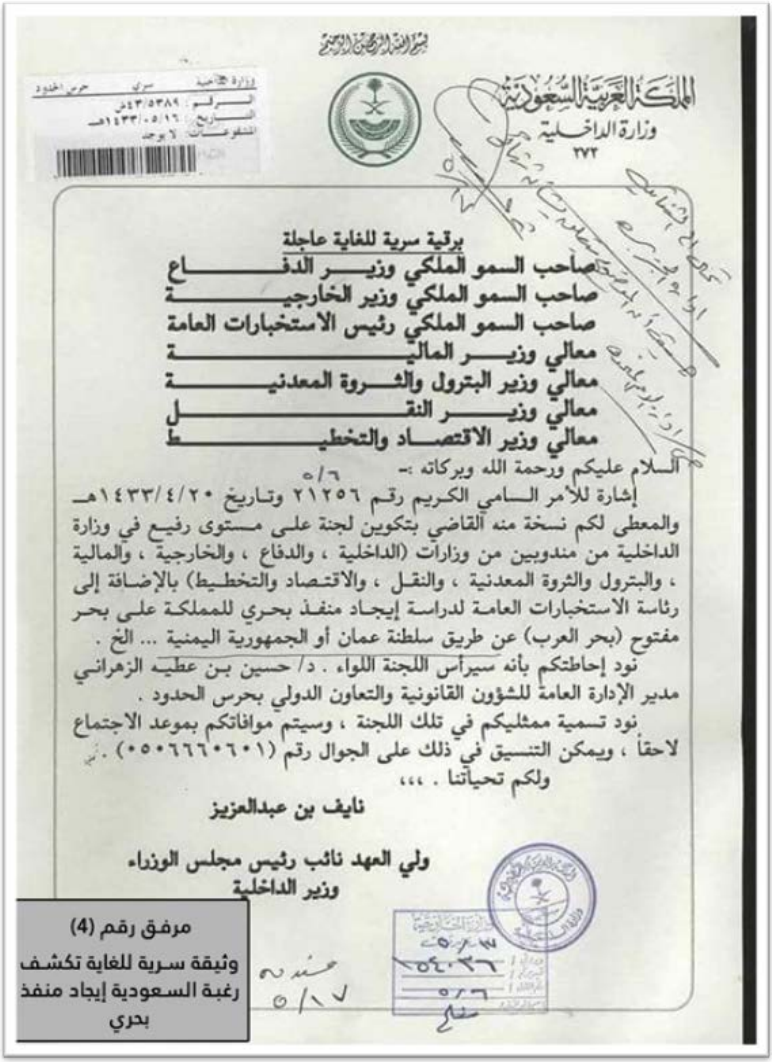

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
٢٧٢

برقية سرية للغاية عاجلة

صاحب السمو الملكي وزير الدفاع
صاحب السمو الملكي وزير الخارجية
صاحب السمو الملكي رئيس الاستخبارات العامة
معالي وزير المالية
معالي وزير البترول والثروة المعدنية
معالي وزير النقل
معالي وزير الاقتصاد والتخطيط

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :-

إشارة للأمر السامي الكريم رقم ٢١٢٥٦ وتاريخ ١٤٣٣/٤/٢٠هـ والمعطى لكم نسخة منه القاضي بتكوين لجنة على مستوى رفيع في وزارة الداخلية من مندوبين من وزارات (الداخلية ، والدفاع ، والخارجية ، والمالية ، والبترول والثروة المعدنية ، والنقل ، والاقتصاد والتخطيط) بالإضافة إلى رئاسة الاستخبارات العامة لدراسة إيجاد منفذ بحري للمملكة على بحر مفتوح (بحر العرب) عن طريق سلطنة عمان أو الجمهورية اليمنية ... الخ .

نود إحاطتكم بأنه سيرأس اللجنة اللواء . د/ حسين بن عطيه الزهراني مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي بحرس الحدود .

نود تسمية ممثليكم في تلك اللجنة ، وسيتم موافاتكم بموعد الاجتماع لاحقاً ، ويمكن التنسيق في ذلك على الجوال رقم (٠٥٥٠٦٦٦٠٦٠١) .

ولكم تحياتنا . ،،،

نايف بن عبدالعزيز

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية

مرفق رقم (4)
وثيقة سرية للغاية تكشف رغبة السعودية إيجاد منفذ بحري

مرفق رقم (5)

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان هام وتاريخي

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ونصلي ونسلم على نبينا محمد واعلى اله وصحبه وسلم وبعد .....

انطلاقا من واقع المسؤولية الملقاه على عاتقنا نحن أسرة ال عفرار في المهرة وصونا لقرارنا وما يمثله من مرجعية تاريخية عاشها ابائنا واجدادنا والحفاظ عليه من الاختلافات والتجاذبات واحتسابها لأطراف لا تمثل اجماع ابناء المهرة في التفكيك صفهم وتجيير مواقف لصالح لغير .

وعلية :- فقد تداعى رموز وشخصيات وشيوخ وكافة اسرة ابناء سلطان عامر بن طوعري ال عفرار للتشاور والتداول للقيام بدورها التاريخي في توحيد كلمتهم وصوت المعبر عنهم حيث انعقد عصر يوم الجمعة تاريخ التاسع عشر من شهر ذو القعدة من عام 1441هـ. الموافق العاشر من شهر يوليوا 2020م اجتماع لأسرة ال عفرار في قصر السلطان (بيت حنوب) الواقع في مدينة قشن التاريخية وكانت مخرجات الاجتماع كالتالي :-

1- تم تشكيل مجلس لأسرة ال عفرار .

2- تم التوافق بالأجماع على ان يكون رئيس المجلس الشيخ/ محمد عبدالله ال عفرار .

3- اتفق المجتمعون على تزكية نواب رئيس المجلس .

4- اقر الحاضرون على تشكيل لجنة مع نواب الرئيس لأعداد النظام الاساسي للمجلس على أن يعرض في الاجتماع القادم .

5- اجمع الحاضرون على ان يكون رئيس المجلس هو المعبر عن ارادة ومواقف أسرة ال عفرار امام مختلف الجهات المعنية , والسير بالأسرة نحو مجدها التاريخي ودورها الاجتماعي والعمل على تحقيق تطلعات ابناء المهرة وحفاظاً على الامن والاستقرار وتحقيق التلاحم وحدة الصف وبعيداً عن الصراعات التي لا تخدم مصالح ابناء المهرة وتضر بعلاقتنا التاريخية والاخوية المتينة مع جارتنا (سلطنة عمان الشقيقة) .

ونؤكد اننا سنعمل لما يخدم رفعة وسمو ابناء المحافظة وهم اهل السلام والمحبة والوئام مستلهمين من موروثهم الثقافي والاجتماعي واعرافهم السائدة . حفظ الله المهرة وادام عليها الامن والاستقرار

.....والله الموفق والهادي الى سواء السبيل.....

صادر عن اجتماع اسرة ال عفرار

مدينة قشن التاريخية الموافق 2020/7/10م

مرفق رقم (5)

بيان من أسرة آل عفرار بتعيين رئيس مجلس جديد للأسرة

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية

تعتبر المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية مؤسسة عربية، علمية، غير ربحية، تمارس مهامها وأنشطتها من مدينة اسطنبول التي تعد موقعها الرسمي. وتعمل على تحقيق أهدافها عبر وسائل البحث العلمي والدراسات الأكاديمية المختلفة.

الرؤية

المساهمة في نشر المعرفة وتبادل المعلومات مع الأفراد والجهات ذات العلاقة في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الرسالة

تمثل المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية جسر تعبر من خلاله الكثير من صنوف المعرفة والتعارف والتفاهم بين العرب والعالم عبر الدراسات البحثية والأكاديمية، وصولاً لبلورة قناعات وتفاهمات علمية ومعرفية مشتركة بما يسهم في تطوير البنية السياسية والعلمية الديموقراطية والتنمية الشاملة المستدامة.

قيمنا

1. تعزيز قيم الديموقراطية التشاركية.
2. دعم إرادة الشعوب في تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.
3. الانفتاح على الآخر والاستفادة من التجارب الانسانية.
4. المساهمة في تحقيق الشراكة بين المراكز البحثية ومؤسسات صنع القرار.

عبد الحكيم هلال

باحث وصحفي يمني
من مواليد 1972، مدينة تعز
الجمهورية اليمنية

- حاصل على دبلوم ماجستير هندسة «مياه وبيئة» عام 2003،
- بكالوريوس «علوم» عام 1996 جامعة صنعاء.
- باحث مهتم بالشئون الصحفية، والسياسات العامة، والشئون الاستراتيجية، وقضايا الإرهاب.
- مدرب إعلامي، وباحث مستقل.

أبرز المواقع الصحفية التي شغلها:

- يشغل حاليا: مديرا للتحرير لموقع «يمن شباب نت» الإخباري.
- مراسل حر (مع موقع الجزيرة نت 2018 – 2020).
- مدير تحرير صحيفة المصدر اليمنية (2008 – 2015).
- قسم التحقيقات الاستقصائية صحيفة «السياسية» وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) (2007 – 2015).
- سكرتير تحرير صحيفة الغد اليمنية (2007).
- قسم الأخبار صحيفة الصحوة اليمنية (1999 – 2007).
- سكرتير تحرير صحيفة النداء اليمنية (2005 – 2006).

للتواصل:

a.hakeem72@gmail.com

/Hakim72

/abdulhakeem.hilal#

/abdulhakimhelal

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
asamerkezi@gmail.com
@asamerkezi